

# التعليم الأساسي

## تأليف

الأستاذ الدكتور شاكر محمد فتحي أحمد

أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية  
كلية التربية - جامعة عين شمس

د. مرفت صالح ناصف

أستاذ التربية المقارنة والإدارة  
التعليمية المساعد

أ.د. عادل عبد الفتاح سلامة

أستاذ التربية المقارنة والإدارة  
التعليمية

د. نهله عبد القادر هاشم

أستاذ التربية المقارنة والإدارة  
التعليمية المساعد

د. سليمان عبد ربه محمد

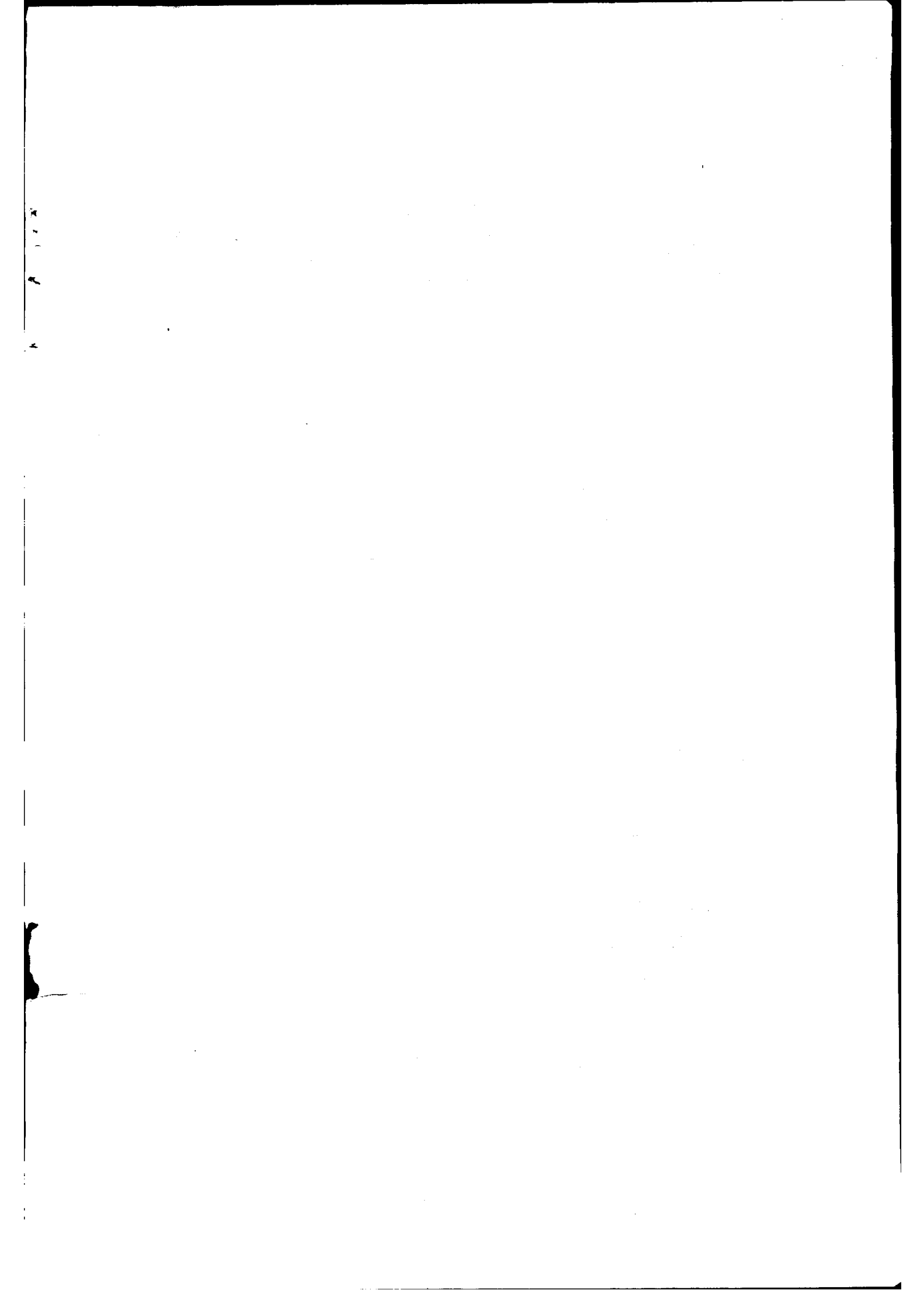
أستاذ التربية المقارنة والإدارة  
التعليمية المساعد

د. عبد الناصر محمد رشاد

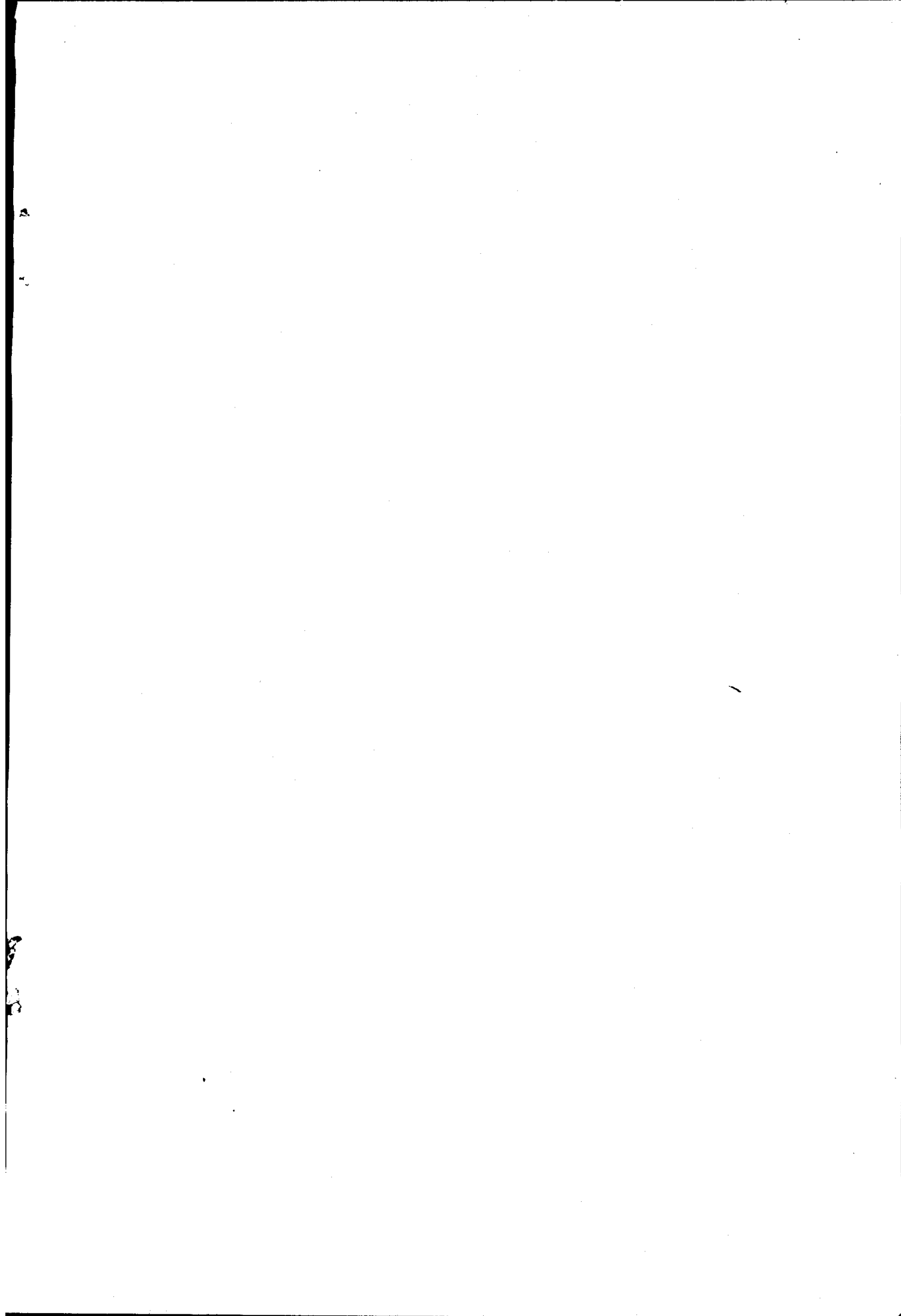
مدرس التربية المقارنة والإدارة  
التعليمية

د. محمد طه حنفي صالح

مدرس التربية المقارنة والإدارة  
التعليمية



التعليم الأساسي





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾

(المجادلة: ١١)

﴿ ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾

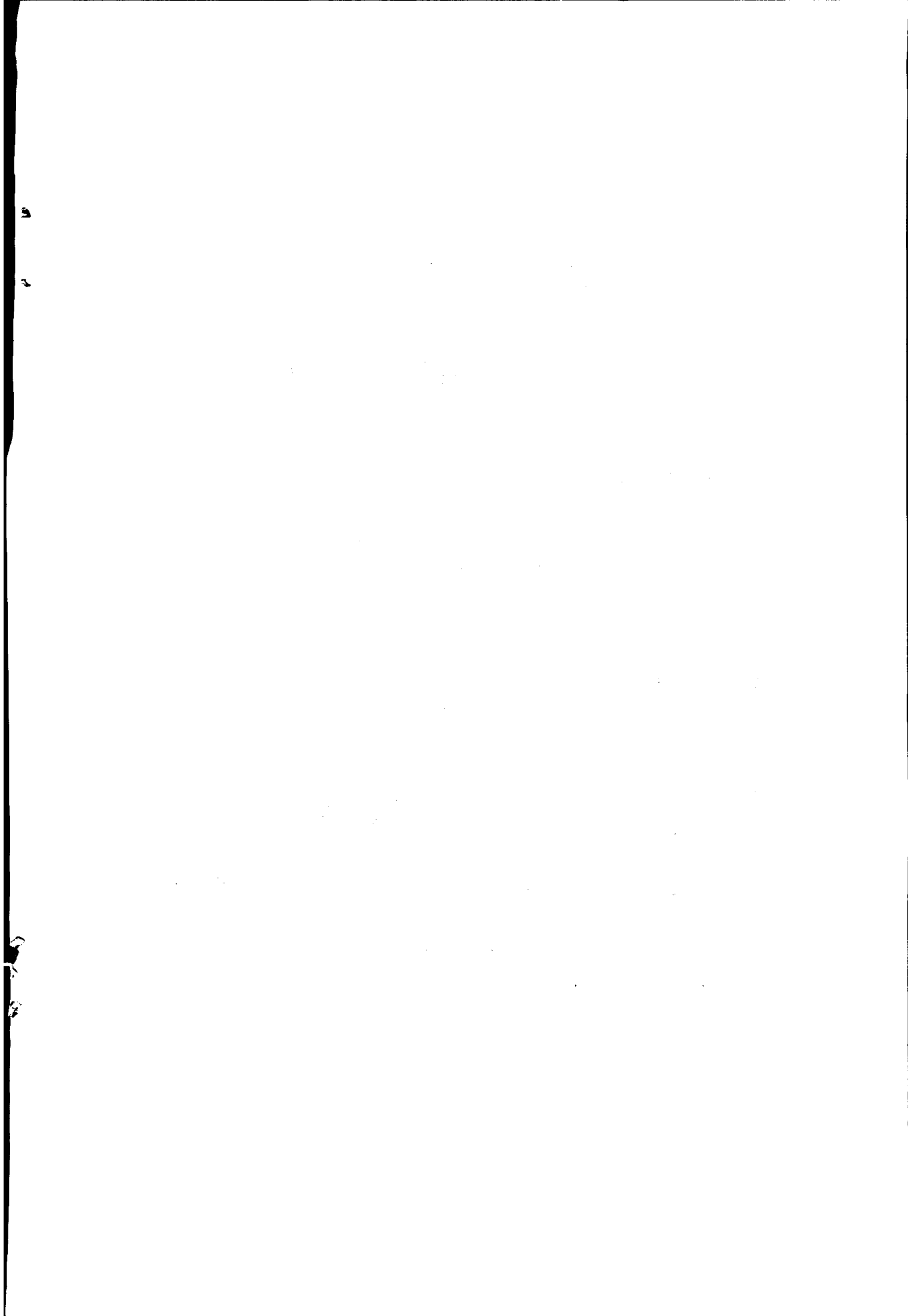
(سورة القلم : ١ )

﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ

وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ

يَعْلَمُ ﴿٥﴾ ﴾

(العلق ١-٥)



## تقديم

هذا الكتاب " التعليم الأساسي " كتاب في نظم التعليم لذلك اهتم في المقام الأول بعرض مقدمة عن التربية المقارنة، ونظام التعليم مفهومه ومكوناته ثم عرض التطور التاريخي التعليم الأساسي كنظام وكذلك صيغته المستقبلية وتطبيقاته في بعض الدول النامية ، وكذلك تحليلًا لواقع التعليم الأساسي في مصر ، وذلك كله بقصد مناقشة أهم مشكلات هذا التعليم الأساسي وبيان المؤثرات المحيطة بها ، بهدف تقديم الحلول المناسبة لمشكلات التعليم الأساسي في مصر في ضوء الفكر التربوي وما يطرحه من صيغ قديمة وحديثة ومستقبلية .

والكتاب على هذا النحو يغطي جانباً هاماً من نظام التعليم الأساسي الذي يشغل بال المفكرين التربويين ومعظم الدول على مستوى العالم ، ذلك التعليم الذي لم يعد قصراً على الدول النامية بل امتد ليصبح القضية المطروحة ذات الأولوية الأولى في أجند أعمال وطموحات الدول المتقدمة .

وعلى صعيد آخر تم تخصيص جزء من الكتاب لعرض الوثائق الرسمية المرتبطة بمادته العلمية ، فالأصل في هذه الوثائق أن تدرس وتحلل وتفهم فهما واضحاً دون تحميل النص ما لا يحتمل ، وهذه المهمة ليست قصراً على فئة دون غيرها ... بل لا بد أن يشارك فيها الطلاب أنفسهم بعدما يتعلمون سبل التحليل وفتياته من أساتذتهم . وإجمالاً يتكون الكتاب من سبعة فصول .

لذلك نأمل أن يحقق هذا الكتاب أهدافه المتوخاة ، وأن يثير اهتمام  
القارئ بموضوع التعليم الأساسي .. تطوره الفكري .. تطبيقاته في الدول  
النامية .. أوضاعه الراهنة في مصر .. صيغته المستقبلية .

ونحن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يسد بذلك الكتاب فراغاً في المكتبة  
العربية ، فيما يتعلق بالتعليم الأساسي .

والله الموفق إلى سواء السبيل “

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
---------	--------

### الفصل الأول : التربية المقارنة ونظم التعليم

أولا : التربية المقارنة " المفهوم والأهداف".....	١٤
أ - مفهوم التربية المقارنة.....	١٤
ب - أهداف التربية المقارنة.....	١٩
ثانيا: نظام التعليم " إطار مفاهيمي".....	٢٠
أ - مفهوم النظام التعليمي .....	٢٠
ب - مكونات النظام التعليمي .....	٢١
(١) الفلسفة التربوية والتعليمية.....	٢٢
(٢) السياسة التعليمية .....	٢٣
(٣) الإستراتيجية التربوية .....	٢٥
(٤) الأهداف التربوية والتعليمية .....	٢٦
(٥) الإدارة التعليمية .....	٢٩
(٦) المناهج التعليمية .....	٣١
(٧) الأنشطة التربوية .....	٣٣
(٨) الإشراف التربوي .....	٣٥
(٩) التقويم التربوي .....	٣٧
هوامش الفصل ومراجعته .....	٣٨

### الفصل الثاني : التعليم الأساسي فكر تربوي قديم وجديد...٤٣

١- تطور مفهوم التعليم الأساسي .....	٤٣
٢- سمات التعليم الأساسي .....	٥٠

- ٣- أهداف التعليم الأساسي ..... ٥٣
- ٤- مبررات الأخذ بالتعليم الأساسي في الدول النامية .. ٥٥
- ٥- مراجع الفصل وهوامشه ..... ٥٧

### الفصل الثالث : تجارب التعليم الأساسي في بعض الدول النامية

- المرحلة الأولى : ..... ٦٢
- ١ - التجربة الهندية ..... ٦٢
- ٢ - التجارب المصرية السابقة ..... ٦٦
- المرحلة الثانية : ..... ٧٠
- ١ - تجربة مالي ..... ٧٠
- ٢ - التجربة التنزانية ..... ٧٢
- ٣ - تجربة مركز سرس الليان بمصر ..... ٧٤
- المرحلة الثالثة : ..... ٧٧
- ١ - تجربة التعليم الأساسي في بيرو ..... ٧٧
- ٢ - التعليم الأساسي في سرى لانكا ..... ٨٣
- مراجع الفصل وهوامشه ..... ٩٠

### الفصل الرابع: تنظيم التعليم الأساسي وإدارته في مصر ..... ٩٥

- ١ - مدخل تاريخي ..... ٩٥
- ٢- السياسة التعليمية ..... ٩٦
- ٣- مفهوم التعليم الأساسي وفلسفته ..... ١٠٠
- ٤- أهداف التعليم الأساسي ..... ١٠٢
- ٥- البنية التنظيمية ..... ١٠٦
- أ- الحلقة الأولى ..... ١٠٨

- مدارس المجتمع..... ١٠٨
- مدارس الفصل الواحد..... ١٠٩
- ب- الحلقة الثانية..... ١٠٩
- المدارس الإعدادية العامة..... ١١٠
  - المدارس الإعدادية الخاصة..... ١١٠
  - مدارس اللغات التجريبية..... ١١٠
  - المدارس الإعدادية المهنية..... ١١٠
  - المدارس الإعدادية الرياضية..... ١١١
  - المدارس الإعدادية للتربية الخاصة..... ١١١
- ٦- خطة الدراسة والمقررات الدراسية..... ١١٣
- ٧- تقويم التلاميذ ..... ١١٥
- ٨- إدارة التعليم الأساسي وتمويله..... ١١٧
- ٩- مراجع الفصل وهوامشه..... ١٢٠

## الفصل الخامس : معلم التعليم الأساسي في مصر ..... ١٢٣

- ١- متطلبات أساسية لإعداد معلم التعليم الأساسي ..... ١٢٤
- أولاً: متطلبات خاصة بالاختيار ..... ١٢٧
- ثانياً: متطلبات خاصة بالتربية العملية..... ١٢٩
- ثالثاً: متطلبات خاصة بمدة الإعداد ..... ١٣٠
- رابعاً: متطلبات خاصة بإعداد معلم الكبار..... ١٣٢
- خامساً: متطلبات خاصة بتدريب المعلم..... ١٣٤
- ٢- تطور إعداد المعلم وتدريبه في مصر ..... ١٣٦
- أولاً: تطور الإعداد..... ١٣٦
- ثانياً: تطور التدريب..... ١٤٤
- ٣- الواقع الحالي لإعداد المعلم في مصر ..... ١٤٧
- أولاً: مؤسسات الإعداد..... ١٤٧
- ثانياً: سياسة القبول..... ١٥١
- ثالثاً: نظام الإعداد..... ١٥٣
- رابعاً: التربية العملية..... ١٥٥
- خامساً: مدة الإعداد..... ١٥٧
- سادساً: خطة الدراسة ..... ١٥٧

- سابعاً: نظام الدراسة..... ١٦٢  
 ثامناً: طرق التدريس..... ١٦٢  
 ٤- واقع تدريب المعلم أثناء الخدمة..... ١٦٣  
 ٥- مراجع الفصل وهوامشه..... ١٦٧

#### الفصل السادس: مشكلات التعليم الأساسي في مصر ..... ١٧٣

- ١- مشكلة مفهوم التعليم الأساسي وأهدافه..... ١٧٣  
 ٢- مشكلة الاستيعاب ..... ١٧٩  
 ٣- مشكلة الفاقد والتسرب ..... ١٨٠  
 ٤- مشكلة المناهج وطرق التدريس والتقويم ..... ١٨٤  
 أ- بالنسبة للمناهج..... ١٨٤  
 ب- بالنسبة لطرق التدريس..... ١٨٧  
 ج- بالنسبة للتقويم..... ١٨٨  
 ٥- مشكلة المبنى المدرسي ..... ١٩٠  
 ٦- مشكلة إدارة التعليم الأساسي ..... ١٩٦  
 ٧- مشكلة تمويل التعليم الأساسي ..... ٢٠٢  
 ٨- مشكلة معلم التعليم الأساسي ..... ٢٠٦  
 أ- الاختيار والإعداد ..... ٢٠٦  
 ب- تعدد مصادر الإعداد ..... ٢١٠  
 ج- مكانة المعلم في المجتمع ..... ٢١٢  
 د- العجز في أعداد المعلمين ..... ٢١٤  
 هـ - مشكلات تدريب المعلم ..... ٢١٨  
 ٩- مراجع الفصل وهوامشه ..... ٢٢٠

#### الفصل السابع: مسارات الصيغة المستقبلية للتعليم الأساسي. ٢٢٩

- المسار الأول : تنمية الطفولة المبكرة ..... ٢٢٩  
 المسار الثاني : تحسين التعليم الابتدائي ..... ٢٣٦  
 المسار الثالث : تحسين التعليم الابتدائي غير النظامي ... ٢٤٣  
 المسار الرابع : مشاركات جديدة من أجل التربية للجميع .. ٢٥٢



## الفصل الأول

### التربية المقارنة ونظم التعليم

لا شك في أن التربية المقارنة كعلم له محتواه ومنهجيته ، قد اكتسب أهمية كبيرة مع دخول العالم إلى تلك الحقبة من الزمن — أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين — التي سادتها مفاهيم العولمة وعالم القطب الواحد وعصر السماوات المفتوحة ، وعصر الفضائيات والغزو الثقافي ... الخ . ذلك لأن كل تلك الأمور قد ساعدت وستساعد في المستقبل بصورة أكبر على إحداث نوع من التقارب الثقافي بين شعوب العالم المختلفة ، وذلك سيكون له بالتأكيد أثره على نظم التعليم ، التي ستتأثر بذلك التقارب الثقافي إلى حد كبير ، كما سيكون له أثره الواضح على التربية المقارنة باعتبارها العلم الذي يدرس نظم التعليم في إطارها الثقافي .

ونظراً لتلك الأهمية التي اكتسبها هذا العلم ، فإننا خلال الصفحات القادمة سوف نتناول بشيء من التوضيح مفهوم وأهداف التربية المقارنة ، ثم بعض المفاهيم المرتبطة بنظام التعليم ، باعتبار أن نظم التعليم هي مجال عمل التربية المقارنة :

## أولاً : التربية المقارنة — المفهوم والأهداف

### مقدمة :

ثمة اتفاق بين المشتغلين بالبحث العلمي علي أن أي علم يستدل عليه من محتواه ومنهجه، وعلى الرغم من أننا هنا لسنا بصدد التأكيد

على علمية التربية المقارنة، أو حتى الدفاع عن ذلك، إلا أنه يمكننا القول أن التربية المقارنة ذات محتوى علمي واضح، ألا وهو دراسة النظم التعليمية في إطار سياقاتها المجتمعية، وأنها كذلك تعتمد علي منهجية علمية واضحة، وأن هذه المنهجية في إطار التطور التاريخي للبحث العلمي عموماً وفي مجال العلوم الاجتماعية بصفة خاصة وفي إطار التطور التاريخي لعلم التربية المقارنة قد تطورت بحيث لم تقف فقط عند حد الاعتماد على منهج عام (المنهج المقارن) في إطار خطوات بعينها ، بل أنها غدت تعتمد على الكثير من المداخل البحثية المتنوعة في إطار ذلك المنهج ؛ بهدف إثراء علم التربية المقارنة من ناحية ، وسعياً نحو تحقيق أهدافها المتنوعة من ناحية أخرى .

### • مفهوم التربية المقارنة :

لقد استحوذ مفهوم التربية المقارنة علي جهود الكثير من علمائها وروادها، واستقراء هذه الجهود يقضي إلى نتيجة مؤداها : أنه ليس هناك اتفاق حول تعريف التربية المقارنة ، وقد يقيم البعض هذا الأمر تقييماً سلبياً ، وقد يرجعه البعض الآخر إلى تعدد أهداف وجوانب المداخل البحثية في علم التربية المقارنة ، الأمر الذي يجعل من هذا التنوع ظاهرة علمية إيجابية وعلى كل حال فقد شهدت التربية المقارنة على مر التاريخ محاولات علمائها من أجل وضع تعريف محدد للتربية المقارنة ، غير أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح ، نظراً لأن التربية المقارنة علم متداخل

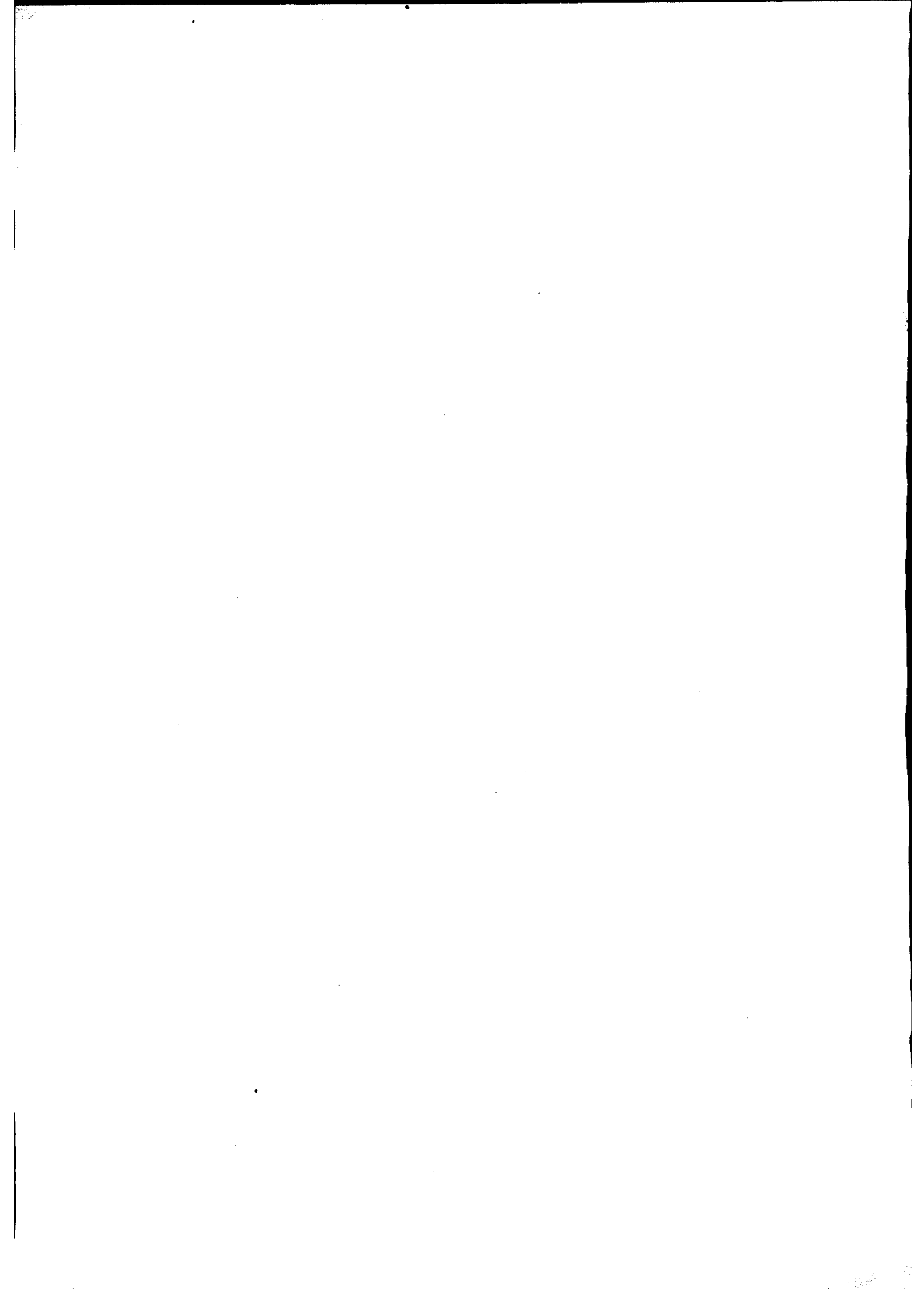
التخصصات ، ومن ثم تعددت وجهات النظر والأساليب أو المداخل التي يمكن إتباعها في إجراء الدراسات التربوية المقارنة (١) .

وقد تعود صعوبة الوصول إلى تعريف محدد للتربية المقارنة إلى أن البحث فيها ينقسم - كما هو الحال في البحوث العلمية - إلى بحوث أساسية ، وبحوث تطبيقية أو بحوث الفعل ، كذلك تعدد محاولات التعريف ، وانقسام علماء التربية المقارنة حوله ، فمنهم من يرى تعريف التربية بالمقارنة من خلال المحتوى ، ومنهم من يعرفها من خلال الطريقة (٢) .

وعلى كل حال سنحاول فيما يلي عرض بعض التعريفات المهمة والأساسية للتربية المقارنة :

ومن أولى تلك التعريفات تعريف مارك أنطوان جوليان Marc Antoine Gulline والذي يعرف التربية المقارنة على أنها : الدراسة التحليلية للتربية في البلاد المختلفة؛ بهدف الوصول إلى تطوير النظم القومية للتعليم وتعديلها بما يتماشى مع الظروف المحلية . ويقول جوليان أن التربية شأنها شأن العلوم الأخرى تقوم على أساس الحقائق والملاحظات ، ومن الضروري ترتيب هذه الحقائق والملاحظات في جداول تحليلية تسمح بالمقارنة بينها ؛ لنستنتج منها بعض المبادئ والقواعد العامة السائدة بينها . وبهذا يمكن للتربية أن تصبح علماً إيجابياً بدلاً من تركها نهياً للأراء الضيقة المحدودة وأهواء ونزوات أولئك الذين يسيطرون عليها . ويبدو من هذا التعريف أن جوليان يوظف الدراسة التحليلية في التربية المقارنة من أجل تحقيق هدف نفعي إصلاحي وهو تطوير النظم القومية للتعليم بما يساير ظروفها المجتمعية (٣)

ويري الفيلسوف والمربي الروسي هسن S.Hessen ، والأستاذ الإنجليزي هانز N.Hans أن طريقة المقارنة في التربية تعني معالجة المشكلات التعليمية والتربوية في البلاد المختلفة ، مع تحليل هذه المشكلات وتفسيرها في ضوء العوامل التي تؤثر فيها (٤) .





- ١- أن مستوى التربية المقارنة يهتم بدراسة النظم التعليمية في الدول المختلفة في إطار سياقاتها الثقافية .
- ٢- أن الوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر التعليمية في البلاد المختلفة ليس غاية في ذاته ، وإنما ربما يكون الأهم من ذلك ه تفسير تلك الأوجه ؛ بغية تقديم أطر علمية للإجابة عن أسئلة مؤداهما لماذا تلك التشابهات ؟ وفي المقابل لماذا تلك الاختلافات ؟
- ٣- أن التربية المقارنة بقدر ما تسهم في تقديم رصيد معرفي أكاديمي حول النظم التعليمية وسياقاتها الثقافية ، بقدر ما يمكنها تقديم رؤى وبدائل وتصورات مستقبلية ؛ لعلاج المشكلات التعليمية ، ومن ثم تطوير وإصلاح نظم التعليم القومية .
- ٤- أن التربية المقارنة في إطار سعيها لتقديم حلول مختلفة للمشكلات التعليمية ، فإنها تهتم بمدى مواءمة تلك الحلول المستقبلية لطبيعة النظام التعليمي وسياقه الثقافي من ناحية ، وبما يتناسب مع المتغيرات العالمية المحيطة على تنوعها من ناحية أخرى .
- ٥- أن البحث في التربية المقارنة لا يقتصر فقط على وصف وتحليل وتفسير المعلومات ومن ثم الظواهر التربوية فحسب ، بل إن ما يميز التربية المقارنة أنها إلى جانب ذلك تهتم بالبحث في العديد في المباحث العلمية المختلفة ، الأمر الذي يؤكد على المسلمة المستقرة في أدبيات التربية المقارنة وهي التي تذهب إلى أن التربية المقارنة (علم متداخل التخصصات) ، الأمر الذي يتطلب باحثاً موسوعياً كي يتمكن من التعامل مع تلك المباحث العلمية المختلفة .
- ٦- أن التربية المقارنة تعتمد على مداخل بحثية متنوعة ومختلفة ، غير أنه لا يمكن المفاضلة بينها ، لأن مشكلة البحث وهدفه يحددان أي هذه المداخل هو الأفضل من غير .
- ٧- أن التربية المقارنة تعتمد على المستويات الأربعة المستقرة في مجال البحث العلمي ، وهي : الوصف ، والتحليل ، والتفسير ، والتنبؤ .

٨- على الرغم من أن التربية المقارنة تعتمد على العديد من الأساليب والمداخل البحثية ، إلا أن ثمة أبعاد أساسية يدور حولها البحث في التربية المقارنة ، هي : البعد التاريخي ، والوصفي ، والتحليل الثقافي ، والمقارن التفسيري ، والتنبؤي .

### • أهداف التربية المقارنة :

- تتنوع وتتعدد أهداف التربية المقارنة ، ويذهب البعض إلى تصنيف تلك الأهداف إلى أهداف نظرية وأخرى تطبيقية ، غير أنه مع وجاهة هذا التقسيم ومنطقيته ، إلا أنه يصعب إقامة فصل تام ودقيق بينهما ، أضف لذلك أن ثمة ترابطاً قوياً بين ما هو نظري ، وما هو تطبيقي . وعلى كل حال يمكن الإشارة إلى بعض أهم أهداف التربية المقارنة على النحو التالي (١٢) :
- تنمية المعرفة بالنظريات والمبادئ حول التربية بصفة عامة ، وحول علاقاتها بالمجتمع بصفة خاصة .
- المساعدة في فهم أنفسنا بطريقة أفضل من خلال فهم أفضل لماضينا وتحديد وضعنا بطريقة أفضل في الحاضر والمستقبل .
- إدراك ما يحدث في الدول الأخرى بما يساعد في تطوير النظم التعليمية للقومية .
- تحديد أوجه التشابه والاختلاف في الظواهر التربوية وتفسير أسباب تلك التشابهات والاختلافات .
- تلمس المشكلات التربوية ومشكلات النظم التعليمية في سائر أنحاء العالم والتحديات التي تواجهها .
- للمزيد من فهم نظامنا التعليمي القومي ومن ثم المزيد من فهم ومعرفة الآخر .
- للوصول إلى تعميمات من خلال افتراضات عن علاقات معينة بين التربية والمجتمع وتفسير العمليات الداخلية في النظام التعليمي .

- تزويد صانعي القرار بالبدائل المستقبلية المختلفة لعلاج المشكلات التعليمية .
- المساهمة في صنع القرارات المتعلقة بقضايا التربية .

## ثانيا : نظام التعليم ( إطار مفاهيمي )

تتظر الدول - خاصة المتقدم منها - إلى التعليم باعتباره الأداة الفعالة التي تحدد للمجتمع طريقه ، وترسم له مستقبله ، وتحقق له أهدافه الحالية والمستقبلية ، ومن ثم فإن تلك الدول تهتم بنظمها التعليمية ، وتتفق عليها بسخاء ، باعتبار ذلك استثمار لأموالها في مجال التنمية البشرية ، أهم عنصر من عناصر التنمية في المجتمع .

وخلال الصفحات التالية سوف نتناول النظام التعليمي تناولاً مفاهيمياً ، وذلك من خلال التركيز على أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بنظام التعليم .

### أ- مفهوم النظام التعليمي :

يمكن القول بأن النظام عامة هو كيان وبنية مركبة معقدة ، تتكون من مجموعة جزئيات متفاعلة ، يوجد فيما بينها ترابط ووحدة عضوية ، بحيث يكتسب كل جزء من هذه الأجزاء أهميته من خلال وجوده داخل هذه المنظومة ، وبحيث يؤدي هذا التفاعل إلى تحقيق الأهداف التي رسمت من قبل والتي وجد النظام أساساً لتحقيقها .

أما عن مفهوم النظام التعليمي فإنه يطلق للتعبير عن الحالة أو الوضع الذي يكون عليه التعليم في مجتمع ما ، من حيث ما يشتمل عليه من مراحل ، وما يشيع فيه من أساليب وطرق وأنظمة الإدارة والامتحانات ، إضافة إلى مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي يتوجه بها ذلك النظام .

ويمكن القول بأن نظام التعليم هو نظام فرعي للنظام الاجتماعي العام ، حيث يتفاعل ويتبادل التأثير مع باقي الأنظمة الاجتماعية الأخرى ،



مثل : نظام الطبقة أو الأسرة ، والنظام السياسي ، والنظام الاقتصادي ، والنظام الديني ، والنظام التربوي .

ويعني كون التعليم نظاماً اجتماعياً ، أنه مرتبط بفكر المجتمع وثقافته . ويتضح ذلك في نوعية المناهج التي تقدم ، وفي جميع العمليات والممارسات التي تسود ذلك النظام .

ومدخلات النظام التعليمي متشعبة ، ويصنف منها علماء النظم : الأهداف والموارد البشرية كالطلاب والمعلمين ، ثم الموارد المادية والفيزيائية ، وتشمل عشرات المكونات والتجهيزات التي تعين على تحقيق الأهداف التعليمية . وتلك المدخلات جميعاً تتفاعل في إطار عمليات وآليات عديدة ، يذكر منها : وضع المناهج وتصميمها ، والتدريس والتقييم ، والتوجيه والإرشاد (١٣) .

وفي إطار مفهوم النظام التعليمي ، هناك تسلسل يبدأ من النظام التعليمي الرسمي ، ويتقسم إلى أنظمة فرعية ، وهي التي تعرف بالمرحل التعليمي ، وتشمل نظام تعليم رياض الأطفال ، والمرحلة الأساسية ، والمرحلة الثانوية ، والتعليم الجامعي ، وهذه جميعها يتوازي معها " نظام التعليم اللارسمي " ، الذي يباشر تأثيره في تربية الأفراد في السياق الثقافي والاجتماعي القائم ، ويشمل صيغاً متعددة ، كتعليم الكبار ، وتعليم الفئات الخاصة ، وتعليم العمال ، وتعليم المرأة . وهكذا تتعدد الأنظمة التعليمية والتربوية ، ويفترض أنها جميعاً تتضافر لتحقيق الأهداف التربوية العامة للنظام التعليمي العام (١٤) .

ب - مكونات نظام التعليم :

ونظام التعليم كبنية مركبة معقدة متفاعلة ، هي بنية حية دائمة للنمو والتغير والتشكل والتطور ، وهي تتكون من مجموعة منظومات فرعية ، تتمثل فيما يلي :

## (١) الفلسفة التربوية والتعليمية :

يمكن القول في البداية أن فلسفة التربية تتعدد معانيها تبعاً للمدارس الفلسفية المختلفة ، فهي عند أصحاب المدارس المثالية التي تعنى بتجلية معاني القيم والفضائل والمثل العليا ، التي تفضي إلى تربية النفس الإنسانية وترقيق مشاعرها وشحن عاطفتها ونزوعها إلى فعل الخير ، كما أنها تعنى بتنمية التفكير بتوفير أفضل سبل المعرفة التي تضيء العقل ، فتتمكن من إدراك الوجود والموجودات ، ومعرفة خالق الوجود . وعند أصحاب المدارس الواقعية ينصرف معنى فلسفة التربية إلى تنمية فهم الأفراد بقيم الحياة الاجتماعية ، وتطوير عمل العقل ومنهجه في البحث والتفكير ، لتمكين الإنسان من الاستثمار الأمثل لموارد الحياة المادية ، ومساعدته في بناء حضارته التي تشبع حاجاته وترضي طموحاته . وفي جميع الأحوال فإن فلسفة التربية هي ذلك التخصص الذي يوضح وجهات النظر الفلسفية بشأن تنمية وتطوير الشخصية الإنسانية في جوانبها العقلية والنفسية والجسمية والاجتماعية والأخلاقية . وربما قاد هذا التحليل لمعنى فلسفة التربية بطريقة ثنائية إلى أهم وظائفها التي تتحقق لدارسيها وللمشتغلين بالعمل التربوي على اختلاف مستوياته ، ومن ذلك مثلاً : الوظيفة التحليلية والتي تعني بتوضيح القيم والمفاهيم الأساسية في المجال التربوي ، لتعزيز فهم المعلمين لها ، وبيان أفضل طرق تطبيقها في الواقع التربوي ، كتوضيح معاني : الحرية والشورى ، والعقلانية والأخلاق والطبيعة الإنسانية والذكاء والتعلم والتربية (١٥) .

وهناك الوظيفة الإرشادية المعيارية لفلسفة التربية ، والتي تسعى إلى صيانة نظام الأخلاق في المجتمع ، ويتضح تأثيرها بصفة خاصة عندما يتعرض المجتمع لهزة في حياته الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ، أو حينما تنقشى ظواهر وموجات من المذاهب والعقائد الفكرية الوافدة ، ويثور بشأنها جدل فلسفي وتربوي ، وهنا يتصدى لها التربويون بمعيار الفلسفة الاجتماعية والتربوية السائدة ، ومن ثم يمكن استعادة التوازن المفقود إلى

روح الجماعة ونظامها . ولعل المثال الواضح هنا يتجسد في تلك المذاهب المادية والعلمانية التي تهب علينا من حين لآخر ، قاصدة التأثير على عقول شبابنا وتفتيت تماسكنا القومي والاجتماعي ، ثم لا تلبث أن تواجه بمقاومة فكرية نابغة من قيمنا المستمدة من رسالات السماء ، ومن الأخلاق التي تواضع عليها المجتمع العربي المسلم منذ عصوره الباكرة . وهنا تلتفت الأنظار إلى المؤسسات التربوية في البيت والمدرسة والإعلام ودور العبادة وغيرها ، لتباشر مهمتها في التربية الخلقية ، وإحلال وسطية التفكير محل التطرف الفكري ، وترسيخ القيم الإيمانية بديلاً عن القيم المادية والعلمانية . ثم نأتي إلى الوظيفة النقدية التقييمية لفلسفة التربية ، وذلك باتخاذها معايير مستمدة من تاريخ النظريات والأفكار الفلسفية لتقويم النظم والممارسات التربوية . من ذلك - مثلاً - تقويم أسلوب المعلمين في إدارة الصف في ضوء مفهوم الضبط ، وتقويم طريقة التفكير المتبعة لدى التلاميذ في ضوء قواعد المهج العلمي في التفكير والبحث ، وتقويم أداء المعلمين في ضوء مفاهيم الجودة والإدارة الفاعلة <sup>(١٦)</sup> .

## ٢) السياسة التعليمية :

يقصد بالسياسة التعليمية مجموعة المبادئ والاتجاهات العامة التي توجه العملية التعليمية وتساعد متخذي القرار على اتخاذ قرارات تحقق الأهداف المرجوة من التعليم . وتقع السياسة التعليمية في مرحلة وسط بين الفلسفة التي تستق منها الأهداف والتخطيط التعليمي الذي ينفذ مبادئ السياسة التعليمية . وتتضح أهمية السياسة التعليمية في أنها عملية معيارية توضح ما يجب فعله من أجل تحقيق الأهداف التربوية ، وهي أيضاً تحدد اتجاهات العمل وتوجيه عملية اتخاذ القرار التربوي واختيار البدائل المناسبة من أجل تطوير وتحسين التعليم وحل مشكلاته وتوجيه مستقبله <sup>(١٧)</sup> .

ولا ننطلق السياسة التعليمية من فراغ ، وإنما نتطلق من فلسفة المجتمع وسياساته العامة : سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية . وبقدر وضوح فلسفة المجتمع واقتناع أفرادها بها ، بقدر ما تتضح فلسفة

النظام التعليمي وسياساته . وسياسة النظام التعليمي يجب أن تتماشى مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتسايرها وتساندها ، ولا تتعارض معها ، بل تؤيدها وتكملها ، حتى تتكامل السياسة العامة للمجتمع وتحقق أهدافه العليا . فعلى سبيل المثال : إذا أخفقت السياسة التعليمية في توفير عدد الخريجين الملائم لقوة العمل تبعاً للسياسة الاقتصادية التي تتميز بالازدهار والنمو في معدلات الإنتاج ، وإتاحة فرص العمل ، فإن ذلك يؤدي إلى عجز في القوى العاملة وفي سوق العمل . والعكس صحيح ، إذا انخفضت معدلات الاستثمار والتنمية ، وانخفض معها حجم فرص العمل الناتجة من مخرجات النظام التعليمي وسياساته ، فإن ذلك يؤدي إلى بطالة صريحة ومقنعة ، وما يصاحبها من زيادة سن الإعالة ونسبتها . والسياسة التعليمية غالباً ما تتسم بالثبات النسبي الزمني ، حيث تتغير وفقاً للتغيرات المصاحبة في المجتمع . والسياسة التعليمية غالباً ما تكون على المستوى المركزي ، أما ترجمة السياسة التعليمية وتنفيذها ، فغالباً ما تكون على المستوى اللامركزي أو المحليات داخل المحافظات أو المقاطعات أو المناطق المحلية التعليمية . وترجم السياسة التعليمية في تنفيذها إلى خطط طويلة المدى تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سنة ، تقسم إلى خطط متوسطة المدى تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات ، ثم تقسم إلى خطط سنوية <sup>(١٨)</sup> .

والسياسة التعليمية كعملية تمر في ثلاث مراحل هي <sup>(١٩)</sup> :

- المرحلة الأولى : مرحلة صياغة السياسة التعليمية : وفيها يتم تحليل الأهداف العامة للتعليم وتحديد المتغيرات المجتمعية ، وفي ضوء ذلك تُسنّ التشريعات التعليمية التي تعبر عن هذه المتغيرات وتحقق الأهداف التربوية في المجتمع ، وتظهر في صورة الموائيق الرسمية التي تصدرها القيادة السياسية في الدولة .

- المرحلة الثانية : مرحلة تبني السياسة التعليمية وإقرارها : وفي هذه المرحلة يتم إقرار المبادئ العامة للسياسة التعليمية وتحويلها إلى استراتيجية عمل وخطط وبرامج محددة من أجل تحقيقها .

• المرحلة الثالثة : مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية : وهي مرحلة ترتبط بالعمل الفني الإجرائي من أجل تنفيذ مبادئ وأهداف السياسة التعليمية من خلال المؤسسات التعليمية .

ويمكن القول بأن هناك مجموعتين أساسيتين تمثلان العناصر المشاركة في وضع السياسة التعليمية ، هما : المجموعة الرسمية : وهي تمثل رئيس الدولة والسلطة التشريعية والتنفيذية بإداراتها المختلفة . والمجموعة غير الرسمية : وتمثل جماعات الضغط والمصالح والأحزاب السياسية وأولياء الأمور وأساتذة الجامعات والباحثين ونقابات المعلمين واتحاداتهم والرأي العام (٢٠) .

وبصفة عامة يمكن القول بأن السياسة التعليمية لا تستطيع أن تحقق أهدافها إلا من خلال النظام السياسي الذي يكفل تنفيذها ، ويرجع ذلك إلى اعتماد المؤسسات التربوية الرسمية على مصادر تمويل حكومية في معظم المنتجات (٢١) .

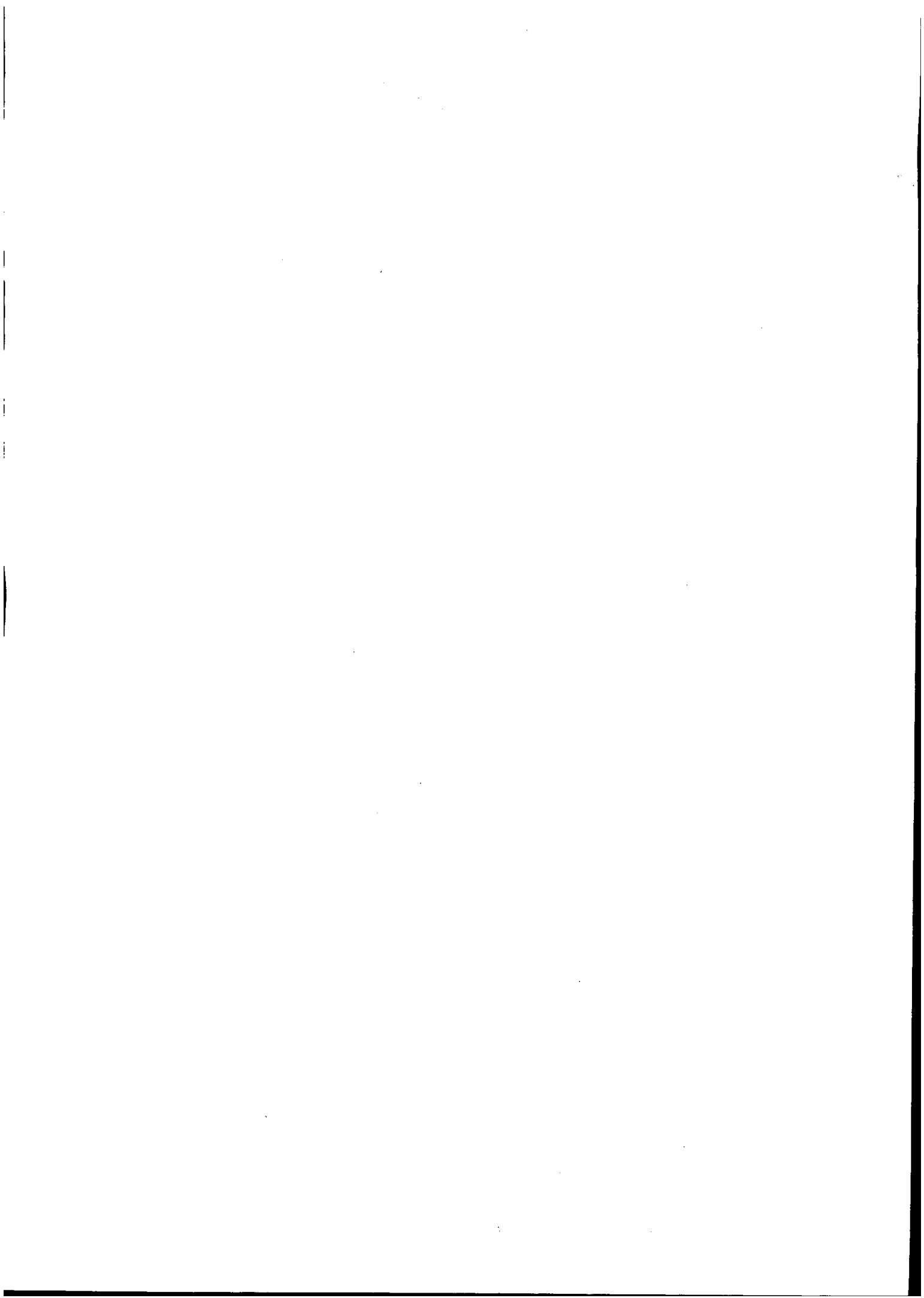
### ٣) الاستراتيجية التربوية :

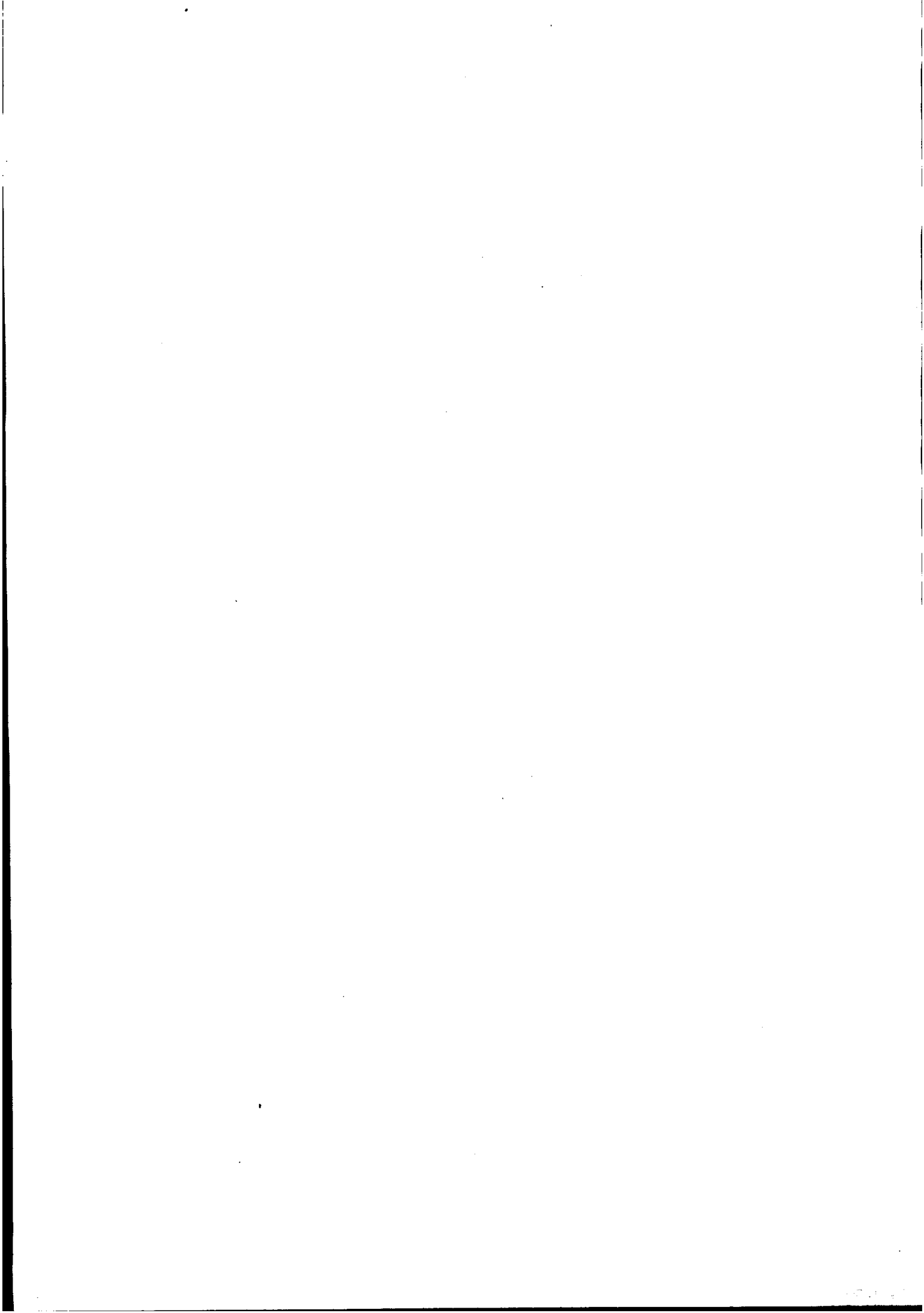
الاستراتيجية مصطلح شاع استخدامه في العلوم التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وقد بلغ استخدامه حداً أدى إلى سوء فهمه وغموضه في بعض الأحيان .

وتنسب كلمة الاستراتيجية إلى " ستراتيجوس " التي كانت ترمز إلى قائد كل قبيلة من القبائل العشر ، الممثلة في جيش أثينا ، كما كانت تعني القائد العليم بقيادة الجيوش ، ثم تطور المعنى فأصبح يعني " فن القيادة " .

ولتحديد معنى الاستراتيجية التربوية ينبغي أن نحدد في البداية موقعها ، وفي هذا الإطار نوضح أن الاستراتيجية تقع على خط طويل ممتد يشمل عدة مراحل (٢٢) :

- الأولى : تبدأ من فلسفة التربية التي تشتق من فلسفة المجتمع .
- والثانية : تشتق من الأهداف التربوية العامة من فلسفة المجتمع .





١- ماضيه الطويل المتمثل في تراثه الثقافي المتضمن لعقيدته وقيمه وعاداته وتقاليده الأصلية التي تحافظ على تماسكه واستمراريته وتطوره

٢- حاضره المتمثل في فلسفته المجتمعية العامة التي تمثل رؤيته الفكرية ، وإمكاناته المادية والبشرية ، ونظمه ، ومؤسساته المختلفة .

٣- مستقبله المتمثل فيما يمكن أن يكون عليه المجتمع في السنوات القادمة على ضوء إمكاناته وتطلعاته وطموحاته .

ب - الإنسان : فالإنسان هو مركز العملية التعليمية ، وأهم عناصر النظام التعليمي على الإطلاق ، والمحور الرئيسي لجميع أنشطته وعملياته والإنسان هو وحدة مستقلة تشكلها ظروف وراثية وبيئة معينة ، أي أنه وليد ثقافة وبيئة محددة .

ج- الاتجاهات العالمية المعاصرة : فنحن نعيش في عالم متغير متجدد ، يتميز بالتقدم الهائل في مختلف مجالات الحياة . ومن ثم فإنه عند اشتقاق الأهداف التربوية يجب أن نتيقن أن لكل مجتمع كيانه المستقل ، وإسهاماته الإيجابية في بناء الحضارة الإنسانية المعاصرة .

د- المعرفة : فالمعرفة هي المحتوى الأساسي للعملية التعليمية ، ويتميز عالمنا المعاصر بالتقدم الهائل في مختلف فروع المعرفة ، والذي أطلق عليه عصر الانفجار المعرفي أو عصر المعلوماتية ، لذلك فعند وضع الأهداف التربوية يجب أن ندرس التطورات المعاصرة في المفاهيم والنظريات والقوانين والاتجاهات العلمية ، حتى نستطيع أن نتعايش مع هذه التطورات ونشارك بفعالية في تطويرها .

وبالإضافة إلى هذه المصادر الأربعة للأهداف التربوية ، توجد مصادر أخرى خاصة بكل مجتمع ، وهي التي تعبر عن خصوصيته دون



غيره من المجتمعات ، ومثال ذلك المجتمعات العربية الإسلامية ، ففيها يكون الدين الإسلامي ، والثقافة العربية مصدرين أساسيين لأهدافها التربوية (٥) الإدارة التعليمية :

تعتبر الإدارة في اللغة العربية عن معنى التحريك أو التسيير أو التشغيل ، بما يتطلب من إحاطة بأمور هذا الشيء الذي تتم إدارته ، مصنعاً كان أو مزرعة أو مدرسة ، وبما يتطلبه هذا من حساب لمدخلات هذا الشيء ( أو إمكاناته ) ومخرجاته ( أو منتجاته ) ، وما بين المدخلات والمخرجات من عمليات يتم على أساسها جميعاً نجاح الإدارة في تحقيق أهدافها ، أو فشلها في هذا التحقيق (٢٧) .

والإدارة بهذا المعنى بدأت بسيطة ، ثم أخذت تتعقد بتعقد الحياة من حولها ، وهي تبلغ ذروة تعقيدها خاصة في البلاد الصناعية المتقدمة ، التي تجاوزت نشاطها الصناعي والتجاري الأرض التي أفرزت شركاتها ومؤسساتها ، إلى بقاع العالم المختلفة ، حيث صرنا نسمع اليوم عن الشركات العابرة للقارات ، والشركات المتعددة الجنسيات ، مما يزيد في تعقيد مهمة إدارة هذه الشركات (٢٨) .

ولأن المتغيرات التي تتعامل معها الإدارة متنوعة ، إن الإدارة أصبحت علماً متداخلاً التخصصات ، وكان علم النفس هو أول العلوم التي اقتحمت مجال الإدارة في أواخر القرن التاسع عشر ، من خلال اقتحامه لكل مشكلات العمل والعاملين في مجال الصناعة ، مما قاد إلى وضع أسس علم النفس الصناعي ، وعلم النفس التنظيمي ، ثم إلى اقتحام علم النفس مجال الإدارة في غير الصناعة بعد ذلك ، ومنها مجال التربية ، حيث نجد علم النفس التربوي يدور حول في المؤسسات التربوية من تفاعلات وألوان نشاط (٢٩) . كذلك نجد علم الاجتماع علماً يصعب التعامل مع شئون الإدارة بدونها ، شأنه في ذلك شأن علوم الاقتصاد والسياسة والقانون والهندسة و لغة الدين والتاريخ وغيرها .

ومع زيادة البحث في مجال الإدارة ، زادت التراكمات المعرفية بشأنها ، كما زادت التقسيمات والتفريعات فيها ، بشكل يربك غير المتخصصين فيها ، حيث صرنا نقرأ في أدبياتها المعاصرة عن تقسيمات لها ، إلى إدارة عامة وإدارة خاصة ، وإلى إدارة عليا وإدارة وسطى وإدارة تنفيذية ، وإلى إدارة ديمقراطية وإدارة تسلطية وإدارة فوضوية ، وإلى إدارة بالمشاركة وإدارة بالأهداف ، وإلى إدارة بيروقراطية وإدارة علمية ، وتقسيمات غير ذلك كثيرة ، تعكس تراكم المعرفة بشأنها ، أكثر مما تعكس واقع هذه الإدارة في حياة مؤسساتها (٣٠)

أما إذا تحدثنا عن الإدارة التعليمية في مستواها الإجرائي التنفيذي ، والذي نعني به الإدارة المدرسية ، باعتبارها المنظومة الأخيرة في حلقات الإدارة التعليمية ، وخاصة عندما نتناول دور مدير المدرسة باعتباره القائد التربوي الذي يقود كل الجهود التي تبذل داخل المدرسة ، لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية ، فإننا نقول : أن مدير المدرسة هو المسئول عن سير العمل المدرسي ، يعاونه في ذلك جميع من يعمل معه في المدرسة ؛ لضمان جودة العملية التعليمية ، كما يتولى مجموعة المهام وأواجبات الرسمية المكلف تنفيذها ، بالإضافة إلى مهام أخرى غير رسمية تفرضها عليه سماته الشخصية والظروف المحيطة به في المدرسة والبيئة المحيطة . وهذا يعني أن مدير المدرسة لا يكتفي بأداء الواجبات التنفيذية الخاصة بإتمام العملية التعليمية ، وإنما يجب أن يكون واعياً بالأهداف المنوط به تحقيقها وأساليب تنفيذها .

ويتصف مدير المدرسة بمجموعة من المواصفات ، أهمها :  
المواصفات الخلقية التي تشمل على القيم الخلقية ، والإخلاص في الخدمة ، وخدمة الجمهور المتمثل في الطلاب وأولياء الأمور . أما المواصفات الخاصة بالمهارات والاتجاهات ، فتتمثل في الإبداع في العمل ، والقدرة على بناء علاقات ديمقراطية إنسانية (٣١) .

ويتم إعداد مدير المدرسة وتنمية قدراته عن طريق التدريب ،  
بمفهومه العلمي الشامل ، تشارك فيه أجهزة مختلفة ، مثل : كليات التربية  
وإدارات التدريب وغيرها من أجهزة تنمية القوى البشرية ، كما أن بعض  
كليات التربية تعد برامج لتأهيل تلك القيادات التربوية ، وتنشئ شعباً أو  
أقساماً للإدارة التربوية والإشراف الفني والنفسي لتحقيق هذه الغاية (٣٢) .

وأما عن مهام مدير المدرسة من الناحية الفنية ، فهو يسعى إلى  
تطوير مهارات المدرسين والإداريين ؛ من أجل الوصول بأداء العاملين إلى  
مستوى متميز من الجودة والإبداع من خلال توفير المناخ المناسب للعمل (٣٣)

وأما عن دوره تجاه الطلاب ، فهو العمل على توفير الشعور  
بالطمأنينة والأمن والاستقرار للطلاب ، وإشراكهم في بعض الأنشطة  
الخاصة بالإدارة ، وتنظيم اجتماعات دورية لسماع رأيهم ، وتنمية  
الاتجاهات والقيم الإيجابية لديهم (٣٤) .

## ٦) المناهج التعليمية:

يُعرف المنهج - بمفهومه الحديث الواسع الشامل - بأنه : مجموع  
الخبرات التربوية والاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية والعلمية ، التي  
تخططها المدرسة ، وتهيئها لتلاميذها ليقوموا بتعلمها داخل المدرسة أو  
خارجها ، بهدف إكسابهم أنماطاً من السلوك ، أو تعديل أو تغيير أنماط  
أخرى من السلوك نحو الاتجاه المرغوب (٣٥) .

وإذا كان المنهج الحديث يُقسم من حيث إدارته ومراحل تنفيذه إلى  
مستويات ثلاثة ، هي (٣٦) : مستوى التخطيط ، ومستوى التدريس والتعليم ،  
ومستوى التقويم ، فإنه يُقسم من حيث محتوياته التي تحقق هذا النمو المتنوع  
إلى : اللغة والجغرافيا والتاريخ والعادات والتقاليد والمهن والقيم المشتركة ،  
فكل واضع لبرنامج مدرسة يُكَيِّف البرنامج إلى حدٍّ ما وفق حاجات المجتمع  
، وحاجات الفرد ، ولا يهمل كلية المثل العليا ، ولا تكامل التراث الثقافي .

وتقوم المدرسة بإدارة المنهج عن طريق تحقيق التفاعل بين التلاميذ وبين الخبرات التربوية والاجتماعية والثقافية .. إلخ ، التي تخططها ، والتي تتفق مع نمو الطفل الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي .

والمدرسة في سبيل إدارتها للمنهج بطريقة فعالة ، فإنها تبدأ بدراسة البيئة المحلية ، وبذلك تربط المواقف بحياة الفرد ، بحيث تكتسب هذه المواقف حيوية وتتحول إلى جزء من حياة المتعلم ، يضاف إلى خبرته السابقة ، ويثرى هذه الخبرة ، ويثرى الشخصية الإنسانية معها .

كذلك فإن المدرسة تحرص على أن يقوم المنهج على استغلال البيئة المحلية كمعمل حيوي للدراسة ، وكسب الخبرات المباشرة ، في كل المراحل الدراسية ، بحيث يتمشى هذا الاستغلال مع مستوى التلاميذ ، وتنتهي جميع المراحل الدراسية ، بأن يفهم التلاميذ القوى الأساسية ، الطبيعية وغير الطبيعية ، التي جعلت هذه البيئة على ما هي عليه .

ولا يعني اتخاذ البيئة المحلية محوراً ومنطلقاً للدراسة ، الاستغناء عن الكتاب المدرسي ، الذي يحتوي المادة التعليمية التي يفترض فيها أنها الأداة - أو إحدى الأدوات على الأقل - التي تستطيع أن تجعل للتلاميذ ، قادرين على بلوغ أهداف المنهج المحددة سلفاً .

ولا يمكن أن ننسى هنا الدور الذي يمكن - بل يجب - أن تلعبه المكتبة المدرسية في المنهج المدرسي ، وفي طريقة التدريس معاً ، حيث يجب أن يُخصَّص جزء من المنهج المدرسي للمكتبة ، وذلك من أجل تنمية القدرة على التعلم . هذا بالإضافة إلى توفير لون من ألوان التدريب على العمل الاجتماعي داخل المدرسة . كما لا يمكن أن ننسى أيضاً ، ذلك الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والثقافة في عملية التربية ، بحيث يمكن أن تساعد مؤسسات تربوية المدرسة فيما تقوم به من دور في البناء الاجتماعي أو تشل يد المدرسة في دورها التربوي الذي تقوم به فتجعلها عاجزة عن تحقيق رسالتها ، أمام الدور الذي يلعبه الراديو والسينما والتلفزيون والصحافة ،

خاصة أن هذه الوسائل الحديثة منفتحة على المجتمع في الوقت الذي صارت فيه المدرسة منعزلة عن الحياة بدرجة متزايدة (٣٧) .

كذلك لا يمكننا أن ننسى الدور المهم والحيوي الذي يمكن أن تلعبه الأسرة في المنهج المدرسي ؛ حيث إنها يمكن أن تساعد المدرسة على تحقيق أهدافها ورسالتها في إعداد جيل قادر على بناء وطنه وتحقيق تقدمه ورخائه ، كما أنها يمكن أن تكون من العوامل التي تعوق المدرسة عن تحقيق هذه الرسالة . وإذا كان المنهج المدرسي هو الذي يترجم فلسفة التربية وأهدافها ، إلى إجراءات تمارس في حياة الفرد المتعلم ، فإن على المدرسة خلال إدارتها لذلك المنهج أن تتسع رؤيتها للمنهج ، بحيث تنظر إليه على أنه يمتد ليشمل الحياة خارج المدرسة أيضاً ، ويشمل مجموع ألوان النشاط الإنساني ، في داخل المدرسة وخارجها (٣٨) .

#### (٧) الأنشطة التربوية :

يعرف " النشاط المدرسي " على أنه تلك البرامج والأنشطة ( الثقافية والاجتماعية والنفسية والرياضية ) التي تقدم للتلاميذ في إطار المنهج المدرسي ، وتستثير دافعيتهم نحو التفكير والعمل والسلوك ، وتستهدف تعديل سلوكهم ، ونمو شخصياتهم .

ويسعى مفهوم النشاط في المراحل كافة إلى جعل عملية التعلم عملية تنسم بالحيوية والإيجابية والتفاعل المثمر بين المعلم أو الرائد ، وبين التلاميذ بتوسيع مجال التعلم ، وتعدد مصادره ، وقد أطلق على هذا النمط من التعلم مسميات عديدة مثل " التربية عن طريق النشاط " ، و " التربية عن طريق العمل " ، و " التربية للحياة " وغير ذلك من مسميات ، وإن اختلفت ، إلا أنها ترمي إلى معان وأهداف مشتركة ، مثل تدريب التلاميذ على حب العمل واحترام العاملين من خلال النشاط العلمي والعمل ، الذي يمارسه التلاميذ ، والمساهمة في تربية التلاميذ تربية ديمقراطية .

والنشاط نوعان (٣٩) :

\* صفى : وهو المرتبط بالمقررات الدراسية ، كأن يكلف المعلم تلاميذه أن يقرءوا الدرس الذي سيدرسونه غداً ، أو يخرج تلميذاً ليحل مسألة على السبورة .

\* والنوع الثاني : هو النشاط الحر ( غير الصفى ) ، وهذا النوع قد يرتبط بالمقررات الدراسية ، وربما لا يرتبط ، ومن صور هذا النشاط : الإذاعة المدرسية ، والصحافة المدرسية ، والرحلات والتمثيل ، وجماعة الفنون والتربية الجمالية ، والتربية الرياضية ، وجماعة الخطابة وجماعة الغناء والأنشيد ، والأنشطة الدينية ، وجماعة العلوم ، والجماعة الصحية إلخ .  
وقد مر النشاط بمراحل أربع هي (٤٠) :

١- قديماً كان ينظر إلى النشاط على أنه مضیعة للوقت ، ونوع من اللهو واللعب غير المرغوب فيه . وقد سادت هذه الفكرة لشيوع المفهوم التقليدي للمنهج ، الذي كان التلميذ فيه مستمعاً فقط ، والمعلم هو المرسل ، وكان التركيز على حفظ المعارف والحقائق دون الاهتمام بالمهارات والاتجاهات والقيم الأخرى .

٢- ثم تطور الأمر بعد ذلك ؛ فأصبح المعلم يسأل وعلى التلميذ أن يجيب ، ولم يعد المتعلم مستمعاً فقط ، بل عليه أن يكتشف المعلومات بنفسه ، ومن ثم صار التعليم يهدف إلى تعليم المتعلم كيف يعلم نفسه بنفسه ، ومن ثم وجد النشاط ، غير أنه - في ذلك الحين - كان هناك فاصل بين المقرر والنشاط ، ولم يحدث ترابط بينهما .

٣- وفي المرحلة الثالثة اتضح من الممارسة أن بعض ألوان النشاط تخدم المقرر الدراسي ، فتم الربط بين النشاط الصفى والمقرر فيما سمي " بالنشاط المصاحب " ، إلا أن الاهتمام بالمقرر كان أكبر بكثير من الاهتمام بالأنشطة

٤- اتضحت - بعد ذلك - أهمية النشاط لا في الجانب الدراسي فحسب ، ولكن في تربية المتعلم وإعداده للحياة أيضاً ، ومن ثم أصبحت الأنشطة جزءاً مكملًا للمنهج وليست منفصلة عنه أو مصاحبة له ، أي إن النشاط

جزء لا يتجزأ من المنهج ذاته ، ولا يقل أهمية عن المعلومات والحقائق التي يتضمنها ذلك المنهج .

#### (٨) الإشراف التربوي :

تطور مفهوم الإشراف التربوي تطوراً كبيراً ، فقديماً كان تقترباً على المعلمين في المدارس لتصحيح الأخطاء وكتابة التقارير عنهم إلى المسؤولين وتوجيه اللوم إليهم ، مما أدى إلى سوء العلاقة بين المعلم والمفتش ، وتكوين اتجاهات سلبية عند المعلمين نحو المفتش . ثم أصبح ( توجيهياً ) أو إشرافاً على المعلمين عن طريق زيارتهم في الصفوف الدراسية ، ومعرفة نقاط القوة والضعف عندهم ، ثم توجيههم ومساعدتهم على تطوير أنفسهم ومستوى أدائهم ، واستبدلت كلمة إشراف أو توجيه بكلمة ( تفتيش ) .

من هنا فإن الإشراف التربوي الحديث يستند إلى شمولية جميع عناصر العملية التربوية : المعلم ، المتعلم ، المنهج الدراسي ، حجرة الدراسة ، التجهيزات والوسائل التعليمية ، البيئة المحلية ( كمصدر للتعلم ) . وأصبح المشرف التربوي وناظر المدرسة والمدرس الأول مسؤولين عن تقييم مدى كفاءة هذه العناصر كلها وفعاليتها في ارتباطها العضوي وتأثيرها العام في فعالية عملية التربية والتعليم ، بل إنه يمكن القول بأن أولياء أمور التلاميذ أصبح لهم دور مؤثر في تقييم العملية التربوية داخل المدرسة ، باعتبارهم عنصراً مهماً من عناصر عملية الإشراف التربوي . ومن أبرز وظائف الإشراف التربوي الحديث : مساعدة المعلمين على تعرف أفضل الطرق والأساليب التربوية والاستفادة منها في تدريس المواد الدراسية ، وإطلاعهم على الجديد في مجالات تخصصاتهم المختلفة ، ومساعدتهم على النمو المهني وتحسين مستوى أدائهم ، ومعاونتهم على تشخيص ما يواجهونه من صعوبات ، ورسم الخطط بمشاركة منهم ؛ لمواجهتها والتغلب عليها ،

والمساهمة في تطوير المناهج الدراسية ، وتقويم المعلمين عن طريق معرفة نواحي القوة والضعف عندهم <sup>(٤١)</sup> .

وهناك أنماط مختلفة للإشراف التربوي بمفهومه الحديث ، ويحدد كل نمط منها عوامل ومتغيرات ، في مقدمتها القائمون بعملية الإشراف التربوي ، وما يحدونه لأعمالهم من أهداف وواجبات يرون أن عليهم تأديتها ، علاوة على طبيعة النظام التعليمي وعناصره المختلفة من أهداف ومناهج وإدارة مدرسية وتعليمية وغيرها . فيكون الإشراف تصحيحياً إذا كان الهدف من إصلاح الأخطاء التي يقع فيها المعلم ، مع عدم الإساءة إلى المعلم ، ويكون الإشراف وقائياً إذا كان الهدف منه منع وقوع المعلم في الأخطاء ، ومن ثم يمكن للعملية التعليمية أن تسير بالشكل الذي يحقق الأهداف المنوطة بها . ويكون الإشراف بنائياً إذا كان الهدف منه ليس فقط إصلاح الخطأ ولكن أن يأخذ الصواب مكانه ويصبح جزءاً من مهارات المعلم ، بحيث تنعكس آثاره على التربية والتعليم جودة وإتقاناً . ويكون الإشراف إبداعياً إذا كان الهدف منه حفز الهمم وكشف القدرات المبدعة ، والعمل على تحرير العقل والإرادة وإطلاق طاقات المعلمين ومواهبهم إلى أقصى درجة ممكنة في تحقيق أهداف التربية والتعليم <sup>(٤٢)</sup> .

وتتجلى أساليب الإشراف التربوي الحديث في الزيارات الصفية والمداولات الإشرافية مع المعلم ، والدروس التوضيحية ، والندوات وإجراء البحوث التربوية ، والقراءات الموجهة ، وتبادل الزيارات الصفية بين المعلمين وبعضهم البعض ، والدورات التدريبية ، وغير ذلك .

ولكي يكون القائم بعملية الإشراف التربوي - المشرف التربوي أو مدير المدرسة أو المدرس الأول - ناجحاً في أداء مهامه ، فإنه لا يلتزم بأسلوب واحد ، بل يستخدم أكثر من أسلوب في الوقف الإشرافي الواحد ، وذلك لضمان تحقيق الهدف الإشرافي . كما تبرز مهاراته في استخدام الأسلوب المناسب للمعلم وللموقف التعليمي .



## ٩) التقويم التربوي :

التقويم هو العملية التي يقوم بها الفرد أو الجماعة لمعرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف المنهج ، وكذلك نقاط القوة والضعف ، حتى يمكن تحقيق الأهداف بأحسن صورة ممكنة . ولا تنحصر عملية التقويم في تشخيص الواقع ، بل تمتد إلى علاج ما به من عيوب .

والتقويم وسائل وأساليب ، وهناك فرق بينهما ، فالوسيلة هنا هي الأداة المستخدمة في التقويم ، كالاختبارات بأنواعها والملاحظة والمقابلة الشخصية واستطلاع الرأي ، ودراسة الحالة والمعايير النفسية ... الخ ، أما الأسلوب فيقصد به الطريقة المستخدمة في التقويم . ويوجد أسلوبان أساسيان للتقويم ، هما (٤٣) :

١ - التقويم الفردي : ويقصد به تقويم الفرد للفرد ، ومنه :

- تقويم الفرد لفرد آخر .
- تقويم الفرد لنفسه " التقويم الذاتي " .

ومن مميزاته

اكتشاف الفرد أخطائه بنفسه وعلاجها في الوقت المناسب .

٢ - التقويم الجماعي : ومن صورته :

- تقويم الجماعة لأفرادها .
- تقويم الجماعة لنفسها .
- تقويم الجماعة لجماعة أخرى .

ولكي ينجح التقويم يجب مراعاة الأسس التالية (٤٤) :

- الشمول ، وذلك بأن ينصب التقويم على جميع جوانب شخصية من يخضع للتقويم العقلي والجسمي والديني والاجتماعي والنفسي والفني .. الخ .
- الاستمرارية ، أي امتداد عملية التقويم طوال مدة الدراسة .
- التعاون ، وذلك بأن يشترك في عملية التقويم المعلم والتلاميذ ومدير المدرسة والأخصائي الاجتماعي وولي الأمر والطبيب ، وهذا يعني

أن عملية التقويم لم تعد مهمة فرد واحد ، بل أنها مهمة جماعية تتم  
ف تعاون وتضامن وتكامل .

- أن يكون التقويم اقتصادياً ، أي أن يكون مساعداً على التوفير  
والترشيد في الوقت والجهد والتكلفة .
- أن تبنى وسائل التقويم على أساس علمي ، بحيث تقيس الوسيلة ما  
وضعت لقياسه بدقة وموضوعية وشمول ، وتميز بين مستويات  
المتعلمين .

#### الهوامش و المراجع :

- ١ - شاكرا فتحي أحمد ، " الأصول النظرية لعلم التربية المقارنة " ، في : شاكرا  
فتحي أحمد ، همام بدر اوي زيدان ، التربية المقارنة : المنهج - الأساليب -  
التطبيقات ، ( القاهرة : مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٣ ) ، ص ١٢ .
- ٢ - أمين محمد النبوي ، " التربية المقارنة : المفهوم والأهداف وطرق البحث  
" ، في : سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون ، التربية المقارنة : منطلقات  
فكرية ودراسات تطبيقية ، ( القاهرة : مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠٥ ) ، ص  
٢١ .
- ٣ - شاكرا فتحي أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٢ - ١٣ .
- ٤ - ملكة أبيض ، التربية المقارنة والدولية ، ( بيروت : دار الفكر المعاصر ،  
١٩٩٣ ) ، ص ٢١ .
- ٥ - أحمد كمال عاشور ، " بعض القضايا الجدلية في المنهج المقارن " ،  
دراسات تربوية ، مج ٢ ، ج ٥ ، ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٤١ .
- ٦ - عبد الغني عبود ، الأيديولوجيا والتربية : مدخل لدراسة التربية المقارنة ،  
ط ٤ ، ( القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩٠ ) ، ص ٨٨ .
- ٧ - عبد الغني عبود ، دراسة مقارنة لتاريخ التربية ، ( القاهرة : دار الفكر  
العربي ، ١٩٧٨ ) ، ص ٦ .
- ٨ - ملكة أبيض ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .
- 9 - Carter V. Good , Dictionary of Education , 3<sup>rd</sup> Edition , ( New York : Mc Graw - Hill Book Company , 1973 ) , P. 120 .

١٠ - شاكِر محمد فتحي أحمد ، " الأصول المنهجية " ، في : شاكِر محمد فتحي أحمد وآخرون ، التربية المقارنة : الأصول المنهجية - والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر ، ( القاهرة : بيت الحكمة للإعلان والنشر ، ١٩٩٧ ) ، ص ١١ .

١١ - شاكِر محمد فتحي أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ١٧ ، ١٨ .

١٢ - أمين محمد النبوي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ - ٣١ .

١٣ - مصطفى عبد القادر زيادة ، " نظام التعليم " ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، المجلد الثالث ، مؤسسة سفير ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٧٩٨ .

١٤ - راجع في هذا الصدد :

— فيليب . هـ . كومبز ، أزمة النظام التعليمي ، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .  
- <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=49319>

=  
[http://www.moe.gov.om/moe\\_2006/viewpage.php?pg=moe/](http://www.moe.gov.om/moe_2006/viewpage.php?pg=moe/)

- <http://www.almuallem.net/maga/tasas029.html>

تاريخ دخول المواقع ٢٥ / ٨ / ٢٠٠٦ م

١٥ - مصطفى عبد القادر زيادة ، " فلسفة التربية " موسوعة سفير لتربية الأبناء ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ٧٧٥ .

١٦ - المرجع السابق ، ص ٧٧٦ .

١٧ - علي علي عبد ربه ، " السياسة التعليمية " ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، المجلد الثالث ، مؤسسة سفير ، القاهرة ، ١٩٩٨ م ، ص ٧٩٤ ، ٧٩٥ .

١٨ - المرجع السابق ، ص ٧٩٥ .

١٩ - فكري شحاتة أحمد ، " سياسة التعليم " ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ٧٩٦ ، ٧٩٧ .

٢٠ - المرجع السابق ، ص ٧٩٧ .

٢١ - راجع في هذا الصدد :

- المرجع السابق ، ص ٧٩٧ .

- رمضان أحمد عيد ، السياسة التعليمية واتخاذ القرار : دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ م .
- ٢٢ — إبراهيم محمد إبراهيم ، الاستراتيجية التربوية ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٦٣٩ .
- ٢٣ — المرجع السابق ، ص ٦٤٠ .
- ٢٤ — علي السيد الشخبي ، الأهداف التربوية والتعليمية ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، مرجع سابق ، ص ٨٤٥ ، ٨٤٦ .
- ٢٥ — راجع في هذا الصدد :

- <http://www.elakhbar.org.eg/issues/16952/0300.htm>

=  
[http://www.moe.gov.om/moe\\_2006/viewpage.php?pg=moe/](http://www.moe.gov.om/moe_2006/viewpage.php?pg=moe/)

- <http://www.riyadhedu.gov.sa/alan/TRBIH/gaazh6.htm>

تاريخ دخول الموقع ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٦ م

- ٢٦ — علي السيد الشخبي ، مستويات الأهداف التربوية ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، مرجع سابق ، ص ٨٥١ ، ٨٥٢ .
- ٢٧ — عبد الغني عبود ، " معنى الإدارة ومفهومها " ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨٠٦ .
- ٢٨ — المرجع السابق ، ص ٨٠٧ .
- ٢٩ — راجع في هذا الصدد :
- أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الإدارية ، ط ١ ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٣٠ — راجع في هذا الصدد :

- <http://www.almualem.net/maga/tasas029.html>

- <http://www.riyadhedu.gov.sa/alan/TRBIH/gaazh6.htm>

تاريخ دخول المواقع ٢٨ / ٨ / ٢٠٠٦ م

- ٣١ — خالد قدرى إبراهيم ، " مدير المدرسة " ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ،  
المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
- ٣٢ — المرجع السابق ، ص ٥٧ .
- ٣٣ — راجع في هذا الصدد :
- أحمد إسماعيل حجي . الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ،  
دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٣٤ — خالد قدرى إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .
- ٣٥ — محمد طه حنفي صالح ، " تنفيذ المنهج الدراسي " ، موسوعة سفير لتربية  
الأبناء ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .
- ٣٦ — المرجع السابق ، ص ١٢٥ .
- ٣٧ — راجع في هذا الصدد :
- عبد الغنى عبود وآخرون ، إدارة المدرسة الابتدائية ، مكتبة  
النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- عبد الغنى عبود وآخرون ، التعليم في المرحلة الأولى واتجاهات  
تطويره ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- عبد الرحمن أحمد الأحمد وآخرون ، المناهج والأهداف التربوية في  
التعليم العام بدولة الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، ١٩٨٧ .
- <http://www.almualem.net/maga/tasas029.html>
- <http://www.26sep.net/newsweekprint.php?sid=14868>

تاريخ دخول المواقع ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٦ م

- ٣٨ — راجع في هذا الصدد :
- عمار الطيب كشروود ، معجم المصطلحات : علم النفس الصناعي  
والتنظيمي والإدارة ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٤ .
- Good , Carter V . , ( Ed ) Dictionary of Education , Op. Cit

[http://www.moe.gov.om/moe\\_2006/viewpage.php?pg=moe](http://www.moe.gov.om/moe_2006/viewpage.php?pg=moe)

- <http://www.rivadhe.du.gov.sa/alan/TRBIH/gaazh6.htm>

تاريخ دخول المواقع ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٦ م

٣٩ - مصطفى عبد القادر زيادة ، " النشاط المدرسي " ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ .  
- راجع أيضاً :

- <http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/02>

تاريخ دخول الموقع ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٦ م

٤٠ - سمير يونس صلاح ، " النشاط المدرسي " ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .  
- راجع أيضاً :

- <http://www.alfaiha.net/soroor/ansheta.htm>

تاريخ دخول الموقع ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٦ م

٤١ - صلاح عبد الحميد مصطفى ، الإشراف التربوي ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، مرجع سابق ، ص ٨١ .  
٤٢ - المرجع السابق ، ص ٨٢ .  
٤٣ - سمير يونس أحمد صلاح ، " التقويم والأهداف " ، موسوعة سفير لتربية الأبناء ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١١٢ ، ١١٣ .  
٤٤ - راجع في هذا الصدد :

- <http://www.moe.gov.om/moe/eduinfo/2/5thissu/09.htm>

=  
[http://www.moe.gov.om/moe\\_2006/viewpage.php?pg=moe](http://www.moe.gov.om/moe_2006/viewpage.php?pg=moe)

تاريخ دخول المواقع ١ / ٩ / ٢٠٠٦ م

## الفصل الثاني

### التعليم الأساسي : فكر تربوي قديم وجديد

يمثل التعليم الأساسي فكراً تربوياً في مجال إعداد الأطفال للمواطنة الواعية المنتجة خلال المراحل الأولى للتعليم ، وتسليحهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات والخبرات المهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة ، الزراعية منها أو الصناعية أو الحضرية أو الصحراوية ، بحيث يمكن لمن ينهى مرحلة التعليم الأساسي أن يواجه الحياة أو يواصل تعليمه في المراحل الأعلى .<sup>(١)</sup>

ويتناول هذا الفصل تطور مفهوم التعليم الأساسي وسماته وأهدافه ومبررات الأخذ به في الدول النامية .

#### ١- تطور مفهوم التعليم الأساسي :

ظهر مصطلح التعليم الأساسي على أثر حركة التعليم القومي في الهند منذ أوائل هذا القرن ، وارتبط ارتباطاً وثيقاً بالحركة الوطنية للاستقلال . غير أن مفهوم التعليم الأساسي لم يبرز إلا عندما أعلن المهاتما غاندي عنه أمام المؤتمر التعليمي في واردا بالهند في أكتوبر عام ١٩٣٧ ، حيث قال :

" إنني وطدت العزم منذ مدة طويلة على إدخال اتجاه جديد في التعليم خاصة بعد أن كشفت عن مدى فشل التعليم الحديث في عدد كبير من الطلاب الذين وفدوا لرؤيتي بعد حضوري من جنوب أفريقيا " .<sup>(٢)</sup>

وكان غاندي يقصد بهذا الاتجاه الجديد في ذلك الوقت اتجاه " التعليم الأساسي"، وقد أشار إلى أن هذا التعليم يمكن أن يعم جميع المراحل وأن فكرة العمل المنتج الذي يتضمنها هذا التعليم يمكن أن تتحقق في السنوات الأخيرة من التعليم الابتدائي . ويضع غاندي بعض الأسس التي تستند عليها فلسفته في هذا التعليم ومنها : اعتماد المدرسة على نفسها في توفير نفقات التعليم ، وتزويد الطلاب بالمثل الأخلاقية العالية ، وضرورة تنمية المهارات اليدوية . (٣)

ويفسر غاندي في مواضع عديدة من كتابه " التربية الأساسية " فلسفته ومبرراتها ومناسبتها لظروف الهند ولبعض الاتجاهات التي كانت قد بدأت تزحف على النظم التعليمية ، إلى أن يقرر أهدافاً محددة لتعليمه الجديد تكمن في تمكين الطلاب من تسديد المصروفات المدرسية عن طريق الإنتاجية التي يحققونها في عملهم أو ما يسمى بتمويل التعليم لنفسه ، وتنمية الرجولة الكاملة في التلميذ أو الأنوثة الكاملة في التلميذة من خلال التدريب على المهن في المدرسة .

لقد نظر غاندي إلى العمل المنتج من حيث قيمته التربوية والفلسفية الشاملة لا من حيث قيمته الاقتصادية فحسب . وكانت قيمة العمل في المجال التربوي في نظر غاندي قيمة فكرية وأخلاقية واجتماعية بالإضافة إلى كونها قيمة اقتصادية .

فهي فكرية باعتبار العمل وسيلة لإثارة اهتمام الطفل إلى لون من ألوان النشاط نابع من بيئته الطبيعية ، وقد يصبح محوراً تدور حوله اهتمامات أخرى متفرعة عنه تؤدي بالمتعلم إلى أن يطرق جملة من أبواب



المعرفة المتصلة بذلك النشاط . وهي أخلاقية نظراً لما يصاحب العمل من انضباط ودقة ومواظبة وصبر وتجاوز للذات ومسئولية وتضامن مع الغير ، وهي كلها صفات أساسية تقوم عليها حياة الأفراد والمجتمعات . وهي اجتماعية إذ كان الهدف من التدريب على عمل ما في نظر غاندي إنما هو تكوين شخصية متينة تجمع بين صفات الكرامة والتضامن والشعور بالواجب حتى تتولد في نفس الإنسان الإرادة والقدرة على الاضطلاع بدور فعال في المجتمع . (٤)

وجدير بالذكر أن مفهوم التعليم الأساسي عند غاندي قد ارتبط بنزعة قومية ، وروح وطنية متفقا مع سياسته نحو عدم العنف التي اتبعها في مقاومة الاستعمار البريطاني في الهند . كما أن هذا التعليم قد انتقد في الهند نفسها حيث اقتصر على طفل القرية وعلى بعض الحرف البسيطة مثل الغزل والفلاحة ، مما أدى إلى صدور بعض التشريعات التي كان من أهمها تقرير لجنة التعليم الأساسي في الهند عام ١٩٥٧ والذي جاء فيه : يجب ألا يكون التعليم الأساسي مقتصرًا على المجتمعات الريفية ، بل يمتد إلى المجتمعات الحضرية أيضا حتى يمحو الافتراض القائل أنه مصمم للمستوى الأدنى من التعليم القاصر على طفل القرية . (٥)

وتجدر الإشارة هنا إلى جهود المربي المصري الكبير " إسماعيل القباني " ومحاولاته في وضع وترسيخ جذور هذا التعليم ، فقد أنشأ القباني الفصول التجريبية " التي ألحقت بمعهد التربية بالأورمان في سنة ١٩٣٢ ، ثم المدارس النموذجية بحدائق القبة سنة ١٩٣٩ والتي كانت في الحقيقة امتداداً للفصول التجريبية " (٦) ، هادفاً من ذلك الجمع بين النواحي النظرية والنواحي العملية ، وتحقيق الربط بين المدرسة والبيئة ، كما اهتم بضرورة اتصال مناهج هذه المدارس بحياة الأطفال وحاجاتهم النفسية

والأسرية ، وضرورة اتفاقها مع ظروف البيئة المصرية .<sup>(٧)</sup> أشار إلى أن التعليم المثمر هو الذي يكون نتيجة للعمل ، ونقد ما تسير عليه المدارس التقليدية من الفصل بين المعرفة النظرية والنشاط العملي ، ووصف هذا الفصل بأنه خطأ .<sup>(٨)</sup> ولعلنا لا نعدو الحقيقة حين نقرر أن " القائمين على سياسة توجيه الفصول التجريبية وتخطيطها وعلى رأسهم إسماعيل القباني - كانوا يؤمنون بالمبادئ التي كان ينادى بها " جون ديوى " وكانوا يحاولون تطبيق كثير من مبادئ واتجاهاته وتجاربه هذه في تلك الفصول التجريبية " .<sup>(٩)</sup>

ومع تطور العلوم وانفجار المعارف وتوافر الإمكانيات وارتفاع المفاهيم الاجتماعية والتربوية وظهور الاتجاهات والمصطلحات التربوية الحديثة التي غيرت من النظم التقليدية في التعليم ومن أهدافه ومتضمناته تطور مفهوم التعليم الأساسي بدوره ، واتسعت حلقته لتشمل ما فوق التعليم الابتدائي ولتضم تعليم الكبار ولتركز على التعليم من أجل الحياة والإنتاج إلى جانب التعليم من أجل التنقيف .<sup>(١٠)</sup> وبذلك ظهر مصطلح " التربية الأساسية " Fundamental Education " واستمر خلال الخمسينات وكان يعنى أساساً : مساعدة الكبار الذين لم يحصلوا على أية مساعدة تربوية من مدارس أو معاهد نظامية قائمة ، وتقديم معلومات ومهارات مناسبة لهم تمكنهم من فهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في بيئاتهم ، وتجعلهم أقدر - كأفراد - على النهوض بمستوى معيشتهم والمشاركة - كمواطنين - بفاعلية أكثر في تنمية هذه البيئات اجتماعياً واقتصادياً .<sup>(١١)</sup>

ودعماً لهذا الاتجاه وعلى الصعيد العالمي تعاونت اليونسكو مع الدول الأعضاء على إنشاء مراكز إقليمية تتولى تدريب المعلمين ،

والعاملين في مجال التربية الأساسية وإنتاج المواد اللازمة للتعليم الأساسي بهذا المفهوم . وعقدت اليونسكو مؤتمراً لهذا الغرض عام ١٩٥٠ منفذة تجربتها الأولى في العالم النامي في أبريل ١٩٥١ في " باتركوادر " بالمكسيك حيث انشئ أول مركز للتربية الأساسية وفتح أبوابه للطلاب الوافدين من تسع بلاد في أمريكا اللاتينية وهي : بوليفيا ، كوستاريكا ، الاكوادور ، سلفادور ، هوندوراس بيرو ، غوايتمالا، هايتي ، والمكسيك (١٢).

وعلى أثر إنشاء المركز الأول وضع الخبراء تقريراً عاماً يوصى بتأسيس شبكة عالمية من مراكز التربية الأساسية ، ورفع ذلك التقرير إلى المؤتمر العام في دورته السادسة بباريس في ٨ يوليو عام ١٩٥١ ، فوافق المؤتمر وتقرر إنشاء مركز ثان في عام ١٩٥٢ (١٣) ، واستطاع وفد مصر في هذا المؤتمر أن ينجح في أخذ التجربة الثانية التي تجربها اليونسكو إلى مصر ، لتكون ممثلة للعالم العربي كله . ولكن عندما نقلت التجربة أخذناها على أنها التربية الأساسية بالنسبة لمن فاتهم التعليم في سن متقدمة وعلى أنها ليست تجربة مدرسية تجرى في المدارس . (١٤) وتم فعلاً إنشاء مركز التربية الأساسية للبلاد العربية في " سرس الليان " بمحافظة المنوفية عام ١٩٥٢ بهدف العناية بالبحوث والتدريب وإنتاج المواد التربوية اللازمة لتعليم الأميين ولسائر غايات التربية الأساسية . ولكن " التجربة أخفقت في كثير من النواحي ، وانتهى الأمر إلى أن حولناها من تربية أساسية إلى تنمية المجتمع " (١٥) وسمى المركز باسم " مركز تنمية المجتمع " ثم باسم " المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي " ، وفي النهاية لم تنعكس صورة تجارب سرس الليان على التعليم في بلادنا " (١٦).

لقد حظيت حركة التربية الأساسية باهتمام متزايد في معظم الدول النامية أثناء الستينات ، وخاصة في البلاد الإفريقية التي اصطدمت غداة استقلالها بمشكلات متعددة لتعميم التعليم وجعله مستجيباً لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي دعا إلى استخدام الحلول السريعة دون تفكير في عواقب هذه الحلول على المدى البعيد . ومن هذه الحلول مثلاً أن يجرّدوا مفهوم التربية الأساسية من كل محتواه واستبدلوه بمفهوم التعليم الأساسي واستخدموا هذا الأخير للدلالة على الحد الأدنى من مبادئ القراءة والكتابة والحساب وبعض المعلومات البسيطة في مجالات الصحة والتغذية ، ألفوا من ذلك كله برنامجاً خاصاً موجهاً إلى الأطفال والكبار الذين لم يستوعبهم نظام التعليم الرسمي ولم يلبس هذا الاتجاه حتى برزت عيوبه من الوجهة السياسية وكذلك من الوجهة العملية فوقع الغاوة بعد بضعة سنين واستبداله باتجاه جديد مركز على ما سمي " بتزيف التعليم " خاصة في السنغال ومالي وساحل العاج ، وكان القصد منه تكيف التعليم الابتدائي مع مقتضيات العمل والعيش في الريف .

إن هذه المحاولات التي تمت في أفريقيا وكذلك في آسيا وأمريكا اللاتينية إنما كانت ترمى إلى تدريب الأطفال والكبار على عمل يدوي وإعدادهم لكي يصبحوا بعد تخرجهم من المرحلة الأولى من التعليم قادرين على الإسهام في الإنتاج . لكن فشل هذه المحاولات إنما يعزى إلى التركيز على عنصر واحد وهو العمل المنتج وكيفية تدريب الشباب عليه في صلب نظرة اقتصادية لا تعتبر الإنسان إلا من حيث هو أداة الإنتاج ، في حين أن الفلسفة الأولى للتربية الأساسية كما سنّها غاندي لم تنظر إلى العمل المنتج إلا من حيث هو وسيلة لا غاية لتربية الإنسان تربية جديدة نستلهم مبادئها وطرقها وأهدافها من الواقع القومي وتعمل على قلب هذا الواقع وتحويله إلى مستقبل أفضل قائم على مبادئ الحرية والكرامة والتضامن . (١٧)

وفي أوائل السبعينات استحوذ مفهوم التعليم الأساسي Basic Education على اهتمام بارز في مختلف أنحاء العالم . فعقدت من أجله المؤتمرات التربوية الدولية لتحديد وتداوله على نطاق واسع ، وكان من أهمها الحلقتان الدراسيتان اللتان نظمتا في إطار البرنامج المشترك لليونسكو - اليونسيف في نيروبي خلال صيف عام ١٩٧٤ ، والمؤتمر الذي عقده اليونسكو في عام ١٩٧٦ . وقد " رأى المجتمعون أنه يمكن إعطاء مفهوم حديث للتعليم الأساسي مستمد من أهداف المرحلة الابتدائية " (١٨) . ومن ثم يمكن تحديد المفهوم الحديث للتعليم الأساسي على أنه : " مرحلة التعليم الأولى بالمدرسة التي تكفل للطفل التمرس على طرق التفكير السليم ، وتؤمن له جداً أدنى من المعارف والمهارات والخبرات التي تسمح له بالتهيؤ للحياة ، وممارسة دوره كمواطن منتج " . (١٩) وبذلك يمثل التعليم الأساسي المستوى الأول من قاعدة الشكل الهرمي للتعليم النظامي (٢٠) ، هذا بجانب مفهومه العام من حيث أنه تقديم الخدمات التعليمية للكبار .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعليم الأساسي - بهذا المفهوم الحديث - لا يقصد به أنه مجرد تعليم مهني ، ولكن تعليم يساعد أيضاً على كشف الميول والمواهب والقدرات بحيث يهيئ الفرد لتلقى التدريبات والدراسات المهنية التي تعدّه للانخراط في الحياة العملية أو مواصلة تعليمه في المراحل الأعلى (٢١) . كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا التعليم ليس ثورة تربوية تستهدف تغيير هيكل التعليم ، ولكنه تطوير يستهدف توجيه مسار التعليم الإلزامي - في إطار النظام التعليمي - إلى نوع من التعليم المثمر المنتج ، أطلق عليه لفظ " أساسي " . (٢٢)

ونخلص مما سبق كله إلى أن تطور مفهوم التعليم الأساسي قد مر بمراحل ثلاث مختلفة يمكن التمييز بينها على النحو التالي :

**المرحلة الأولى :** حيث بدأ التعليم الأساسي للصغار داخل المدارس النظامية كالمدارس الأساسية في الهند عام ١٩٣٨ ، والمدارس التجريبية في مصر عام ١٩٣٢ .

**المرحلة الثانية :** حيث ظهر مصطلح التربية الأساسية في عام ١٩٥٠ ، وكان يعنى مساعدة الكبار الذين لم يحصلوا على أية مساعدة تربوية من مدارس أو معاهد نظامية ، وتقديم معلومات ومهارات مناسبة لهم تمكنهم من فهم ومعالجة مشكلات بيئاتهم ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي ، وتم ذلك في مراكز خاصة به خارج المدارس النظامية مثل مركز باتركوادر بالمكسيك ومركز سرس الليان بمصر .

**المرحلة الثالثة :** حيث برز المفهوم الحديث للتعليم الأساسي في عام ١٩٧٤ ، وأصبح يمثل الحد الأدنى من التعليم الضروري اللازم لإعداد الفرد للمواطنة الواعية المنتجة ، وللعمل في بيئته المحلية . وانصب على تعليم المرحلة الأولى من التعليم النظامي ، وأصبح يمثل مرحلة تعليمية منتهية أو مرحلة تعليمية تعد الفرد لمواصلة تعليمه في مراحل تالية .

## ٢- سمات التعليم الأساسي :

يمثل التعليم الأساسي انعكاساً لآراء الكثيرين من فلاسفة التربية ، الذين يرون أن التربية تهتم بالطفل ككل : شخصيته وأخلاقه ونموه العقلي ونشاطه الذاتي في العمل واللعب والمتعة والنمو الطبيعي . ( ٢٣ ) ويتسم التعليم الأساسي بعدد من السمات ، أهمها مايلي : ( ٢٤ )

### أ — التعليم الأساسي تعليم للكافة :

حيث أنه تعليم موحد لجميع أبناء الأمة ذكوراً وإناثاً في الريف والحضر على السواء . ليست له حدود مرسومة مقدماً فقد يمتد إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي بمختلف مستوياته ومراحلها ، وبهذا لن تكون مهمة التربية تحديد وانتقاء البعض من المتعلمين ( أطفالاً أو شباباً أو راشدين ) تقدم لهم الفرص التعليمية ، وإنما تهيئة الظروف التي تساعد كل متعلم في الوصول إلى أقصى حد للتعليم يمكن الوصول إليه وتسمح به استعداداته .

### ب التعليم الأساسي تعليم مستمر :

حيث لن يعد التعليم عملية لها وقت معلوم تنتهي بانتهائه رسمياً ، سواء كان الحد الرسمي لإنهاء التعليم هو المرحلة الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية أو الجامعية . فطبيعة التغيير في المجتمعات تتطلب استمرار التعليم سواء كان رسمياً أو غير رسمي .

ولذلك يمكن أن نعتبر التعليم الأساسي فرصة لتحقيق " التعلم الذاتي " الذي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التعليم المستمر . هذا فضلاً عن أن التعليم الأساسي — أصلاً — تعليم مفتوح القنوات يؤدي إلى المراحل التالية من التعليم .

### ج - التعليم الأساسي تعليم شامل :

لشمول خاصية هامة أخرى من خصائص تربية المستقبل ، وهي أخص ما تكون للتعليم الأساسي ، فلم يعد مقبولاً أن يقتصر التعليم على زيادة الكفاية المعرفية وحدها ، وإنما يجب أن يمتد إلى مختلف جوانب حياة المتعلم ، وشخصيته مثل تنمية الجوانب الوجدانية والقيمية ، وكذلك الجوانب الجسمية والحسية والحركية بحيث يتحقق مانسميه بالتنمية السلوكية الشاملة . ولذا فإن التعليم الأساسي تعليم يجمع بين النواحي النظرية والعملية ، ويؤكد على ضرورة التكامل والربط بينهما .

#### د - التعليم الأساسي تعليم بيئي :

حيث أنه تعليم يرتبط بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم ، بحيث توثق الصلة بين ما يدرسه التلميذ بالمدرسة ، وما يراه في البيئة المحيطة به ، مع تأكيد الاهتمام بالناحية التطبيقية وبحيث تكون البيئة المحيطة ومابها من مصادر إنتاج وثروة طبيعية مصدراً للمعرفة ومجالاً للبحث والدرس والعمل والنشاط تتسع آفاقه إلى بيئات أخرى في المجتمع .

#### هـ - التعليم الأساسي تعليم للإتقان :

حيث لم تعد مهمة هذا التعليم تقتصر على التمييز بين التلاميذ في القدرة أو المستوى ، وإنما يجب أن يهدف إلى أن يصل بمعظم التلاميذ إلى إتقان ما يتعلمونه . ويتطلب هذا بالطبع تغييراً في طرق التدريس وأساليبه وإعداد المعلم ونظام الإدارة المدرسية والإشراف التربوي ونظم التقويم وغيره .

#### و - التعليم الأساسي تعليم للمهارات :

لقد وصف البعض التعليم الأساسي بأنه قبل مهني - Pre Vocational يقوم على أساس ممارسة مهارات "يدوية مختارة" في إطار قبل مهني لا يهدف إلى إكساب المهارات على مستوى الاحتراف الفعلي المباشر ، بل انه مجرد تهيئة للانخراط في هذا المستوى مستقبلاً . وبذلك نستطيع أن ندرك أن التعليم الأساسي بعيد كل البعد عن التعليم الحرفي ، فهو لا يهدف بحال من الأحوال إلى تخريج عامل على درجة من المهارة ، وإنما هو تعليم عام تمتزج فيه النظرية بالتطبيق والعمل ، فيه قدر من الثقافة المهنية والعملية التي أصبحت عنصراً من العناصر الرئيسية للتعليم في عصر تسوده



التكنولوجيا وتأخذ بأسبابها الدول التي تسعى إلى مزيد من التقدم والنمو .

### ٣- أهداف التعليم الأساسي :

يهدف التعليم الأساسي بمفهومه الحديث إلى مايلي : (٢٥)

- توفير الحد الأدنى الضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات اللازمة للمواطنه ، والتي سوف يحتاج إليها كل صغير في مجتمعه قبل أن يتحمل مسئولياته الكاملة في مرحلة النضج والرشد .
- تزويد التلاميذ في فترة التعليم الأساسي بالمهارات العملية القابلة للاستخدام ، والتي تمكنه من أن يكون مواطناً منتجاً في مجتمعه مشاركاً في ميادين التنمية .
- تأصيل احترام العمل اليدوي وممارسته كأساس ضروري لحياة منتجة بسيطة ، وتؤكد هذا الهدف أهمية عناية التربية بالربط بين الفكر والعمل باعتبارهما جانبين رئيسيين متكاملين في الخبرات الإنسانية .
- تكوين الاتجاهات الروحية والخلقية والدينية وقواعد السلوك السليم النابع من أخلاقيات المجتمع وقيمه وثقافته .
- الارتقاء بصحة التلاميذ عن طريق توفير التغذية والرعاية الصحية لهم . ويشمل هذا الهدف الاهتمام بالصحة الجسمية والنفسية والاتجاهات الملائمة لهما ، وتحقيق التوازن والانسجام والتعاون والتكامل في محيط الأفراد والجماعات .

- تنمية شخصية التلميذ الخلاقة وفكره النقدي ، بحيث يتمكن من الإسهام البناء في تنمية مجتمعه بدءاً من دائرة أسرته وإلى دائرة وطنه ، وبحيث يتم طبع شخصية التلميذ بمواصفات أساسية يتسم بها سلوكه . أهمها ما يلي :

أ - الإيجابية : في التفكير والقول والعمل ، وذلك عن طريق اعتماد التلاميذ بقدر المستطاع على أنفسهم في اكتساب الخبرة والمعرفة ، وأن يتدربوا على استخدام ما يكتسبونه من معارف وخبرات في معالجة ما يقابلهم من مشكلات فردية أو جماعية .

ب - الواقعية : عن طريق استناد تدريس المواد الدراسية في مرحلة للتعليم الأساسي إلى الطرق التي تجعل دراستها واقعية وعملية ، وذلك بأن تدور حول أنشطة ذات صلة بحياتهم وبيئاتهم لا أن تدور حول مواد منفصلة إلا في الصفوف الأخيرة .

ج - الابتكارية : عن طريق تشجيع النشاط الابتكاري عند التلاميذ في مجالات الإنتاج التي يتدربون عليها وفي الهوايات والأنشطة التي يمارسونها .

د - التعاونية : وذلك من خلال ما يسهم به التلميذ من أنشطة دراسية وأنشطة حرة مع زملائه ، وما يقوم به التلاميذ مع معلمهم من مناشط مختلفة داخل حجرات الدراسة وخارجها .

#### ٤- مبررات الأخذ بالتعليم الأساسي في الدول النامية :

إن آفاق التغير في عالمنا المعاصر متعددة ، ومعدلات التغير في مختلف هذه الآفاق تتزايد بدرجات كبيرة ، ولعل ابرز معالم هذا التغير ذلك التراكم الكبير والمطرود في المعلومات والمعارف في السنوات الأخيرة ، والارتباط العضوي بين تطور المعرفة ونتائج البحث العلمي ، أي التزاوج بين العلم والتكنولوجيا في مختلف الميادين ، ومن ثم فقد نلاحظ هذا التغير الواسع والتطور المذهل في تكنولوجيا الإنتاج والخدمات ، وفي طبائع المهن والتنقل بينها ، وفي التغير في بنية الهياكل الوظيفية ، وما يتطلب ذلك كله من تطوير في بنى التعليم ومحتواه (٢٦) ، بحيث يساير الانفجار المعرفي والتطور في مفهوم العمل والتغير في مفهوم العلاقة بين المدرسة والبيئة ويؤكد التعليم الذاتي والمستمر . .

لم يعد تجديد التعليم وتحديثه في عصرنا الراهن " محل جدل أو مناقشة ، بل أصبح ملحاً ليس فقط من جانب رجال التربية ، بل ومن جانب رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرهم ، لأن الحياة بطبيعتها دائمة التغير والتطور . وبالتالي فإن جميع مجالات تلك الحياة ينبغي أن تتغير وتتطور وفي مقدمتها التربية ليس وفق هذه الطبيعة فحسب ، بل أيضاً وفق الاعتبارات التي تفرضها طبيعة المجتمعات المعاصرة " . (٢٧)

إن الدول المختلفة في محاولاتها للتصدي لأنواع التحديات التي تواجهها مسيرتها نحو تحقيق الآمال العريضة لشعوبها ، ونحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها إنما تتخذ من التربية وسيلة أساسية لتحقيق هذه الأهداف ، خاصة بعد أن تحقق أن التربية هي أقوى الأدوات للتحويل الاجتماعي والتقدم الاقتصادي وأن محاولة خلق نظام اجتماعي

جديد لا يمكن أن ينجح إلا إذا تتغير النظام التربوي التقليدي تغيراً أساسياً في كل من محتواه ومداه (٢٨) .

ومن ثم بدأت الدول النامية تظهر اهتماماً واضحاً بفكرة التعليم الأساسي في أوائل السبعينات ، فأعادت النظر في نظمها التعليمية ، وتبنت اتجاه التعليم الأساسي لتطوير تعليمها في مراحله الأولى ، ويرجع ذلك للمبررات والدوافع التالية : (٢٩)

١- أن فترة التعليم الإجباري في معظم النظم التعليمية التقليدية ، وهي ست سنوات تبدأ غالباً من السادسة وتستمر حتى الثانية عشرة تقريباً لم تعد تكفي في عصرنا الحالي لتزويد التلاميذ بالحد الأدنى من أساسيات المعارف والمهارات والسلوكيات التي تبني شخصية الفرد وتعبّر عن ذاته ، وتشبع متطلباته العقلية ، والعملية والروحية بشكل متوازن ، وتمكنه من أن يندمج في مجتمع العمل والنشاط .

٢- أن التعليم الابتدائي بمضمونه وأساليبه التقليدية قد أصبح بعيد الصلة عن حياة العمل بمجالاتها المتجددة وألوان النشاط والإنتاج المختلفة ، ولا يتكيف مع ظروف البيئة في معظم الحالات .

٣- أن مرحلة التعليم الابتدائي في معظم الدول النامية تعتبر مرحلة منتهية ، بالنسبة للكثير من أبناء شعوب هذه الدول لأن ظروفهم تحول دون مواصلة التعليم في مراحله التالية .

٤- أن كثيراً من التلاميذ بعد انتهاء المرحلة الابتدائية التقليدية يرتدون إلى الأمية ، ويصبحون عبئاً على الدولة ، وخاصة أنهم لا يستطيعون العمل والإنتاج .

٥ - أن صيغة التعليم الأساسي بمفهومه الحديث والتي اتجهت إليها معظم الدول النامية تتفق في كثير من سماتها وخصائصها مع الاتجاهات التربوية المعاصرة التي ظهرت كرد فعل طبيعي لمتغيرات العصر الحديث ، فهي :

- صيغة تؤكد على أن التعليم من أجل الكافة لا القلة تجسيدا لمبدأ ديمقراطية التعليم .
- صيغة تعليمية تعد الفرد لعالم العمل ، وتولى المهارات والخبرات المهنية نفس الاهتمام الذي توليه للجوانب النظرية .
- صيغة مستمدة من بيئتها تتفتح عليها وتتفاعل معها وتستخدم إمكاناتها ، وتعلم من خلال العمل فيها ، وتهدف إلى المساهمة في تطويرها وتقدمها .
- صيغة تبنى على أساس التعليم المستمر فتؤكد مهارات التعلم الذاتي وتنظر إلى التعليم باعتباره تربية للحياة على مداها واتساعها .

## هوامش الفصل ومراجعته

- (١) منصور حسين ، ويوسف خليل يوسف : التعليم الأساسي - مفاهيمه ، مبادئه - تطبيقاته ، ط ١ ، ( القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٨ ) ، ص ٨
- (٢) المهاتما غاندي : " التربية الأساسية ، ترجمة محمد الشيبيني ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٩ ) ، ص ٢١ .
- (٣) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

- (٤) شانلى الفيتورى : التربية الأساسية من المنظور الدولى " ، المجلة العربية للتربية ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٨٣ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٣ ، ص ص ٩٩ ، ١٠٠ .
- (5) Bisws,Arabinda., Indian Education documents Since Independence , New Dilhi , 1971 , p. 293 .
- (٦) إسماعيل محمود القبانى : دراسات فى مسائل التعليم ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ) ، ص ٥٣ .
- (٧) المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (٨) إسماعيل القبانى : التربية عن طريق النشاط ، ط ١ ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨ ) ، ص ١٣٨ .
- (٩) جون ديوى ، وايفلين ديوى : مدارس المستقبل ، ترجمة عبد الفتاح المنياى ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ ) ، ص ١٨ ( من تقديم المترجم ) .
- (١٠) زينب محمود محرز : حول التعليم الأساسى - تعريفه ومفاهيمه ومستلزماته ، القاهرة : مركز الوثائق التربوية ، ١٩٧٧ ) ، ص ١ .
- (١١) منصور حسين ، ويوسف خليل يوسف ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
- (١٢) عادل عبد الفتاح سلامه ، " دراسة مقارنة لبعض الاتجاهات المعاصرة فى تطوير التعليم الابتدائى ومدى إمكانية الاستفادة منها فى جمهورية مصر العربية " ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٦١ .
- (١٣) التربية الأساسية - وضعها ، منهجها ، دار اليونسكو ، باريس ، ١٩٥٤ ، ص ٦ . ( النشرة رقم ٣٦٣ - منشورات اليونسكو ) .
- (١٤) التعليم الأساسى ، أخبار المجالس القومية المتخصصة ، نشرة أخبارية تصدرها الأمانة العامة ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٢٦ .
- (١٥) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

- (١٦) المرجع السابق ، ص ٢٦ .
- (١٧) شاذلى الفيتورى مرجع سابق ، ص ص ١٠٤ ، ١٠٥ .
- (١٨) التربية فى أفريقيا - تطورها ، إصلاحها ، تطلعاتها ترجمة انطو أن خورى ، مجلة التربية الجديدة ، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى البلاد العربية ، العدد الثامن ، أبريل ١٩٧٦ ، ص ص ١١٠ ، ١١١ .
- (١٩) منصور حسين ، ويوسف خليل يوسف ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(20) Moor , Phillips . Herbert . ; Basic Education - Aworld Challenge, Measures And Innovations for children And youth In Developing countries , London , 1975 , P . 126 .

(٢١) يوسف صلاح الدين قطب : " التعليم الأساسى (٢) " ، صحيفة التربية ، مارس ١٩٧٨ ، ص ١ .

(٢٢) محمد سليمان شعلان ، وآخرون : اتجاهات فى أصول التدريس بمدرسة التعليم الأساسى ، ط ١ ، ( القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨١ ) ، ص ٤ .

(٢٣) وليم عبيد : معلم الرياضيات فى التعليم الأساسى " ، من بحوث مؤتمر التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق المنعقد فى كلية التربية فى الفترة من ٢١ - ٢٥ أبريل ١٩٨١ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، كلية التربية الفنية ، جامعة حلوان بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، والمركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، ١٩٨١ ، ص ١ .

(٢٤) استمدت هذه السمات من المراجع التالية :  
- دليل مدرسة التعليم الأساسى - وزارة التربية والتعليم - القاهرة - ١٩٧٩ ، ص ١٧ .

- فؤاد عبد اللطيف أبو حطب : " مستويات المهارة لمستويات متعددة من التعليم الأساسي " ، مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ص ٢ : ٦ .
- حسن محمد حسان : التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق ، ( مكة المكرمة : مكتبة الطالب الجامعي ، ١٩٨٦ ) ، ص ١٣٧ .
- (٢٥) يوسف خليل يوسف : التعليم الأساسي في اطار التنمية الشاملة في البلاد العربية ، الكتاب الثالث ، سلسلة التوعية باستراتيجية التربية العربية ، إدارة التربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ص ١٦ ، ١٧ .
- (٢٦) منصور حسين ، ويوسف خليل يوسف ، مرجع سابق ، ص ٩ .
- (٢٧) رضا أحمد ابراهيم : " اتجاهات تطوير التعليم في المرحلة الأولى في ضوء تطبيقات التعليم الأساسي بالدول النامية " ، في عبد الغنى عبود وآخرون : التعليم في المرحلة الأولى واتجاهات تطويره ، ط ١ ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٤ ) ، ص ٩٩ .
- (٢٨) جون وهاتون ، كول س . برميك : التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية ، ترجمة محمد لبيب النجى ، ( القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٦ ) ، ( من تقديم المترجم ) .
- (٢٩) هذه المبررات استمدت من المرجعين التاليين :
- محمد سليمان شعلان وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٩ ، ١٠ .
- محمد سليمان ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٩ ، ١١٠ .



## الفصل الثاني

### تجارب التعليم الأساسي في بعض الدول النامية

#### مقدمة:

على الرغم من التوسع الكمي الهائل الذي حققته معظم النظم التعليمية في الدول النامية ، إلا أن هذه النظم مازالت تعاني من العديد من المشكلات منها عدم وجود فلسفة تربوية واضحة ومحددة المعالم ، والاعتماد على السياسات التقليدية أو النقل والاستعارة والمحاكاة في بعض الأحيان . ولإنزال هذه النظم في حاجة إلى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وزيادة الصلة بمجالات العمل والتنمية وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية وتقليل الفاقد أو الهدر التعليمي الذي يشكل عبئا كبيرا على ميزانية التعليم في هذه الدول .

وعلى الرغم من وجود قضايا عالمية مشتركة في مجال التعليم ، واتجاهات عامة للإصلاح والتجديد التربوي ، إلا أن تقدم التربية وتطويرها في الدول النامية لا يتم إلا عن طريق مسارات خاصة تتفق وظروف مجتمعات هذه الدول . لقد حاولت هذه الدول منذ سنوات مجابهة مشكلاتها التعليمية وحصرها في أضيق نطاق ممكن ، فأخذت تعيد النظر في سياساتها التعليمية ، وتضع استراتيجيات للتوسع في الخدمات التربوية وتخطط للإصلاح وتنوع النظم التعليمية ، وذلك كله على أساس الهدف



الذي يرمى إلى توثيق الصلة بين نظم التعليم والأهداف العامة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

ولعل اتجاه هذه الدول نحو الأخذ بصيغة التعليم الأساسي في أوائل السبعينات يمثل أهم تلك المحاولات باعتبارها صيغة جديدة تهدف إلى التخلص من سلبات نظمها التعليمية التقليدية وتطوير التعليم العام بها خاصة التعليم في المرحلة الإلزامية . (١)

وفيما يلي عرض هذا الفصل تجارب وتطبيقات للتعليم الأساسي في بعض الدول النامية حسب مراحل تطور مفهوم هذا التعليم الواردة بالفصل الأول :

### المرحلة الأولى :

طبقا لما جاء في تطوير مفهوم التعليم الأساسي والذي تم عرضه بالفصل الأول بدأت هذه المرحلة منذ أوائل هذا القرن واستمرت حتى بداية الخمسينات وفيها بدأ التعليم الأساسي للصغار داخل المدارس النظامية وتجسد هذه المرحلة تجربتان بارزتان هما:

#### ١- التجربة الهندية ( التربية الأساسية لغاندي )

ظهر مفهوم التربية الأساسية لأول مرة في أوائل هذا القرن بالهند ، على أثر حركة التعليم القومي National Education Movement التي تزعمها جو خال Gokhale ، "لالا لاجبات راى" Lala Lajpat Rai وآخرون ، لمناهضة السياسة التي سنها لورد كرزن Curzon Lord سنة ١٩٠٤ لتقسيم البنغال من الوجهة الإدارية . وكانت هذه الحركة تتأدى بضرورة وجود تعليم قومي بالهند أساسه تعليم اللغات القومية والمحافظة

على ثقافة الهند وتقاليدها ومعتقداتها . وبالفعل استطاعت هذه الحركة في فترة لا تتجاوز عشر سنوات أن تؤسس ما يقارب الخمسين مدرسة ثانوية قومية (٢) ، ثم انتاب هذه الحركة شئ من الفتور إلى أن أعلن الزعيم الهندي غاندي عن حركة عدم التعاون مع السلطة الاستعمارية سنة ١٩٢٠ ، ووجه نداء إلى الطلاب أن يغادروا المعاهد الحكومية للالتحاق بالمعاهد القومية .

ومن هنا ارتبط التعليم الأساسي في الهند بالحركة الوطنية للاستقلال ارتباطا وثيقا، فقد اشترك كل من الساسة والمصلحين الاجتماعيين والاقتصاديين والمهتمين بالشئون الصحية مع خبراء التعليم لتطوير التعليم الأساسي في الهند ، حيث رأت فيه كل فئة من هذه الفئات ، العلاج الأكيد للأمراض الهندية ، والتي يأتي على رأسها فساد النظام التعليمي الذي كان معنى بتخريج كتبه أو مساعدين إداريين يساعدون الاستعمار الإنجليزي في إدارة البلاد والسيطرة عليها . (٣)

وبدأ التفكير في هذا الأسلوب الجديد في التعليم ، حتى لا تتوقف مسيرة التعليم القومي ، واجتمع الكثير من القادة من ساسة ومختصين بالشئون التعليمية تحت رعاية غاندي الزعيم الروحي للهند لوضع الأسس الخاصة بهذا التعليم حتى يحقق ما تصبوا إليه البلاد من مستوى تعليمي واجتماعي وصحي .

ففي عام ١٩٣٧ تقدم غاندي بالخطوط الأساسية لمشروع تطوير التربية إلى مؤتمر المربين الهنود المنعقد في ٢٢ ، ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ في مدينة وردا Wardha . وبعد موافقة المؤتمر على المشروع تألفت لجنة برئاسة الدكتور ذاكر حسين لإعداد مشروع مفصل عن " التعليم الأساسي

القومي " National Basic Education ، حيث تحددت أهدافه إجمالاً في تنمية اليد والعقل والقلب للفرد ، وتركزت برامجه حول الصناعات التقليدية المألوفة كالغزل والنسيج والزراعة ، وصناعاتي الخشب والحديد ، مع تقدير نفقات تعلم هذه الصناعات ، وما يمكن أن ينتج عنها من أرباح بعد أن يتدرب الأطفال عليها ، وما هو المستوى الذي يجب أن تبلغه حتى تصبح كافية لتغطية أجور المعلمين وفقاً لما كان يتصوره غاندي . ثم أعدت اللجنة برنامجاً للتعليم الأساسي يستوعب تسع مواد دراسية هي :<sup>(٤)</sup>

- المهن أو الحرف الأساسية مثل الغزل والنسيج والزراعة والتجارة .

- اللغة القومية .
- الرسم
- الرياضيات .
- الموسيقى
- العلوم العامة
- الرياضة البدنية .
- الدراسات الاجتماعية .
- اللغة الثانية .

وبعد انعقاد المؤتمر تألفت لجنتان فرعيتان في عام ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ قدمتا جملة من المقترحات تنص على تقديم تعليم أساسي في المرحلة الابتدائية يستوعب كل الأطفال فيما بين ٦ و ١١ سنة أي مدته خمس سنوات يتبعه تعليم أساسي يمتد إلى نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي ويخص الطلاب فيما بين ١١ و ١٤ سنة أي مدته ثلاث سنوات . وبذلك تصبح مدة التعليم الأساسي ٨ سنوات موزعة على مدرستين ، الأولى المدرسة الأساسية الصغرى Junior Basic school ، والثانية المدرسة الأساسية العليا Senior Basic school .

وكانت خطة الدراسة في هذه المدارس حينذاك تسير طبقا لليوم الدراسي الكامل يبدأ قبل شروق الشمس ، وحتى بعد الغروب بحوالي ساعة ، يتخللها فترات راحة وغذاء. ويبدأ اليوم بإقامة الصلاة الجماعية على كافة المذاهب في مكان ووقت واحد وبشكل متعاقب لكل دين ، ثم الإفطار ويقوم بإعداده الطلاب والطالبات وبعد ذلك يبدأ العمل إما في الفصول الدراسية أوفي المزارع والورش الحرفية الملحقه بالمدارس ، ولا يوجد جدول أسبوعي منتظم للأعمال وإنما تجرى وفقا لمقتضيات الحاجة والمزرعة . ثم فترة الظهر فيها تناول طعام الغداء ، ثم العمل في الورش والمزارع بعد الظهر ، حتى إعداد طعام العشاء وإفطار اليوم التالي . وكانت هذه المدارس تعتمد في تمويلها على عائد المزارع والورش ومكاسب الطلاب من إنتاجهم اليومي فضلا عن الهبات والتبرعات ، والإعانات الحكومية<sup>(٥)</sup>.

وعندما جاءت أول خطة خمسية للتنمية سنة ١٩٥٢ بعد استقلال الهند أعيد النظر في الشئون التربوية عامة وأعطى التعليم الأساسي خاصة اهتماما متجددا شمل التغلب على صعوبات التنفيذ ومراجعة البرامج والمناهج الدراسية وأساليب إعداد المعلمين وتدريبهم بما يتفق ومتطلبات هذا التعليم .

غير أن هذا الاهتمام لم يستمر طويلا فقد تعرض التعليم الأساسي في الهند نفسها لموجات متعددة من النقد والرفض في سنة ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ ، وكانت مبررات ذلك أن هذا التعليم في جملته منصبا على طفل القرية والحرف البسيطة بجانب قلة مردودة الاقتصادي . وجاء تيار آخر يؤيد هذا الرفض ويعززه منذ بداية الستينات ، وينادى بضرورة تحديث وعصرنه أساليب الإنتاج وما تقتضيه من تكوين علمي وتكنولوجي حديث لا يتماشى والعقلية التي يعمل التعليم الأساسي على ترسيخها . وازدادت

تيارات المعارضة للتعليم الأساسي حدة إلى أن تلاشى مفهومه ذاته ، وأصبحت الوثائق الرسمية تتجاهله أو لا تشير إليه إلا من بعيد . (٦)

ونخلص مما سبق أن تجربة التعليم الأساسي في الهند قد مرت منذ بدايتها بالعديد من المتغيرات التي أثرت في مفهومها وأهدافها ومجالاتها ، ومن منظور إيجابيات هذه التجربة أنها حققت تعليماً إلزامياً لمدة ثمان سنوات ، يقدم باللغة القومية ، ويدور حول فكرة العمل اليدوي المنتج ، ويرتبط بحياة الأطفال وظروف بيئاتهم ، ويساعدهم على اكتساب القيم والاتجاهات الإيجابية نحو المواطنة والعمل . أما من منظور سلبيات هذه التجربة ، فإن كثرة فلاسفة التعليم الأساسي في الهند واختلاف مناهجه أوجد مستويات متباينة بين معاهده في الولايات الهندية ، فضلاً عن عدم توافر الكفاءة المطلوبة عند المعلم للعمل بمدارس التعليم الأساسي بسبب قصور نظام الإعداد والتدريب ، وشيوع الاعتقاد بأن هذا التعليم بسيطاً ومركزاً على طفل القرية والحرف السائدة فيها ، وفي النهاية لا يؤدي إلى ظهور المشروعات الكبيرة في الاستثمارات الصناعية أو الزراعية أو التجارية والتي تتطلب في معظم الأحيان أساس علمي وتكنولوجي متقدم

## ٢ - التجارب المصرية السابقة :

شهد النصف الأول من القرن الحالي عدة تجارب لتطوير التعليم الابتدائي وربطه بمجالات العمل ، ويمكن أن نطلق على مجموع هذه التجارب التطور التاريخي لفكرة التعليم الأساسي في مصر .

ففي عام ١٩١٦ أنشأت وزارة المعارف " المدارس الأولية الراقية " لتعليم التلاميذ والتلميذات تعليماً عاماً يكون متمماً للتعليم بالمدارس الأولية ، وكانت مدة الدراسة بهذه المدارس ٤ سنوات ، وأدخلت على خطة الدراسة

بعض أوجه النشاط العملي كالنجارة والنسيج والمعادن <sup>(٧)</sup> . وقد ألغيت هذه المدارس في عام ١٩٢٥ .

وفي أعقاب الاستقلال المشروط الذي صاحبه دستور ١٩٢٣ ظهرت " مدارس العمالة " سنة ١٩٢٥ ، والتي عرفت باسم " مدارس الحقول " وقد وجدت في إطار التعليم الإلزامي ، وأطلق عليها أيضا " المكاتب العامة " وسميت باسم العمالة في مشروع إنشائها نظرا لأن مناهجها الدراسية كانت تجمع بين المواد النظرية والمواد العملية ، وكانت مدة الدراسة بها ست سنوات تتم بصفة إلزامية على الملحقين بها من سن السابعة . <sup>(٨)</sup>

وفي عام ١٩٣٢ ظهرت فكرة إنشاء المدارس التجريبية ، حيث ألحقت بمعهد التربية فصول تجريبية للدراسة الابتدائية على يد الأستاذ " إسماعيل محمود القباني " وفي عام ١٩٣٩ تقرر أن تتبع هذه الفصول التجريبية وزارة المعارف مع استقلال مبانيها وإدارتها ، وأن تصبح مدارس نموذجية تحت الإشراف العلمي والتجربي لمعهد التربية . وعن نظام الدراسة فيها كان التلاميذ يقسمون إلى مجموعات متجانسة وفق أعمارهم الزمنية أو العقلية ومستوياتهم التحصيلية ، ولكل مجموعة مناهجها الخاصة المرتبطة باحتياجات البيئة المحلية والقائمة على طريقة المشروعات التي استهدفت تبلور مشكلات معينة يشعر أغلب التلاميذ بالرغبة في إيجاد حلول لها ، وكان التلاميذ ينتقلون من دراسة بيئتهم المحلية إلى دراسة بيئات أخرى ، وكانوا يتعلمون بالمؤسسات ، والمصانع والمزارع ، ومراكز الخدمات العامة ، ومكاتب البريد ، ومحطات السكك الحديدية ، ومكاتب الصحة ، والمستشفيات .



وبوجه عام كانت الدراسة تركز على النواحي العملية التطبيقية أكثر مما كانت تركز على النواحي النظرية ، ويتضح ذلك في المشروعات التي نفذها التلاميذ بالفعل في مجالات : مستخرجات الألبان ، وصيد السمك ، وصيد الفراش ، والبريد وغيره . (٩)

وفي عام ١٩٤١ ظهرت " المدارس الريفية " حيث قامت رابطة التربية الحديثة وجمعية الدراسات الاجتماعية ببحث موضوع القرية ، وأنشأت مدرسة بقرية " المنایل " ووضعت لهذه المدرسة مناهج تستمد أصولها من القرية وحقولها وحاجاتها . وتعتبر مدرسة قرية المنایل أول تجربة للمدارس الريفية بمصر ، وكان العمل فيها على نظام اليوم الكامل ، حيث كان يقضى التلاميذ نصف اليوم داخل الفصول ، والنصف الآخر في حقل المدرسة . ولقد لفت نجاح هذه التجربة نظر الوزارة فأنشأت المدارس الريفية ثم عدلت عن هذه الفكرة بعد أن ثبت لها أن النهوض بهذا النوع من التعليم يتوقف على نوع المعلم وروحه وشعوره برسالته وتحمسه لها . ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مدرسة المعلمين الريفية في بى العرب عام ١٩٤٧ / ١٩٤٨ . (١٠)

ووفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ ، توحد تعليم المرحلة الأولى بالمدرسة الابتدائية ، وبذلك ألغيت " المدارس الريفية " وفي عام ١٩٥٣ أنشئت المدارس الابتدائية الراقية طبقا لقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ ، وكان الهدف منها تزويد من لم يسعدهم الحظ بمواصلة تعليمهم إلى ما بعد التعليم الإلزامي بقدر من الثقافة العامة مع إعدادهم عمليا للحياة وفقا لاحتياجات البيئة ، فتكون ذات صبغة ريفية في القرى ، وذات صبغة صناعية أو تجارية في المدن ، وكانت مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات ، وفي عام ١٩٥٣ / ١٩٥٤ أنشئ ٤٣ مدرسة من هذه المدارس (١١) ، إلا أنها

تحولت إلى نظام المدارس الإعدادية العملية التي ظهرت فكرتها عام ١٩٥٧ .

وفي منتصف الخمسينات ظهرت مدارس الوحدات المجهزة في الريف ، وكان الهدف منها الجمع بين الإعداد المهني والإعداد التعليمي لتأهيل التلاميذ للحياة المنتجة في الريف ولتوثيق صلتهم بالبيئة الريفية (١٢) . وفي هذه المدارس كان يقضى التلاميذ في الصفين الخامس والسادس نصف الوقت في فصول الصناعات الريفية والنصف الآخر في الفصول التعليمية .

يلاحظ على معظم التجارب السابقة أنها ظلت هامشية بجانب هياكل تعليمية مستقرة حتى بدت وكأنها نتوءات في بنية التعليم المصري لم تندمج فيها لتصبح جزءاً منها ، كما يلاحظ أنها أنشئت لتكون تعليمياً أساسياً ، بمعنى أنه ينتهى بالتلاميذ إلى شق طريقهم في الحياة بعد تخرجهم . ولكن الذي حدث غير ذلك ، فقد اتجهت الوزارة تحت تأثير ضغط الأهالي والتلاميذ إلى اعتبارها تجارب غير منتهية .

وعلى الرغم من أن هذه التجارب قد صادفت نجاحاً واضحاً في بداية نشأتها إلا أنها سرعان ما انطفاً بريقها وأخذت طريقها إلى الزوال ، ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود الفكر التربوي الثابت ، والسياسة التعليمية الواضحة والمحددة ، فضلاً عن عدم توافر المعلمين المعدين إعداداً كافياً ومناسباً لتنفيذ هذه التجارب ، وعدم توافر الإمكانيات والمرافق والاعتمادات المالية الكافية ، وعدم مرونة التنفيذ إلى جانب عدم إعطاء التجارب الفرص الكافية لإثبات مدى صلاحيتها .

## المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة مع بداية الخمسينات ، وحتى نهاية الستينات ، وفيها ظهر مصطلح التربية الأساسية . Fundamental Ed - بجانب التعليم الأساسي للصغار - وكان يعنى مساعدة الكبار الذين لم يحصلوا على أية مساعدة تربوية من مدارس أو معاهد نظامية ، وتقديم معلومات ومهارات مناسبة لهم تمكنهم من فهم ومعالجة مشكلات بيئاتهم ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي . ولتوضيح هذه المرحلة نعرض لتجربتي مالي وتنزانيا ، فضلا عن أنشطة مركز اليونسكو بدرس الليان بمصر .

### ١ - تجربة مالي: تعريف التعليم الأساسي وتكامله مع التعليم غير النظامي

شرعت مالي في عام ١٩٦٢ في تطبيق أول إصلاح للتعليم قامت به بعد استقلالها ، وكان هذا الإصلاح يستهدف تنظيم تعليم جماهيري يوفر للدولة إعداد العمالة اللازمة لتنفيذ مخططاتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية ، وبذلت عدة جهود لعلاج المشكلات التعليمية في مالي ، وتبلورت جميعها حول محاولات تعريف التعليم الابتدائي ، وتطوير مجموعة من برامج التعليم غير النظامي تستهدف التدريب المهني ، وتستعمل مختلف الأساليب التعليمية بما في ذلك أساليب الاتصال الجماهيرية.

وقبل تنفيذ خطة الإصلاح كانت مرحلة التعليم الابتدائي في مالي تتكون من ست سنوات مقسمة إلى حلقتين كل منها ثلاث سنوات ، وعلاجا لمشكلة انخفاض نسبة الاستيعاب في المرحلة الابتدائية ( ٧ ، ٢٢ % ) وضعت مالي خطة تستهدف استيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام مع

الارتفاع بعدد سنوات التعليم الأساسي الإلزامي إلى تسع سنوات خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ ، وقد تغيرت سنوات تنفيذ الخطة إلى عشر سنوات نظرا للزيادة السريع في عدد السكان . وقد ارتبط صدور الخطة بقانون للإصلاح التعليمي ، حدد أهداف التعليم الأساسي بهدفين رئيسيين ، هما : (١٣)

- إعداد الأطفال لكي يتفهموا بعمق واجباتهم المدنية والمهنية في إطار مؤسسات الدولة ، ويستدعى ذلك أن توجه المدرسة نحو التدريب المهني في مجالات الزراعة أو الصناعة .

- مساعدة الأطفال على استكمال تعليمهم في المراحل الأعلى العامة أو الفنية أو المهنية ، ويتطلب ذلك توجيه التعليم نحو الاهتمام بالأطفال علميا حتى يجتازوا امتحان نهاية التعليم الأساسي ويكون لديهم حصيلة علمية ومعرفية تتفق والتقدم العلمي .

وفي تنفيذ خطة الإصلاح المستهدف لتدريب التعليم الأساسي في مالي ، اتخذت بعض القرارات ، والإجراءات في ديسمبر ١٩٦٩ ، كان من أهمها : إنشاء مزرعة نموذجية في كل إقليم يتدرب التلاميذ فيها على أحد المجالات مثل الزراعة أو صيد الأسماك أو الصناعات الحرفية ، وإدخال برنامج تعليمي زراعي في المناهج الدراسية بدءا من الصف السادس ، وإعادة تدريب المعلمين تدريبا خاصا ، مع إلزامهم بالحصول على مقررات تجديدية حتى يستطيعوا تدريس المبادئ الأولية للزراعة ، والعمل اليدوي، والفنون المنزلية والبيئية .

أما في مجال التعليم غير النظامي فقد سارت محاولات مالي لإصلاح التعليم النظامي جنباً إلى جنب مع عدد من برامج التعليم غير النظامي ، من أهمها ما يلي : (١٤)

- برامج محو الأمية الوظيفية ، التي خططت ونفذت في إطار تحسين الاقتصاد القومي ، وقد أطلق على هذه البرامج " العمليات الإنمائية " وتمثلت في محاولة نشر أساليب الزراعة الحديثة .

- البرامج الثقافية المفتوحة ، التي تستهدف تطوير البيئة وتشمل ، مجالات الرياضة ، والفنون والموسيقى ، والقراءة الحرة ، والسينما ، وإقامة المعارض ، وأندية العلوم تبنى أنشطتها على مناهج المدرسة

- البرامج العملية ، والتي تستهدف تزويد المنتهين من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بالعلوم والخبرات العملية التي تعدهم كمزارعين ، وتشجعهم على الاندماج في بيئتهم ، وتمتد هذه البرامج فترة سنتين ، وتقبل الناشئين حتى سن السابعة عشرة ، ويوجه التمرين العملي فيها نحو الفلاحة وأعمال الزراعة وتربية الماشية بالإضافة إلى العلوم العامة ، والدراسات الثقافية ، والمهن الحرفية .

## ٢ - التجربة التنزانية :

تختلف التجربة التنزانية عن بقية التجارب الأفريقية لأنها بادرت منذ استقلال البلاد سنة ١٩٦١ بتركيز التربية على الواقع القومي ، وجعلها تشمل كامل المجتمع ، كباراً وصغاراً ، مع الأخذ باتجاه تعريف التعليم خاصة في مراحله الأولى ، بمعنى توظيف وتوجيه فلسفة التعليم

ومحتواه نحو خدمة الريف والأنشطة التي تسود فيه ، بحيث يكتسب المتعلمين والأهالي خبرات ومهارات خاصة بالأعمال الزراعية والحرفية والصناعية ، واتجاهات مناسبة لتعمير الريف والإقامة به . ويمكن هذا الاتجاه وراء فلسفة التعليم من أجل الاعتماد على النفس في تنزانيا ، والتي تبناها وعبر عنها الرئيس " جولس نيريري " في كتابه عام ١٩٦٧ ، والمسمى بـ Education For Self - Reliance .

لقد وضع نيريري يده على لب الأزمة القائمة لإصلاح التعليم ليس في تنزانيا وحدها ، بل في معظم الدول الأفريقية ، حيث أشار إلى أن جميع أنواع الوظائف في تنزانيا لا تكفي إلا لاستيعاب نسبة ضئيلة من الترنانيين القادرين على شغل هذه الوظائف، وعلى ذلك فإن المسألة كما طرحها الرئيس نيريري بوضوح هي ، وجود نظام تعليمي يكلف الدولة الكثير ، ويخرج أفراد غير منتجين - فهل يعتبر ذلك تعليما صالحا ؟ وانطلاقا من هذا التساؤل أخذت بعض الدول الأفريقية تركز مناهجها الدراسية على الموضوعات العملية وبخاصة الزراعة في مدارسها الابتدائية . (١٥)

ولتحقيق فلسفة نيريري في التعليم من أجل الاعتماد على النفس تم تنظيم التعليم وفقا لها حيث يتألف من سبع سنوات للتعليم الابتدائي ، وأربع سنوات للتعليم الثانوي . ويتراوح سن الالتحاق بالمدرسة من ست إلى عشر سنوات وغالبا ما يلتحق الأطفال من سن الثامنة ، ويكون الإشراف العام على المدارس وتوسعات التعليم لوزارة التربية ، كما تخضع المدارس الابتدائية لإشراف الهيئات المحلية في حين تشرف الوزارة بطريقة مباشرة على المدارس الثانوية (١٦) .

وتعتبر المدارس الابتدائية في تنزانيا مراكز لتنمية القوى البشرية ، توضع في خدمة المجتمع كله . فالمدارس مبنية بأبسط شكل ممكن ، بحيث

تكون جذرائها الداخلية قابلة للتغيير ، وتستخدم لتعليم الراشدين خارج أوقات دراسة الأطفال ويمكن عند الحاجة أن تهبط فيها قاعة تستخدم للاجتماعات والمحاضرات ، والتدريبات اليدوية ، ودورات الإعداد المهني . ( ١٧ ) والتعليم الابتدائي في تنزانيا مشترك ، يتم باللغة السواحلية ، ويسمح في الصفين الدراسيين الأولين فقط للأقليات الوطنية بأن يكون التعليم بلغتها الخاصة .

وتتضمن الخطة الدراسية في التعليم الابتدائي : اللغة السواحلية والرياضيات ، والعلوم ، والفيزياء ، وفلاحة البساتين ، والأعمال اليدوية ، والتربية الرياضية ، والأنشيد ، والتربية الوطنية ، والتربية الصحية ، وتقدم هذه المواد الثقافية والعملية السابقة مع توجيهها وجهة مناسبة للحياة الريفية في تنزانيا .

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته تنزانيا في مجال تربية التعليم الابتدائي إلا أن هناك بعض الصعوبات التي مازالت تواجه ربط هذا التعليم بالعمل ، ومن أهم هذه الصعوبات : قلة وعى الآباء بالتجديدات التربوية ، واحتقار العمل اليدوي ، ونقص عدد المعلمين أصحاب الكفاءة المطلوبة ، وقلة الاهتمام بالمجالات العملية ونظم تقويمها ، والوضع الاقتصادي في تنزانيا . ( ١٨ )

٣ - تجربة مركز سرس الليان بمصر \* : لقد سعت اليونسكو بعد الحرب العالمية الثانية نحو تحقيق حياة كريمة لغالبية سكان العالم الذين

مستخلصة من المرجع التالي :

— سهر الهوارى : " تجربة مركز سرس الليان في مجال التدريب منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن " ، ورشة العمل الإقليمية حول تدريب العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ( سرس الليان ١٥-٢٠ أكتوبر ١٩٩٥ ) ، ( المنوفية المركز الإقليمي لتعليم الكبار ) ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢ - ١٧ .

يعانون من الجهل والفقر والمرض ، ولذا تبنت فكرة التربية الأساسية التي هدفت إلى مساعدة الأفراد الذين لم يتمكنوا من الحصول على هذه المساعدة من المؤسسات التعليمية القائمة في فهم مشكلات بيئتهم ، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وأفراد ، كما تهدف إلى اكتساب المعلومات والمهارات التي تمكنهم من التحسين المطرد لأحوالهم المعيشية ، ومن المشاركة بفعالية أكثر في تنمية مجتمعهم المحلي اقتصاديا واجتماعيا .

وفي إطار تحقيق هذا الهدف أنشئ مركز سرس اللبان بموجب الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية واليونسكو في عام ١٩٥٢ تحت مسمى المركز الدولي للتربية الأساسية في العالم العربي . وكان في مقدمة مهامه إعداد المعلمين للتعليم الأساسي من خلال توفير التدريب المناسب واللازم للمشتغلين بالتربية الأساسية وقادتها، وتدريب المبعوثين تدريباً فنياً على إعداد هذه المواد واستخدامها ، ولذا كان من الطبيعي أن يضم المركز ضمن أقسامه قسماً للتدريب تكون مهمته تنظيم الدراسات النظرية للمبعوثين والمساهمة فيها والإشراف على تنفيذها وقيادتهم في العمل الميداني بقرى التدريب .

ولقد امتدت مرحلة التربية الأساسية في عمل هذا المركز منذ عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٥٩ تبعها مرحلة تنمية المجتمع . والتي امتدت من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٦٨ ، وكان الهدف الرئيسي من برامج هذه المرحلة والتي قدمها المركز خلال هذه الفترة هو إحداث التغيير الاجتماعي ومساعدة السكان المحليين المستهدفين بمشروعات التنمية على تفهمها وتقدير قيمتها . وبذلك كان للمركز في مرحلة التربية الأساسية ومرحلة تنمية المجتمع فضل كبير في تخريج المئات من القيادات المدربة وابتكار العديد من الأدوات التربوية والبحوث والتجارب الرائدة والمؤسسات النموذجية التي كان لها دور أساسي في تحريك العمل الاجتماعي في المنطقة العربية .



ومع بداية البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية عام ١٩٦٦ ، والذي أقيم من خلاله مشروعات تجريبية في بعض الدول العربية رأت اليونسكو أن يدعم مركز سرس الليان الخدمات التي يقدمها للدول العربية في مجال محو الأمية . وفي فبراير ١٩٦٨ اجتمعت لجنة العمل الخاصة بتحويل المركز إلى التعليم الوظيفي ، وأوصت بتحويل المركز إلى التعليم الوظيفي حيث رأت اللجنة أن ضخامة البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية جعل تحويل المركز لهذا النشاط أمراً ضرورياً ، وقد امتدت أنشطة المركز التدريبية في مرحلة التعليم الوظيفي منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٨١ ، وبذلك فإن مركز سرس الليان قد حقق قدراً كبيراً من النجاح في عقد العديد من الحلقات الدراسية الميدانية ، وربط مشروعات التعليم الوظيفي بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنوع المجالات التنموية للحلقات الدراسية الميدانية .

وفي الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى الآن تحولت أنشطة المركز إلى مجال محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم من أجل التنمية الريفية في ظل الريادة المصرية ، حيث أسهمت الظروف السياسية بشكل مباشر في تشكيل موقف الدول العربية تجاه المركز في هذه الفترة .

وفي الوقت الذي توقفت فيه اليونسكو عن دعمها ، كان لا بد أن تسير عجلة المركز إلى الأمام ويستمر عطاؤه ، ومن هنا كان دور مصر كاملاً في تحملها المسؤولية ، وصدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٢ ، والذي حدد الوضع القانوني للمركز بعد استقلاله عن اليونسكو باعتباره هيئة مصرية عامة لها الشخصية الاعتبارية وتتبع السيد وزير التعليم تحت اسم المركز الإقليمي لتعليم الكبار .

### المرحلة الثالثة :

بدأت هذه المرحلة من تطور التعليم الأساسي في أوائل السبعينيات ، حيث برز المفهوم الحديث للتعليم الأساسي Basic Education ، وأصبح يمثل الحد الأدنى من التعليم الضروري لإعداد الفرد للمواطنة الواعية والمنتجة ، وللعمل في بيئته المحلية ، وانصب هذا التعليم على تعليم المرحلة الأولى من التعليم النظامي ، وأصبح يمثل مرحلة تعليمية منتهية أو مرحلة تعليمية تعد الفرد لمواصلة تعليمه في مراحل تالية . ولتوضيح هذه المرحلة نعرض لتجربة كل من بيرو ، وسريلانكا في مجال التعليم الأساسي طبقاً لهذا المفهوم .

#### ١ - تجربة التعليم الأساسي في بيرو :

بيرو إحدى الدول النامية ، تقع في أمريكا اللاتينية على مساحة ١٢٨٥٢١٦ كم<sup>٢</sup> وتنقسم بيئة بيرو جغرافياً وثقافياً إلى ثلاث مناطق متميزة (١٩) : منطقة السهل الساحلي الجاف ، وهي أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان أغلبهم يتحدثون الأسبانية وتتميز بوجود العاصمة " ليما " ، ومنطقة الأراضي المرتفعة لجبال الأنديز التي يعيش فيها نسبة كبيرة من السكان الذين احتفظوا بكثير من عاداتهم وتقاليدهم التي توارثوها عن السلف ، كما حافظوا على لغاتهم الأصلية الكويشوا والايما ، ومنطقة للغابات الشرقية حيث تسكن المجتمعات الهندية الأصلية والتي تتحدث لغات ولهجات متنوعة تنوعاً كبيراً .

لقد انعكست هذه الأوضاع الجغرافية والتباين الثقافي المفرط بين سكان بيرو على صعوبة الاتصال بين أجزائها ، وأدت إلى تكوين

مجتمعات منفصلة ومنعزلة لكل منها كيائها الخاص وعاداتها وتقاليدها وفي الغالب لغتها الخاصة (٢٠) .

ولقد شهدت بيرو في أواخر الخمسينات وعبر الستينات تطورا اقتصاديا واجتماعيا ملحوظا ، الأمر الذي أدى معه إلى ظهور الحاجة للإصلاح التعليمي الشامل فيما بعد ، حيث كانت فرص التعليم الابتدائي متاحة لقلّة من السكان ، وكان التعليم الثانوي تقليديا في محتواه ، ومقصورا على فئة قليلة جداً ممن أتموا الدراسة الابتدائية، كما كان التعليم العالي في الجامعات متاحا لقلّة من الصفوة .

ونتيجة للنمو السكاني ، والهجرة من الريف إلى الحضر ، والنمو الاقتصادي السريع ازداد الطلب الاجتماعي على التعليم مما أحدث انفجارا كسبا في جميع مراحل التعليم في هذه الفترة ، دون أن تمس هذه الإصلاحات بنية التعليم ومحتواه بشكل ملموس الأمر الذي دعا إلى الثورة التعليمية الشاملة التي شهدتها بيرو في عقد السبعينات .

وفي شهر أكتوبر عام ١٩٦٨ ، قامت القوات المسلحة في بيرو بحركة أطاحت بحكومة الرئيس ف. بيلوندي ، وحلت محلها حكومة عسكرية واختير الجنرال خوان فيلاسكو الفارادو لتولى رئاسة الجمهورية ، وأعدت الحكومة العسكرية برنامجا للعمل في كافة القطاعات ومنها قطاع التعليم . وهكذا نشأ الإصلاح التربوي في بيرو نتيجة قرار وضع التعليم ضمن القطاعات التي قررت حكومة القوات المسلحة تغييرها

وفي ديسمبر عام ١٩٦٩ بدأت وزارة التعليم في بيرو بتهيئة الرأي العام ، لإجراء إصلاح شامل في التعليم يتضمن المبادئ ، وأساليب التنفيذ

، وبنية المؤسسات التعليمية ، والمناهج الدراسية ، وطرق وأساليب إعداد وتدريب المعلمين ، ثم شكلت لجنة قومية لإصلاح التعليم عرفت باسم " لجنة الإصلاح التعليمي " تناولت تفاصيل مقترحات الإصلاح ، وصدرت هذه المقترحات في تقرير عام في أواخر عام ١٩٧٠ ، ونشر التقرير على الشعب ، وأجريت حوله مناقشات موسعة أدت في النهاية إلى صدور قانون الإصلاح التعليمي العام الذي وافقت عليه حكومة بيرو في مارس ١٩٧٢ بهدف إعادة تشكيل وتنظيم التعليم كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومعاونة الحكومة الثورية في التحول من حكم الأقلية التقليدي للمجتمع إلى حكم جمهوري تشترك فيه كل فئات الشعب . ( ٢١ ) وبالتالي أصبح الهدف النهائي للإصلاح التربوي في بيرو هو إعداد إنسان بيرو الجديد لمجتمع بيرو الجديد ( ٢٢ ) .

وبهذا القانون العام بدأت بيرو واحداً من أكبر الإصلاحات التربوية شمولاً في أي بلد من بلدان العالم ، إذ شرعت الحكومة من خلاله أن تعيد تنظيم بنية التعليم النظامي برمته : التعليم قبل المدرسي ، والتعليم الابتدائي ، والتعليم الثانوي ، والتعليم الجامعي ، وجمع هذا القانون بين أكثر أنواع النشاطات التعليمية تنوعاً وتبايناً : برامج محو الأمية للراشدين ، وخبرات التعليم أثناء العمل ، والتعليم داخل محيط الأسرة ، وخاصة خلال مرحلة الطفولة المبكرة ، والبرامج الخاصة للمعاقين والمتخلفين ، والتعليم العرضي من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية ، والنشاطات الخاصة التي تدعم الجهد التربوي مثل البحوث التربوية وتكنولوجيا التعليم وبناء المدارس وبرامج رعاية الطلبة ، وليس الهدف من القانون هو قلب الأنماط والبنى الإدارية وحسب ، بل أنه يستهدف أيضاً تغيير أهداف النظام التعليمي ومحتواه تغييراً كاملاً .

وقد سمح القانون بإدخال اللغات الهندية وخاصة لغة الكويشوا في النظام التعليمي لتيسير التعليم للأقليات الأمريكية الهندية ، كما عزز هذا فيما بعد بالاعتراف بلغة الكويشوا لغة رسمية ثانية للبلاد في مايو ١٩٧٥ ، وأصبحت دراستها إجبارية في جميع مراحل التعليم . (٢٣) ووفقا للقانون العام للتعليم في بيرو ينصب مصطلح " التعليم الأساسي " على فترة السنوات التسع الأولى من النظام التعليمي ، وينقسم إلى نوعين من البرامج " برامج التعليم الأساسي العادي Regular Basic Education وتقدم للأطفال ، وبرامج التعليم الأساسي للعمل Basic Education ( For ) work وتقدم لمن هم في سن الخامسة عشرة فأكثر " .

وجدير بالذكر هنا أن التعريف الذي أخذت به بيرو للتعليم الأساسي يتفق تماما مع التعريف الذي صاغته مجموعة علماء التربية في اجتماع عقد تحت رعاية اليونسكو عام ١٩٧٤ ، ويعنى " المرحلة الأولى في العملية التعليمية داخل إطار التعليم المستمر " . (٢٤)

وحول بنية التعليم الأساسي في بيرو فكما ذكرنا أن التعليم الأساسي العادي للأطفال يتضمن الصفوف التسعة الأولى حيث يمتد من سن السادسة إلى الخامسة عشرة ، وذلك بعد إطالة مدة الإلزام منذ ٦ سنوات إلى ٩ سنوات . (٢٥)

هذا بالإضافة إلى وجود هيكل تعليمي أساسي آخر مواز لهذه المرحلة ، وهو التعليم الأساسي من أجل العمل ، والذي يبدأ من سن الخامسة عشرة فأكثر ، ويهدف إلى الوفاء بحاجات الدارسين الراشدين . وقد صمم كلا النظامين بحيث يكونا وحدتين مستقلتين يستتبعهما نظام تعليمي ثابت وموحد ، وتنقسم بنية التعليم الأساسي العادي إلى ثلاث دورات :

الدورة الأولى وتشمل الصف الأول والثاني والثالث والرابع ، الدورة الثانية وتشمل الصفين الخامس والسادس ، والدورة الثالثة وتشمل الصف السابع والثامن والتاسع . كما تنقسم بنية التعليم الأساسي من أجل العمل إلى ثلاث دورات :

الدورة الأولى وتشمل ، الصفين الأول والثاني ، الدورة الثانية وتشمل الصف الثالث والرابع والخامس ، والدورة الثالثة وتشمل الصف السادس والسابع والثامن والتاسع . ويلاحظ هنا اختلاف صفوف الدورات بين النظامين ، ويرجع السبب في ذلك إلى الاتساق الوظيفي لكل دورة وما يقابلها في النظام الآخر ، فمثلاً الدورة الأولى للتعليم الأساسي من أجل العمل ( وهى تستغرق سنتين ) تتقابل مع الدورة الأولى للتعليم الأساسي العادي ( وهى تستغرق أربع سنوات ) في وظيفتها ( تنمية قدرات القراءة والكتابة ومهارات الحياة الأساسية ) . كما رعى في تصميم بنية التعليم الأساسي في بيرو ، فضلاً عن الموازنة والاتساق بين التعليم الأساسي للصغار والتعليم الأساسي للكبار تدعيم نظام التعليم قبل المدرسي ، وتنظيم عمليات الخروج من النظام التعليمي والعودة إليه كعلاج لمشكلة التسرب ، بما يمكن تسرب من التعليم أو انقطع عنه أن يعود إليه لاستكمال تعليمه ، وذلك بأن يكون هناك قدر من الثبات الداخلي ، حيث تمثل كل دورة مرحلة مستقلة من مراحل الإعداد للحياة .

وتشتمل المقررات الدراسية للتعليم الأساسي العادي في بيرو على الجانبين النظري والعملي ، وتتدرج المقررات الدراسية العملية طبعا لتدرج الصفوف ، حيث تدور حول فكرة العمل المنتج واحترام العمل اليدوي في

الصفوف الأولى ، ثم يتدرب التلاميذ على بعض التدريبات العملية في الصفوف العليا .

وقد نفذت بيرو في خططها للتعليم الأساسي فكرة اليوم المفتوح ، وذلك عن طريق خروج التلاميذ لممارسة النشاطات العملية في الحقول والغابات في المناطق الجبلية المحيطة بالمدرسة . (٢٦)

لقد أعطى الإصلاح التربوي في بيرو تأكيداً خاصاً على تدريب المعلمين للتعليم الأساسي ، كما وضع خطة مستقبلية لإصلاح التعليم الجامعي الذي يدخل في نطاقه إعداد معلم التعليم الأساسي .

ويعتبر إنشاء " المعهد الوطني للبحوث التربوية وتطوير التعليم " من أهم الإنجازات التي حققها الإصلاح التربوي في بيرو ، فقد ضم هذا المعهد عدداً كبيراً من المراكز منها ، مركز التعليم الإضافي للمعلمين ، ومركز تدريب المعلمين أثناء الخدمة الذي يستخدم طرق متنوعة للتغلب على بُعد المسافات أهمها " الدراسة بالمراسلة " الذي يعتمد عليها كوسيلة أساسية للتدريب ، ولمتابعة الدورات التدريبية القصيرة .

كما يوجد في بيرو " المعهد الوطني للتعليم عن بُعد " الذي يختص أساساً بالتعليم من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية حيث " يتمتع بصلاحيات واسعة لتعزيز العملية التعليمية داخل الفصول الدراسية ، واستكمال التعليم خارج هذه الفصول ، والعمل على تحديث المعارف والخبرات ونشرها بين أفراد الشعب كله وتيسير عمليات الرقي الاجتماعي ، وتعويض النقص في المعلمين والفصول الدراسية ، كلما دعت الضرورة ، ويلجأ المعهد إلى استخدام الوسائل الإذاعية والصحافة والبريد لأداء رسالته . إلا أن الافتقار إلى بيئة أساسية للاتصال يعرقل عملية البرمجة .

ورغم ما يعانيه المعهد من صعوبات فإنه يقوم بإصدار عدد من المطبوعات بصفة منتظمة ، كما يقوم ببعض النشاطات الإذاعية خاصة في منطقة ليما . (٢٧)

ويسهم هذا المعهد في مجال تدريب المعلمين للتعليم الأساسي بنصيب ، إلا أن الطبيعة الجبلية لبيرو والافتقار إلى بنية أساسية فنية في هذا المجال يقللان من فعالية الوسائل الإذاعية وبالإضافة إلى جهود المعهدين السابقين ، هناك إجراءات تتخذ لربط الجامعات وإشراكها في مهمة تدريب المعلمين أثناء الخدمة .

## ٢ - تجربة التعليم الأساسي في سريلانكا :

تقع جزيرة سريلانكا ( سيلان ) في المحيط الهندي ، وتبعد عن الشاطئ الجنوبي الشرقي للهند بحوالي ٢٩ كم . وتبلغ مساحتها الكلية ٦٥٦١٠ كم ٢ ، ويقدر عدد سكانها بحوالي عشرين مليوناً ، وأهم مدنها كولومبيا العاصمة ويسكنها حوالي ٢٢% من سكان الجزيرة . واللغة السنهالية هي لغة أغلب السكان ، حيث تشكل طائفة السنهاليين أكثر من ثلث سكان الجزيرة ، ثم طائفة التاميل ، يليها طائفة البارجر ، وهي طائفة نتجت عن تزاوج السنهاليين والأوروبيين ، لذلك فإن سريلانكا تعاني من المشكلات الطائفية بشكل خطير ، ومن أهمها مشكلة التاميل وهي الطائفة التي تريد أن يكون بها وطن قومي مستقل في شرق الجزيرة . وقد خضعت سريلانكا تحت سيطرة ثلاث قوى غربية منذ القرن السادس عشر إلى منتصف القرن العشرين وهم على التوالي : البرتغاليون ، ثم الهولنديون ، وأخيراً الإنجليز . (٢٨)



شهدت سريلانكا في أوائل السبعينيات حركة شاملة في مجال الإصلاح التربوي تضمنت إحداث تغييرات في بنية النظام التعليمي وإدارته ومحتوى مناهجه ونظام إعداد معلميه وتدريبهم أثناء الخدمة . وكان الدافع وراء إحداث هذه الإصلاحات ، واقع الأوضاع التعليمية التي كانت سائدة قبل عام ١٩٧٢ ، حيث كان التعليم لا يلبي احتياجات البلاد ولا يخرج مواطنين مزودين بالمهارات التي تمكنهم من مواجهة الحياة والانخراط في سوق العمل .<sup>(٢٩)</sup> وأكد صورة هذا الواقع ما جاء بتقرير البنك الدولي عام ١٩٦٦ ، حيث أشار إلى جوانب الضعف في نظام التعليم في سريلانكا وحددها فيما يلي : (٣٠)

- ١- التوسع في النظام التعليمي دون أى اعتبارات لاحتياجات البلاد من القوى العاملة وللمصادر التمويلية المتوفرة .
- ٢- تركيز محتوى المناهج على العلوم الإنسانية والجوانب الأكاديمية .
- ٣- النقص في التجهيزات اللازمة لتدريس المواد العلمية والفنية في الصفوف الابتدائية والثانوية الدنيا .
- ٤- تقليص دور القطاع الخاص في مجال التعليم بعد توقف الحكومة عن تقديم المساعدة للمدارس المعانة منذ عام ١٩٦١ .
- ٥- انخفاض نسبة المعلمين المؤهلين إلى أقل من ٤٠ % ، وعدم قدرة كليات إعداد المعلمين على تخريج الأعداد الكافية .
- ٦- النقص الخطير في أعداد معلمي الرياضيات والعلوم .

ونتيجة لهذه الأوضاع التعليمية السيئة بدأ التفكير في خطة الإصلاح التربوي منذ عام ١٩٧٠ وبدأ تنفيذها عام ١٩٧٢ . ووفقاً لهذه الخطة يتألف التعليم الأساسي في سريلانكا من تسع سنوات مقسمة على مرحلتين أو حلقتين : الأولى الابتدائية ومدتها خمس سنوات ،

وتتضمن الصفوف من الأول حتى الخامس ، والثانية الثانوية الدنيا ، وممتها أربع سنوات ، وتتضمن الصفوف من السادس حتى التاسع .

أما عن المناهج الدراسية فقد تعرضت طبقاً للإصلاحات الجديدة لتغيير شامل بهدف أن تصبح مرحلة التعليم الأساسي — التسع سنوات الأولى من التعليم — ذات طبيعة خاصة من حيث المحتوى ، حيث روعى في المناهج الجديدة حاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة المتعلمين وطبيعة المعلومات لجعل التعليم أكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمع والمتعلمين .

وأدخلت الدراسات قبل المهنية إلى مرحلة السنوات الأربع الأولى من التعليم الثانوى في سرى لانكا عام ١٩٧٢ . وتعتبر هذه الدراسات جزءاً إجبارياً من منهج تعليمى عام يطبق على نطاق واسع . وتعرف الدراسات قبل المهنية أساساً بأنها أحد جوانب المنهج الذي يدرس بالمدرسة الثانوية ، ويرتبط محتواه بمهن معينة بشكل يعطى التلاميذ الفرصة لتعلم تلك المهن ، ولكنه لا يعطيهم بالضرورة المهارات الواجب توافرها لممارستها . ولتحقيق هذا الهدف فقد طلب من مديرى المدارس والمدرسين وضع خطط دراسية مناسبة تمارس في بيئاتهم تحت إشراف وتوجيه مركز تطوير المناهج بسريلانكا

وقد تم التأكيد في هذا المجال على أنه لا يقصد بالدراسة قبل المهنية تزويد التلاميذ بتدريب مهنى ، وإنما يقصد بها اختيار مهنة أو أكثر من البيئة لتقريرها بالمدرسة ، والسبب في ذلك هو أن البيئة المهنية للتلميذ لا تقل أهمية أو إثارة كموضوع للدراسة عن ظروفه الجسمية والحيوية والاجتماعية .

أما الهدف الأخير فيتمثل في أنه بنهاية هذه المرحلة يكون التعليم قبل المهني قد وفر للتلميذ مجموعة كبيرة ومفيدة من المهارات والاتجاهات الواعية التي تنقله بهدوء من المدرسة إلى الحياة العملية أو إلى مرحلة تالية من التعليم . وهكذا تتلخص الملامح الرئيسية المميزة للدراسة قبل المهنة فيما يلي : (٣١)

١- أنها تساعد على اكتساب مجموعة منتقاة من المهارات الحركية المتعلقة بمهنة معينة، بشكل مباشر ، وعندما تكون المهارة معقدة وتحتاج إلى مستوى من النضج لم يحرزها التلاميذ ، فإنهم يزودون ببعض المهارات الأساسية في حدود المستوى الذي يناسب مرحلة نموهم . وعندما تكون المهارات اليدوية بسيطة نسبياً فإنه يتسنى للتلاميذ اكتساب درجة عالية من الإتقان من خلال المناهج الدراسية . ومن أمثلة النوع الأول صيد الأسماك ، والنجارة ، وصناعة الجواهر ، أما مهن النوع الثاني فمنها صناعة الأربطة والحبال من ألياف جوز الهند .

٢- أن العمل اليدوي الذي يمارسه التلاميذ من خلال الدراسة قبل المهنية عمل موجه إلى الإنتاج ، ويكون التأكيد فيه على " العمل المنتج " للمجتمع بالنسبة للمهنة أو المهن موضع الدراسة . وهذا يعني أنه لا يطلب من التلاميذ القيام بأحد الأعمال أو ببضعة أعمال غير مترابطة لا معنى لها بالنسبة لهم كأفراد ولا معنى لها لمجتمعهم ، على عكس ما يمارس بالمواد العملية التقليدية .

٣- تؤكد الدراسة قبل المهنية تأكيداً كبيراً على ضرورة ربط الدراسة النظرية بما تتطلبه المهنة التي سوف تمارس . فبينما ينبغي أن يكون

للمهارات اليدوية مكانها الملائم في " المهنية " فإنها يجب أن تمارس في ظل خلفية نظرية مناسبة لمستوى نضج التلاميذ، وعلى هذا فإن كل دراسة قبل مهنية سوف تتضمن معرفة بالنظرية المناسبة ، وسوف تهتم النظرية بالجوانب المختلفة التي يمكن النظر إلى المهنة من خلالها .

٤- المقصود بالدراسة قبل المهنية أحداث تغييرات كبيرة في وجدان التلاميذ ، فمن المتوقع عندما تصبح المهنة موضوع دراسة أن يغير التلاميذ مفهومهم التقليدي عن المعرفة ومصادرها . فمن الواجب أن تؤدي مواقف المهنة المتعددة إلى بقظة الوعي بأن هناك مصادر معرفة تفوق في أهميتها الكتب المقررة ومعلمي المدارس إلى حد بعيد .

٥- وأخيراً فإن التعليم قبل المهني ينبغي أن يساعد على غرس القيم الإيجابية المرتبطة بثقافة العمل ، ومن ذلك مثلاً احترام العمل والنظافة والنظام والمحافظة على الموارد والحرص على الوقت والتخطيط والاعتزاز بالنفس والتنظيم والتعاون .

وفيما يتعلق بأهداف الدراسات قبل المهنية فمن المتوقع أن يكتسب التلاميذ الذين يقضون فيها أربع سنوات ( الصفوف من ٦ إلى ٩ ) المعارف والمهارات والاتجاهات التالية : (٣٢)

١- ممارسة مهارات يدوية مختارة ومرتبطة بمهن معينة ، على أن يكون ذلك بدرجة معقولة من الإتقان .

٢- فهم الجوانب المناسبة والمرتبطة بالمهن المختارة والتي تشكل في معظمها الإطار النظري والمعرفي المرتبط بتلك المهن .

٣- معرفة المهن الرئيسية التي يمارسها المجتمع والموارد المتاحة ، وذلك يؤدي بالضرورة إلى فهم مشكلات المجتمع وطاقاته .

٤- إدراك المعرفة التي يتم تحصيلها عن طريق الدراسات الأخرى مثل الرياضات والعلوم والمواد الاجتماعية ، بحيث تكون قابلة للتطبيق في دراسة المهن .

٥- الإحساس بالفخر وبالقدرة على المشاركة في إنتاج بضائع وخدمات يحتاجها السوق ، ويجب أن ينبع هذا الإحساس من الثقة بالعمل الذي يمارس بالمجتمع ويضطلع به التلاميذ من خلال منهج الدراسات قبل المهنية .

وتشكل برامج الدراسات قبل المهنية مادتين من المواد العشر الإجبارية التي يتضمنها منهج هذه المدرسة الثانوية ( ٦ - ٩ ) وهى : اللغة الأصلية ، اللغة الإنجليزية ، الرياضيات ، العلوم ، المواد الاجتماعية ، المواد الفنية ، الدين ، التربية الصحية والجسمية ، الدراسات قبل المهنية ، مادتي الدراسات قبل المهنية . ويخصص للدراسات قبل المهنية سبع حصص أسبوعيا من بين أربعين حصة أسبوعيا المخصصة للمنهج ككل.

وفيما يتعلق بنظام التقويم الذي تتبعه الوزارة والمدرسة في محاولتهما لتقييم مدى تحقيق التلاميذ للأهداف الرئيسية للدراسات قبل المهنية . فإن الدراسات قبل المهنية تمثل مواد امتحان إجبارية في امتحان الشهادة الوطنية للتعليم العام ، والذي يعقد في نهاية الصف التاسع . وبجانب هذا يؤخذ بدرجة مدرسية نهائية تمثل أداء التلميذ على امتداد

سوات الأربع خاصة في مجال المهارات اليدوية الحركية والتي يتم فيهما من خلال ملاحظة التلاميذ ومتابعة منتجاتهم من جانب المعلمين .

أما عن تدريب المعلمين على تدريس الدراسات قبل المهنية ، فعندما بدأ إدخال هذه الدراسات في عام ١٩٧٢ لم يكن هناك معلمون مدربون تدريباً خاصاً لتدريس هذه الدراسات ، وذلك باستثناء المدارس التي كانت بها الدراسات العملية التقليدية . وكان على المدارس أن تعتمد على التطوع وروح التعاون لدى المعلمين المدربين تدريباً عاماً والمشاركين في تطوير هذه الدراسات قبل المهنية مع الاستعانة بخبراء المهن والحرفيين في البيئة . وكان من الصعب إدخال هذه الدراسات ضمن برامج كليات إعداد المعلمين نظراً للارتباط القوي بين هذه الدراسات والبيئية ، ولذا كانت الإستراتيجية التي أخذ بها هي القيام بعمليات تدريب محلية تحت إشراف مركز تطوير المناهج . وكانت خطط تدريب المعلمين والعاملين في الميدان على النحو التالي : (٣٣)

١- فرق المدرسين الأوائل للمواد قبل المهنية ، ويتكون كل فريق من مدرس للمهن وآخر للزراعة وثالث للعلوم ، وكل فريق يختص بمنطقة يقوم بتدريب مدرسيها . ويعني هؤلاء المدرسون من العمل بمدارسهم الأصلية بعد أن يتم اختيارهم ممن تتوافر فيهم قدرات الإبداع والقيادة . ويقوم فريق التدريب هذا بتخطيط برنامج التدريب وتنظيمه وتنفيذه في منطقته . وقد أعد مركز تطوير المناهج خطة للتدريب المستمر لهؤلاء المعلمين الأوائل أعضاء فرق التدريب .

٢- برامج التدريب المباشر للمدرسين والتي تنظمها لجنة الدراسات قبل المهنية بمركز تطوير المناهج ، وذلك بالإضافة إلى البرامج التي يعقدها المعلمين الأوائل .

٣- حلقات الدراسة للعاملين بالميدان ولمنسقي التدريب ، وهي حلقات دورية لتبصير العاملين بالميدان بسياسة التعليم قبل المهني وبرامجه وتنظيم التدريب أيضاً ، وهذه الحلقات تعقد مرتين أو ثلاث مرات في السنة ، وتستغرق كل منها يوماً أو يومين .

٤- التعليم قبل المهني كموضوع للدراسة بالجامعة ، حيث يمثل التعليم قبل المهني عنصراً إجبارياً في دبلوم الدراسات العليا التي تقدمها كلية التربية بجامعة سريلانكا ، ويتم التخطيط لهذه الدراسة والقيام بتنفيذها بالتعاون مع لجنة التعليم قبل المهني بمركز تطوير المناهج

### هوامش الفصل ومراجعته

(١) رضا أحمد إبراهيم ، التعليم الأساسي في دول العالم الثالث ، ( القاهرة :

كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ ) ، ص ص ٧٧ - ٨٤ .

(2) Sinclair, M.E., Gandhian Basic Education , Notes ,  
Comments, Unesco , Paris , No. 12 , August 1976 ,  
p. 36.

(٣) عادل عبد الفتاح سلامه ، دراسة مقارنة لبعض الاتجاهات المعاصرة في تطوير التعليم الابتدائي ومدى إمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية " رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة

والإدارة التعليمية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٧٤ .

(٤) شاذلى الفيتورى ، " التربية الأساسية من المنظور الدولى " ، المجلة العربية للتربية، المجلد الثالث ، ١٩٨٣ ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٠١ .

(٥) عبد العزيز أحمد الشابورى ، " الدروس المستفادة من التعليم الأساسى بالهند وما يمكن أن نتبعه من أساليب التعليم فى مصر " من دراسات مؤتمر التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق ، والمنعقد فى كلية التربية الفنية بجامعة حلوان فى الفترة من ٢١ - ٢٥ أبريل ١٩٨١ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٤ ، ٥ .

(٦) شاذلى الفيتورى ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٧) منصور حسين ويوسف خليل يوسف ، التعليم الأساسى : مفاهيمه - مبادئه - تطبيقاته ، ط ١ ، ( القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٨ ) ، ص ١٩ .

(٨) زينب محمود محرز ، أمثلة من تطبيقات التعليم الأساسى فى مصر ، ( القاهرة : مركز التوثيق التربوى ، ١٩٧٨ ) ، ص ٤ .

(٩) إسماعيل محمود القبانى ، التربية عن طريق النشاط ، ط ١ ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨ ) ، ص ١٢ .

(١٠) " تعليم المرحلة الأولى فى مصر " ، مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للدول العربية المنعقد فى جامعة الدول العربية فى ديسمبر ١٩٥٤ — يناير ١٩٥٥ ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٣٢ .

(١١) زينب محمود محرز ، مرجع سابق ، ص ٨ ، ٩ .



- (١٢) منصور حسين ، يوسف خليل يوسف ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
- (١٣) المرجع سابق ، ص ص ٧٣ ، ٧٤ .
- (١٤) المرجع سابق ، ص ص ٧٥ ، ٧٦ .
- (١٥) عادل عبد الفتاح سلامه ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .
- (١٦) طلعت منصور ، " تعليم الكبار في تنزانيا " ، تعليم الجماهير ، العدد (١١) ، يناير ١٩٧٨ ، ص ٢١ .
- (١٧) عبد الرازق قدورة ، " تجارب جديدة في التربية المعاصرة ، مجلة التربية الجديدة، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٧٤ ، ص ٥٣ .
- (١٨) ح.و.ف مامارى ، " كيفية ربط المدرسة بالعمل — التجربة التنزانية " ، ترجمة أحمد رضا ، مستقبل التربية ، العدد (٣) ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٠٤ — ١٠٦ .
- (١٩) ستيسى تشرشل ، " إصلاح التعليم الأساسي في بيرو ، نموذج في التجديد التربوي " ، تجارب ومستحدثات جديدة في التربية ، العدد (٢٢) ، ١٩٧٦ ، ص ص ١٦ ، ١٧ .
- (٢٠) رضا أحمد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .
- (21) Moore, Phillips. Herbert, Basic Education: A world Challenge , ( London : Macmillan Co., 1975 ), P. 69.
- (22) Bizot, Judithe., "Educational Reform in Peru", Experiments And Innovations in Education , No. 16 , 1975 , P. 17 .

(٢٣) ستسيى تشرشل ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٢ .

(25) Bondy, Augusto. Salzar., "On Educational Reform In Peru " Prospects , vol. 11, No .4, 1972, P. 387 .

(٢٦) عادل عبد الفتاح سلامه ، مرجع سابق ، ص ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢٧) ستسيى تشرشل ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٢٨) عبد الغنى عبود وآخرون ، التعليم فى المرحلة الأولى واتجاهات تطويره ، ط١ ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٤ ) ، ص ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(29) Arigadasa , K.D.", Management of educational reforms in Srilanka," Experiments and Innovations in Education , No . 25 , 1976 , P.7

(٣٠) عبد الغنى عبود وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٣١) و. ديازنيا ، التعليم الأساسى فى سريلانكا ، ترجمة يوسف خليل يوسف ، ( القاهرة : مركز البحوث التربوية ، ١٩٧٩ ) ، ص ص ٨ — ١٠ .

(٣٢) المرجع السابق ، ص ص ١٠ — ١٢ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص ص ٣٠ — ٣٣<sup>a</sup> .

## الفصل الرابع

### تنظيم التعليم الأساسي وإدارته

#### في مصر

#### ١ - مدخل تاريخي:

المستقرئ لتاريخ التعليم في مصر، يجد أن نشأة التعليم الحديث، ارتبطت بعصر محمد علي، فقد أراد تحديث المجتمع المصري، بتحديث التعليم فيه. نظراً لظروف الحياة المصرية في ذلك الوقت، فقد اضطر إلى إنشاء نظامين للتعليم: أحدهما تعليم ديني تقليدي شعبي ممثلاً في الكتاتيب، لم يلق أي اهتمام منه، والآخر تعليم مدني حديث أجنبي مستورد، أعده لطبقات من المقربين والقادرين على دفع نفقاته.

ورغم الجهود التي بذلت في عهد خلفاء محمد علي، إلا أن هذه الازدواجية استمرت، وقد عمدت سلطات الاحتلال الإنجليزي إلى محاربة التعليم الابتدائي وتدعيم الازدواجية في هذه المرحلة، وكان لابد من ثورة شاملة تصلح نظام التعليم، وهذا ما قامت به ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، حيث اتجهت إلى إصلاح التعليم، وقضت نهائياً على الثنائية والازدواجية في التعليم، فقد أصدرت قوانين مختلفة لتنظيم التعليم منها قانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٢ الذي يعتبر علامة بيئية في التعليم المصري، والقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ الذي نص على أن يكون تعليم المرحلة الابتدائية إلزامي ومدته ست سنوات، والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ وأخيراً القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، الذي طور مسار التعليم وحدث محتواه بعد أن اصطبغ بالصبغة النظرية وأهمل الجانب العملي.

والتعليم الأساسي ليس فكراً تربوياً جديداً على المجتمع المصري، إنما هناك محاولات، وتجارب في تاريخ التعليم المصري، ربطت بين الجوانب النظرية والجوانب العملية

بدأت المحاولات الأولى لربط التعليم بالعمل، بتقديم لون من التعليم لتلاميذ المرحلة الأولى، يتم فيه المزج بين المواد النظرية، وبين دروس عملية وتمارين تطبيقية، ترتبط بالبيئة واحتياجاتها ارتباطاً مباشراً، وهذا ما نلاحظه في ذلك المشروع الضخم، الذي خطط له بدقة تامة عام ١٨٨٠م، فيما سمي بمشروع التعليم القومي، الذي وضعه قومسيون المعارف<sup>(١)</sup> وعلى غرار هذه المدرسة "أنشأ الخديوي عباس حلمي الثاني في ١٨٩٤، مدرسة لتعليم أبناء سكان (العزبة المتمدينة)<sup>(٢)</sup>، وفي سنة ١٩١٦ أنشأت وزارة المعارف المدارس الراقية للبنين والبنات<sup>(٣)</sup> وكانت تعد هذه المدارس نوعاً من التعليم الأولي، تتحقق فيه سمات التعليم الأساسي<sup>(٤)</sup>، وفي عام ١٩٢٥ ظهرت مدارس العمالة، وهي التي عرفت باسم "مدارس الحقول وقد سميت بهذا الاسم لأن منهج الدراسة بها يجمع بين المواد النظرية والعملية<sup>(٥)</sup>، ولكن لم تحقق أهدافها<sup>(٦)</sup>. وفي مطلع الأربعينات أنشأت الوزارة المدارس الأولية الريفية يتلقى فيه التلاميذ التعليم الزراعي، والصناعات الزراعية، إلى جانب الدراسة المعتادة بالمدارس الأولية<sup>(٧)</sup>، وعلى غرار ذلك بزغت بحرية مدرسة قرية المنايل في أواخر الأربعينات<sup>(٨)</sup>، وفي عام ١٩٥٣ أنشئت المدارس الابتدائية الراقية وفي سنة ١٩٥٦ أعيد دراسة وضع المدارس الابتدائية الراقية، ووجد أنه من الأفضل ضمها إلى التعليم الإعدادي باسم المدرسة الإعدادية العملية<sup>(٩)</sup>، وفي عام ١٩٧٣/٧٢ أنشئت المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر بالتعاون مع ألمانيا الديمقراطية، لتجريب الربط بين المواد النظرية والعملية، وتحقيق التكامل بين التعليم والعمل والتدريب، والاهتمام بالنواحي المهنية والفنية، ومدى إمكانية ضم التعليم الابتدائي والإعدادي في مدرسة واحدة<sup>(١٠)</sup>

(وللمزيد عن هذه التجارب ارجع للفصل الثالث)

## ٢- السياسة التعليمية:

جاء في البيان الذي أصدره رئيس الجمهورية في برنامج العمل الوطني سنة ١٩٧١، أنه "يجب أن تتسع المرحلة الأولى من التعليم في نهاية

السنوات العشر للقادمة حتى عام ١٩٨٠ لجميع من بلغوا سن الإلزام تمهيداً لرفع السن إلى خمس عشر سنة، وأنه يجب أن يخرج المتعلمون إلى الحياة، وقد وجدوا في الدراسة - عملياً وتربوياً - ما يساعد على نموهم وتفتحهم فكرياً وجسدياً واستعداداً، ليخرجوا إلى حياة العمل والإنتاج<sup>(١٢)</sup>، كما نص الدستور المصري على أن التعليم الأساسي حق تكفله الدولة، وهو تعليم إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام على مراحل أخرى وتؤكد السياسة التعليمية على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومبدأ مجانية التعليم وتأمين وصوله إلى كل مواطن وبالتالي تصبح السياسة التعليمية في مصر تعمل في ضوء التنمية الحقيقية التي تؤكد عليها الوثائق الرسمية ومن ثم حرصت السياسة التعليمية على سن الإلزام ولأن تعليمنا المصري كان يعاني الكثير من السلبيات والمآخذ نذكر منها:

- أ- أن التعليم في المدرستين الابتدائية والإعدادية، كان يعاني من بعض نواحي النقص في مناهجه التي يغلب عليها الصبغة النظرية والأكاديمية، وتعتمد على التلقين والحفظ أكثر مما تعتمد على العمل والبحث والتطبيق، واكتساب المهارات السلوكية والعملية، وتكوين الاتجاهات العلمية السليمة، واكتساب القيم الروحية عن طريق الممارسة والعمل، لا عن طريق الحفظ والتسميع.<sup>(١٣)</sup>
- ب- أن السنوات الست لمرحلة التعليم الابتدائي لم تعد كافية، لإعداد المواطن الصالح، والحاجة إلى إطالة هذه الفترة، ومن هنا جرى التفكير في مد فترة الإلزام لتشمل المرحلة الإعدادية<sup>(١٤)</sup>.
- ج- أن الارتباط الوثيق بين التعليم والعمل، وبين النظرية والتطبيق، في ظل هذا الواقع التعليمي يكاد يكون شعاراً، يفتقد إلى التأكيد والواقعية<sup>(١٥)</sup>، كما أنه بعيد الصلة أيضاً عن بيئة المتعلمين، ومتطلباتها ومشكلاتها، مما يحدوهم إلى هجرها كلما تهيأت لهم الفرصة، وهو ذلك بعيد الصلة عن حياة التلاميذ، واتجاهات العصر الحديث ومستلزماته، لمواجهة المستقبل بالعلم وتطبيقاته التكنولوجية.

أن السحر لم يسي أختب بها لأوزاره في الماضي لمحاولة ربط النظم  
العمل في المراحل الأولى، كالمدرسة الريفية أو الإعدادية الفقيه  
الإعدادية الحبه ذات المجالات العملية، وغيرها، كل هذه التجارب  
كانت محاولات لم يكتب لها الاستمرار، ولم تثبت جداتها، ولهذا  
نأشئت وصارت نرياً على طريق المحاولة لربط العلم بالعمل،  
والمدرسة بالبيئة.

هـ - أن برامج الدراسة في المدرسة الابتدائية لم تف، إلا بقدر يسير من  
الحاجات التعليمية الأساسية لأبناء المجتمع، ولم تتسع لتدريب التلاميذ  
على التطورات الحديثة في مجال العلوم والتكنولوجيا العصرية.

و - أن مرحلة الإلزام تعتبر مرحلة منتهية بالنسبة للكثير من أبناء الشعب،  
لذلك يجب إطالة مدتها، وزيادة عدد سنوات الدراسة بها، حتى يمكن  
تزويد هذه الأغلبية من أبناء الشعب، بقسط وافر من التعليم، يؤهلهم  
للقيام بمسئولياتهم عن وعي وبصيرة. <sup>(١٦)</sup> وبالإضافة إلى ذلك، هناك  
مجموعة من الاعتبارات تؤكد عليها السياسة التعليمية، وكانت من  
الأسباب التي أدت إلى الأخذ بصفة التعليم الأساسي، ومد الإلزام،  
نذكر منها:

أ - تراكم المعلومات والتزاوج بين العلم والتكنولوجيا، في مختلف  
الميادين.

ب - الأخذ بمفهوم التنمية الشاملة - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية -  
للمجتمعات، مما يجعل التعليم يحتل مكان الصدارة، كأحد العوامل  
الحاكمة في تنمية المجتمعات.

ج - انتشار مبدأ الديمقراطية في التعليم، مما أدى إلى حدوث ضغط متزايد  
على النظم التعليمية، يستهدف إزالة الفوارق الاجتماعية من خلال  
توفير تعليم أساسي، بأساليب ومحتوى يحقق نوعيات مختلفة من  
الخبرات والمهارات التعليمية المناسبة لاحتياجات المجتمعات.

د- استرداد مصر لسيادتها على أرضها، نتيجة لنصر أكتوبر ١٩٧٣، وسعيها لاستكمال بنيتها الاقتصادية في ظل مرحلة السلام والاستقرار، لتنمية مواردها وطاقاتها البشرية، من إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع على أساس من العلم والتخطيط، مما يفرض على التعليم أن يطور بنيته ومحتواه، باعتباره العامل المسئول عن تنمية الموارد البشرية.

وفي ضوء ذلك كله، فكرت مصر في مد فترة الإلزام إلى ما بعد المرحلة الابتدائية في صيغة جديدة، تضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية، مع تعديل محتوى التعليم في هذه الصيغة الجديدة، لتحقيق الأهداف المرجوة. لذلك أوصى المجلس القومي للتعليم في دورته الثالثة بالآتي:

❖ الأخذ بنظام التعليم الأساسي وأساليبه في المرحلتين الابتدائية والإعدادية كهدف تسعى البلاد إلى تحقيقه، وفي أقرب الآجال الممكنة بصورة شاملة.

❖ اعتبار المرحلتين الابتدائية والإعدادية، مرحلة تعليمية واحدة، توفرها الدولة، لجميع أبناء الشعب، في إطار الإلزام، وتعمل على توفير الإمكانيات المادية والبشرية، والمستلزمات الفنية والتربوية لهذا النوع من التعليم. ومن ثم صدر قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذي يقوم على بعدين هما:

- أ- مد مرحلة الإلزام لتصل إلى تسع سنوات، ولتضم المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الابتدائية، في إلزامية التعليم بها.
- ب- ربط التعليم في هذه المرحلة الإلزامية بالعمل والإنتاج والبيئة المحيطة من حول المدرسة. (١٧)

وبموجب القانون صارت المدرسة الابتدائية الحالية تسمى (بالحلقة الأولى) من التعليم الأساسي، وصارت المدرسة الإعدادية تسمى (الحلقة الثانية) من التعليم الأساسي، وزادت سنوات الإلزام لتشمل التعليم الأساسي كله بحلقتيه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى تغيير فلسفة التعليم،

وأهدافه وروحه في المدرستين اللتين كانتا يغلب عليهما الطابع النظري بحيث تسيران في طريق العمل التطبيقي. <sup>(١٨)</sup> وفي ضوء ذلك ما هو مفهوم التعليم الأساسي كما أخذت به مصر؟

### ٣- مفهوم التعليم الأساسي وفلسفته في مصر:

لقد نصت المادة ١٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على "أن التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، إذ تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه، وذلك على مدى تسع سنوات دراسية" <sup>(١٩)</sup>، كما نصت المادة ١٧ على أن فلسفته ترمي إلى "تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج، وتوثيق ارتباط البيئة المحلية بالمدرسة، وتحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية، في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها" <sup>(٢٠)</sup>، وأشار تقرير وفد مصر في مؤتمر سالبوزي إلى "أن الهيكل الجديد للتعليم الأساسي الذي تتبناه مصر، فرض سلماً تعليمياً جديداً، يتضمن تعليمياً أساسياً إجبارياً مدته تسع سنوات" <sup>(٢١)</sup>.

ومن ثم فقد رُئي أن "التعليم الأساسي للمواطنة، لأنه يتضمن القدر الضروري من المعارف والقيم، والمهارات والخبرات اللازم توافرها كمقومات أساسية، وضرورية للمواطنة، وهي وجبة متكاملة، ومتوازنة، لا بد منها للفرد، إما لمواجهة المجتمع، وإما ليكمل المراحل التعليمية الأخرى" <sup>(٢٢)</sup>. ويتردد هذا المعنى بصيغ مختلفة في مصر، فمنهم من يذهب إلى أن "التعليم الأساسي يزود النشء بالأساسيات العقلية، واليدوية والبدنية والاجتماعية، مما يجعله قادراً على الاعتماد على نفسه في شق طريقه في الحياة أو في مراحل تعليمية أخرى"، ويرى آخر "أن التعليم الأساسي صيغة تعليمية دعت إليها بعض الهيئات الدولية، في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، موجهة الدعوة إلى الدول النامية، وكان مثار الدعوة ببساطة، أن الدولة النامية، لا تحتاج إلى تعليم يهتم بالجوانب الأكاديمية والعقلية، لانخفاض مستوياتها



الحضارية، وغاية ما تحتاج إليه هو إتقان أبنائها لمجموعة من الحرف أو المهن التي تساعد في الحياة، أما الجوانب الأكاديمية والعقلية، فهي أمور لا تحتاج إليها إلا الدول المتقدمة وقد تبنت الدول الأفريقية هذه الصيغة، وتبتهت فجأة إلى أن المجتمع أصبح يخرج مجموعة من الحرفيين<sup>(٢٣)</sup>. ومن استجابات المسئولين في جمهورية مصر العربية على أسئلة الاستبيان الوارد إليهم من لجنة الإعداد للمؤتمر الدولي للتربية بجنيف، يفهم منها أن التعليم الأساسي "تعليم موحد مدته تسع سنوات، لجميع أبناء الأمة، ذكوراً وإناثاً، في الريف والحضر على السواء، هو تعليم مفتوح القنوات، يمكن التلاميذ من التعليم في المراحل التالية، وقد تعتبر مرحلة التعليم الأساسي منتهية بالنسبة لبعض البنين والبنات الذين قد تحول ظروفهم دون مواصلة تعليمهم في المراحل التالية، ومع ذلك يمكنهم النمو الكامل من خلال تسليحهم بأساسيات المواطنة الواعية، المنتجة من قيم دينية، وسلوكية، ووطنية، ومعارف واتجاهات وخبرات عملية، وبذلك تحسم قضية العلاقة بين التعليم والعمل المنتج، من خلال الثقافة المهنية والتدريبات العملية، التي يتضمنها محتوى التعليم الأساسي، والتي تتفرع طبقاً لظروف البيئات، المختلفة الزراعية، أو الصناعية، أو الحضرية، أو الصحراوية، والتعليم الأساسي وظيفي في فلسفته، أي أنه يرتبط عضوياً بحياة الناشئين، وواقع بيئاتهم، وهو يزاوج بين البعدين النظري والتطبيقي، في صيغة تعليمية واحدة، كما أنه يحفز التلاميذ على أن يتدربوا على استخدام ما يكسبون من معارف وخبرات ومهارات في معالجة ما يعترضهم من مشكلات فردية أو اجتماعية<sup>(٢٤)</sup>.

ومن خلال عرضنا السابق لمفاهيم التعليم الأساسي يمكن أن نخرج

بالآتي:

- أن التعليم الأساسي ليس تعليمًا نظريًا، وإنما هو تعليم يزواج بين النظري والتطبيقي، فهو يهتم بالنمو الكامل للتلاميذ، وتهيئته الخبرات اللازمة للفرد مواطن منتج.
- أن التعليم الأساسي صيغة تعليمية، وجهتها إلينا بعض المنظمات والهيئات الدولية، باعتبار مصر دولة نامية، وليست في حاجة إلى نظام تعليمي يركز ويؤكد على النواحي الأكاديمية والعقلية، إنما يكتفي بتعليم حرفي أو مهني يخرج حرفيين.
- أن التعليم الأساسي يركز على حياة الناشئين ويربط التلميذ ببيئته أي أنه تعليم مرن يتنوع بتنوع البيئات سواء أكانت ريفية أو حضرية، زراعية أو صناعية.

أن التعليم الأساسي تعليم إلزامي، تلتزم الدولة والأباء بتنفيذه لمدة تسع سنوات. وإذا كان هذا على مستوى الوثائق الرسمية، فهل مفهوم التعليم الأساسي واضح في أذهان المعلمين والمدراء والقائمين على العملية التعليمية الإجابة على هذا السؤال في الفصل الخامس:

#### ٤- أهداف التعليم الأساسي في مصر:-

في ضوء المفهوم المعاصر للتعليم الأساسي في مصر، حدد قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، أهداف التعليم الأساسي، فنصت المادة ١٦ على أن "التعليم الأساسي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ، وإشباع ميولهم، وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات، والمعارف والمهارات والعملية المهنية، التي تتفق وظروف البيئات المختلفة، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى، أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه<sup>(٢٥)</sup>. ويمكن تحليل هذا الهدف المركب إلى عدة أهداف فرعية:

أ- توفير الحد الأدنى الضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات اللازمة للمواطنة والتي سوف يحتاج إليها كل صغير في مجتمعه قبل أن يتحمل مسؤولياته الكاملة في مرحلة النضج والرشد.

ب- تزويد التلميذ في فترة التعليم الأساسي بالمهارات العملية القابلة للاستخدام، والتي تمكنه من أن يكون مواطناً منتجاً في مجتمعه، مشاركاً في ميادين التنمية.

ج- تأصيل احترام العمل اليدوي، وممارسته كأساس ضروري لحياة منتجة بسيطة.

د- تنمية شخصية التلميذ، وفكره النقدي البناء، بحيث يتمكن عن وعي، وبالتعاون مع أبناء وطنه، من الإسهام البناء في تنمية مجتمعه، بدءاً من دائرة أسرته إلى دائرة وطنه كما أشار القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في المادة ١٧ إلى أن مرحلة التعليم الأساسي يجب أن تنظم لكي تحقق الأغراض التالية: (٢١)

- الاهتمام بالتربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية والأخلاقية اللازمة لأسلوب التعامل مع أنفسهم وخالقهم ومع سائر أفراد المجتمع.

- تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل والإنتاج.
- الارتباط بالبيئة من خلال مرونة المناهج، وتنوع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات وانفتاح المدرسة على البيئة بما يتوافر فيها من موارد وإمكانيات.

- ممارسة التدريبات العملية في مجال الثقافة، وذلك في صورة فردية وعلى أساس مجموعات صغيرة من التلاميذ يتعاونون في العمل معاً وليتدربوا على التعاون والعمل في الجماعة من جانب آخر وفي كلتا الحالتين يشجع التلاميذ على تكوين عادات العمل الصالحة كالإتقان والدقة والنظام واحترام العمل.

- إتاحة الفرصة للتلاميذ للتعرف على مصادر الثروة الطبيعية في البيئة والتدريب على كيفية الاستفادة منها واستغلالها.
- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التي يعيشون فيها بشكل يؤكد على العلاقة بين الدراسة النظرية والنواحي التطبيقية على أن تكون البيئة وأنماط النشاط الاجتماعي والاقتصادي بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف الدراسة.
- تحقيق التوازن والتكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها.

ومن خلال عرضنا لأهداف التعليم الأساسي وفلسفته يمكن القول:

أ- أن التعليم الأساسي لا يهدف فقط إلى تزويد التلاميذ بالمعارف والمعلومات وحدها، بل أنه يركز على تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج المتفق وظروف البيئات المختلفة، ويركز أيضاً على المهارات والقيم والاتجاهات.

ب- أن التعليم الأساسي يؤكد على تزويد التلميذ بالمهارات العملية والمهنية لكي يكون مواطناً منتجاً، ومشاركاً في التنمية، وذلك بعد تدريب قصير أثناء انخراطه في المجتمع.

ج- أن التعليم الأساسي يركز على احترام العمل اليدوي، وذلك من خلال تزويد التلاميذ بالمهارات القابلة للاستخدام، وتعريفهم بالمهن السائدة في بيئاتهم، وتزويدهم بخبرات ومهارات ذات صلة بالإنتاج والعمل في البيئة.

د- أن التعليم الأساسي يربط التلميذ ببيئته وذلك من خلال فهم ثقافة مجتمعه وتطورها، وربط الدراسة بالبيئة المحلية، وجعل البيئة مصدر المعرفة، والتأكيد على ربط النواحي النظرية بالنواحي العملية.

وإذا كانت هذه الأهداف على مستوى الوثائق الرسمية فهل هذه الأهداف واضحة في أذهان القائمين على تنفيذها، تشير الدراسات التي قيمت الواقع: ومن خلال الملاحظات إلى:

- أن أهداف التعليم الأساسي تم صياغتها بصورة عامة وغير محددة وتم تحليلها وتفرعها إلى أهداف إجرائية كما أن هذه الأهداف لا تنتم بالشمول والوضوح في الفكرة.
- عدم وضوح أهداف التعليم الأساسي في أذهان القائمين على التنفيذ فمنهم من يرى أن أهداف التعليم الأساسي تعليم التلميذ حرف بيئية، ومنهم يراها لا تختلف عن أهداف التعليم الابتدائي ومنهم من يراها تركز فقط على تعليم المهارات اليدوية أما المهارات الأساسية الأخرى مثل مهارة القراءة والكتابة والعد لا تركز عليها.
- أن أهداف التعليم الأساسي معزولة عما يجري في العملية التربوية وقلمما تترجم إلى أهداف تفصيلية في المناهج وطرق التدريس والمبنى المدرسي... الخ فمثلاً هناك هدفاً يؤكد على تنمية شخصية التلميذ الذي يتضمن تنمية التفكير الناقد البناء ولم تترجم إلى أهداف تفصيلية يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف والدليل على ذلك مازال الحفظ والتلقين والاستظهار هو السمة السائدة على طرق التدريس والمناهج والامتحانات.
- وإذا كان التعليم الأساسي يهدف إلى تزويد التلميذ بالمهارات العملية القابلة للاستخدام والتي تمكنه من أن يكون مواطناً منتجاً في مجتمعه ومشاركاً في ميادين التنمية، فهل في الواقع يتم تنفيذ مهارات عملية وكيف لا ومعظم بل كل مدارس التعليم الأساسي لا تهتم بتدريس المجالات العملية على اعتبار أنها مادة غير أساسية وأن المدارس غير مجهزة لذلك كما أن لم يتحدد ما المقصود بالمواطن المنتج فهل المدرسة من خلال المجالات العملية يصبح

مواطناً منتجاً؟ فهل هو تعليم حرفي؟ أم يهيئ التلميذ للحرفة ويكتشف ميوله واتجاهاته نحو حرفة ما.

وفي ظل مفهوم التعليم الأساسي وأهدافه المعلنة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، نسأل ما هو تنظيم مرحلة التعليم الأساسي؟

##### ٥- البنية التنظيمية :

سبق تعميم مرحلة التعليم الأساسي، فترة تجريب بدءاً من العام الدراسي ٧٧/١٩٧٨، في نحو ١٥٠ مدرسة بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية، بإدخال بعض الأنشطة المهنية ضمن مواد الدراسة، بدءاً من الصف الخامس الابتدائي بقصد ربط التعليم بالمحيط البيئي، وبالعمل المنتج، وذلك بما يتفق وظروف البيئات المختلفة التي تقع فيها المدارس، ثم أخذت وزارة التربية والتعليم تتوسع في تطبيق هذا النظام "ففي العام الدراسي ٧٩/١٩٨٠ زيد عدد المدارس إلى ٤٥٠ مدرسة، ٣٦٢ ابتدائية، ٨٨ إعدادية<sup>(٢٧)</sup>، ثم ارتفع عدد المدارس إلى أكثر من ألف مدرسة ابتدائية وإعدادية موزعة على جميع المحافظات عام ٨٠/١٩٨١<sup>(٢٨)</sup>.

وجاءت الخطوة التنفيذية لتطبيق التعليم الأساسي في مصر، بصدور قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، وبموجبه تقرر تعميم التعليم الأساسي ومدته تسع سنوات، منها ست سنوات للمدرسة الابتدائية وتسمى الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، على أن يتم التعليم تدريجياً بدءاً من العام الدراسي ٨١/١٩٨٢ في سائر المدارس الابتدائية. وبالنسبة لمدارس الإعدادية، بدأ تعميم هذا النظام على الصف السابع (الأول الإعدادي) عام ٨٢/١٩٨٣، وعلى الصف الثامن عام ٨٣/١٩٨٤، وعلى الصف التاسع عام ٨٤/١٩٨٥ وعلى هذا فإنه بحلول عام ٨٤/١٩٨٥ تم تعميم التعليم الأساسي كمرحلة إلزامية مدتها تسع سنوات في جميع المدارس الابتدائية والإعدادية.

ولم يستمر هذا الوضع طويلاً، ففي عام ١٩٨٨ صدر القرار رقم ٢٣٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، ومنها المادة الرابعة، التي تم بموجبها خفض مدة الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي إلى ثماني سنوات: خمس منها للحلقة الأولى (المدرسة الابتدائية)، وثلاث للحلقة الثانية (المرحلة الإعدادية) وهنا يجوز لنا أن نسأل هل خفض سنوات الإلزام في مصر يشكل خطراً على مسيرة التعليم ؟ أم أنه يحقق نجاحاً له؟ هذا ما سوف نناقشه فيما بعد. وتمشياً مع الوضع الجديد عدلت المادة رقم ١٥ من القانون لتتص على أن التعليم الأساسي "حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلتزم الدولة بتوفيره لهم، ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذ ذلك على مدى ثماني سنوات".

ولكي تبرر الوزارة سياستها في تخفيض الإلزام، ذكرت في كتاب أصدرته عام ١٩٨٩ عنوانه "تطوير التعليم في مصر، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه" أنها استندت في سياستها في مجال التعليم الابتدائي إلى دراسات خبرات أجنبية". وفي دراسة للأستاذ الدكتور أحمد حجي بعنوان "تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية، دراسة نقدية للسياسة التعليمية في مصر في ضوء الفكر التربوي الخبرات الأجنبية" بينت أن هذه الدراسات الأجنبية والعربية والخبرات الأجنبية لا تؤكد سياسة الوزارة في تخفيض سنوات الإلزام<sup>(٣٢)</sup> ومما يؤكد ذلك أن وزارة التعليم عدلت عن قرارها السابق بتخفيض سنوات الإلزام وصدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ ونصت المادة الرابعة من القانون على أن "مدة للدراسة تسع سنوات للتعليم الأساسي ويتكون من حلقتين" الحلقة الابتدائية ومدتها ست سنوات والحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات وتسري أحكام هذا القانون على كل من يلتحق؛ بالصف الأول بالحلقة الابتدائية اعتباراً من العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠. معنى ذلك أن السنة السادسة عادت مع بداية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أما الوضع الحالي لتنظيم مرحلة التعليم الأساسي كالآتي:-

#### أ- الحلقة الأولى من التعليم الأساسي<sup>(٣٤)</sup>:

هي المدرسة الابتدائية مدة الدراسة بها خمس سنوات وتضم الصفوف من الأول حتى الخامس ولكي تضمن الوزارة قيامها بدورها في تنمية طاقات الطفل وقدراته، تم تقسيم هذه الحلقة إلى مستويين بموجب القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٩٣:

**المستوى الأول:** يضم الصفوف الثلاثة الأولى ويتم فيه مساعدة الطفل على اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والتربية الدينية.

**المستوى الثاني:** يضم الصفين الرابع والخامس ويهدف إلى التأكيد على استخدام الطفل المهارات الأساسية السابقة وتوظيفها في مناشط الحياة اليومية منعاً من الارتداد إلى الأمية. وفي إطار الصيغة الموسعة للتعليم الأساسي والتربية للجميع وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أولت الوزارة الاهتمام بالمدارس التالية:-

#### • مدارس المجتمع:-

قامت وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) بإنشاء ما يسمى بمدارس المجتمع في عزب ونجوع الريف المصري خاصة في المناطق النائية في صعيد مصر التي تتسم بقلّة الخدمات وضآلة السكان. وتنتشر فيها بؤر المقاومة للالتحاق بالتعليم الإلزامي، وخاصة بين الإناث، وقد افتتح من هذه المدارس في نجوع مركز منفلوط بمحافظة أسيوط ١٩ مدرسة عام ١٩٩٣/٩٢. وافتتح ست مدارس في نجوع مركز دار السلام (أولاد طوق) بمحافظة سوهاج عام ١٩٩٤/٩٣ وبذلك أصبح عدد هذه المدارس ٢٥ مدرسة.

وتوالى افتتاح هذه المدارس حتى وصل عددها إلى ٢٠٧ مدرسة حسب الاتفاقية، وتضم هذه المدارس الأعمار من (٦-١٢) سنة ذكوراً وإناثاً، ويعتمد أسلوب التعليم في هذه المدارس على أسلوب التعليم الذاتي ويهدف مشروع مدارس المجتمع إلى تحقيق مبدأ التعليم للجميع وتوفير فرص



تعليمية للفتيات في المجتمعات الريفية المحرومة من التعليم وخفض نسب التسرب العالية من التعليم الابتدائي خاصة الفتيات. وتطبق مدارس المجتمع مناهج وزارة التربية والتعليم (حلقة أولى من التعليم الأساسي) ويعتمد العمل فيه على نظام الأعمار المتعددة والفصول متعددة المستويات.

#### • مدارس للفصل الواحد:

واهتماماً من الوزارة بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، صدر القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء ٣٠٠٠ مدرسة ذات الفصل الواحد في المناطق التي لا تصل إليها الخدمات التعليمية مثل الكفور والنجوع والعزب النائية لمواجهة خطر عدم وصول هذه الخدمات إلى الفتيات في الشريحة العمرية من ٨ إلى ١٤ سنة وذلك سد منابع الأمية التي تفشت بينهن بصورة تنذر بالخطر مع مراعاة منح الدارسات في نهاية الدراسة شهادة إتمام الدراسة بمدرسة الفصل الواحد التي تعادل الشهادة التي تمنح عند انتهاء الدراسة بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي.

وبدأ مشروع مدارس الفصل الواحد للفتيات بإنشاء عدد ٣١٣ مدرسة في عام ١٩٩٤/٩٣ والتحق بها ٢٩٢٦ دارسة وأصبح عددها ٢٦١٢ مدرسة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ تغطي جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، كما وصل عدد الدارسات في عام ٢٠٠١ إلى ٥٥٨٢٦ دارسة.<sup>(٣٥)</sup>

#### ب- الحلقة الثانية من التعليم الأساسي:<sup>(٣٦)</sup>

هي المدرسة الإعدادية مدة الدراسة بها ثلاثة سنوات وتضم الصفوف السادس والسابع والثامن. ويضم التعليم الإعدادي عدداً من المدارس المختلفة من حيث المناهج، وطبيعة الدراسة تحقق أهداف التعليم الأساسي الجوهرية بجانب أهداف خاصة ترتبط بالتنوع الذي فرضته متطلبات التطور الاقتصادي والحضاري الذي تمر به البلاد والذي يراعى من جهة أخرى

الفروق الفردية بين التلاميذ من حيث القدرات والميول والاتجاهات، ويضم هذا التعداد ما يلي:-

#### • المدارس الإعدادية العامة:

تركز الدراسة فيها على تزويد التلاميذ بقدر مناسب من المعلومات الثقافية والعلمية التي يمكن استكمالها في المرحلة الثانوية العامة والتقنية. والتي غالباً ما يلتحق بها المنتهون من التعليم الإعدادي. ويقبل بالصف الأول الإعدادي جميع التلاميذ الناجحين في امتحان الصف الخامس من الحلقة الأولى (الابتدائية) التي تعقده الإدارة وفق تنسيق تجريه المديرية في الإدارات التعليمية.

#### • المدارس الإعدادية الخاصة:

منها إعدادي عربي، وإعدادي لغات وهي تتبع نفس الخطة الدراسية التي تتبعها المدارس الإعدادية العامة إلا أن مدارس اللغات تزداد فيها حصص اللغة الإنجليزية بالإضافة إلى تدريس العلوم والرياضيات باللغة الأجنبية ويقبل الناجحون في امتحان الصف الخامس الابتدائي بفصول الصف الأول الإعدادي في نفس المدرسة بشرط نجاحهم في امتحان المستوى الرفيع للغة الأجنبية.

#### • مدارس اللغات التجريبية:

أنشأتها وزارة التربية والتعليم إيماناً منها بأنها سوف تكون منافساً للمدارس الخاصة، وأنها سوف تهتم باللغة الأجنبية خاصة وأنها نعيش عصر المعلومات، وخطتها الدراسية هي نفس خطة مدارس اللغات الخاصة.

#### • المدارس الإعدادية المهنية:

وبموجب القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ المعدل لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، أشارت المادة ١٨ إلى إنشاء "المدارس الإعدادية المهنية" بهدف "التغلب على المشكلات التي صادفت المسار الخاص، لأن

عدد كبير من التلاميذ لا يقبل بجدية على التعليم الإعدادي، ويتكرر رسوبه فيه، وينتهي به الحال إلى الحصول على ما يسمى بمصدقة التعليم الأساسي، وفي الوقت نفسه لا يستطيع أحد، من هؤلاء الالتحاق بأي مركز من مركز التدريب المهني أو تعليم حرفه في غير هذه المراكز قبل بلوغ سن ١٦ سنة من عمره<sup>(٣٧)</sup> تهتم الدراسة في مدارس التعليم الإعدادي المهني بالتدريبات المهنية حتى يتمكن التلاميذ من الإسهام في مجالات العمل والإنتاج مع تزويدهم بالقدر الضروري من المعلومات الثقافية، يلتحق بها كل من:

- التلاميذ الذين يريدون رغبتهم في الالتحاق بهذه المدارس بعد اجتياز

الحلقة الابتدائية.

- التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية بشرط قضائهم أكثر

من سبعة أعوام فيها.

- التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم مرتين متتاليتين، بالصف الأول أو

الثاني الإعدادي.

#### • المدارس الإعدادية الرياضية التجريبية:

وأنشأت الوزارة أيضاً مدارس إعدادية رياضية بموجب القرار الوزاري رقم ١٧٥ في ١٩٨٨/٤٨، الذي تقرر بموجب المادة الأولى منه أن تنشأ بكل محافظة عدد من المدارس الرياضية للتجريبية التي تهدف إلى تنمية القدرات الحركية والارتقاء بها، واكتشاف القدرات والمواهب الرياضية لدى التلاميذ، ويقبل بالصف الأول من المدارس الإعدادية الرياضية التجريبية التلاميذ والتلميذات الذين أتموا بنجاح امتحان الصف الخامس الابتدائي بشرط: اجتياز الكشف الطبي، وتوفير القدرات اللازمة، وحصول التلميذ على بطولة رياضية على المستوى المركزي أو المحلي.

#### • المدارس الإعدادية للتربية الخاصة:

تتنوع هذه المدارس إلى: مدارس النور للمكفوفين ومدارس الحافظة على البصر، ومدارس وفصول التربية الفكرية، وفصول شلل

الأطفال وروماتيزم القلب، ومدارس الأمل للصم وضعاف السمع. وتسعى الوزارة (ممثلة في الإدارة العامة للتربية الخاصة) بتوفير الخدمات التعليمية لتعليم الفتيات الخاصة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتنفيذاً لنص القانون "التعليم حق لجميع الأطفال المصريين".

وفي ضوء فلسفة التعليم الإعدادي ووظائفه فهو يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: (٣٨)

- متابعة تحقيق أهداف المدرسة الابتدائية فيما يتصل بتنمية الطاقات الجسمية والعقلية والوجدانية والاجتماعية بما يتمشى مع مراحل النمو في هذا المستوى من التعليم.
- ترسيخ القيم الدينية وفهم الدين فهماً صحيحاً واحترام عقائد الآخرين بعيداً عن التعصب والتطرف.
- تنمية وتدعيم الاتجاهات والممارسات الديمقراطية ووضع أسس المشاركة السياسية والعمل التعاوني من خلال الأنشطة المدرسية المختلفة على نحو يمكنهم من التفاعل الإيجابي مع أفراد ومؤسسات المجتمع والوفاء بحقوق الموطنة وواجباتها.
- إعطاء أولوية متقدمة لعلوم المستقبل من حيث التعمق في أساسياتها وما يفرضه ذلك من تغيير في الخطة الدراسية.
- تنمية مهارات الاتصال والتواصل من خلال الاهتمام بترسيخ مهارات اللغة العربية باعتبارها أساساً لتدعيم الهوية القومية والاهتمام باللغات الأجنبية باعتبارها مدخلاً للتواصل مع الحضارات العالمية.
- تنمية مهارات التفكير الناقد والموضوعي بما يمكن التلاميذ مع الموازنة والاختيار بين مختلف الأفكار والبدائل والمواقف وبما يكسبهم القدرة والمرونة على التعامل مع تحديات المستقبل ومتغيراته.

- تدعيم مقومات الهوية القومية والشخصية المصرية والانتماء للوطن.
- تنمية الميول والاتجاهات الذاتية المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات مرحلة النمو التي يمر بها التلاميذ.

#### ٦- خطة الدراسة والمقررات الدراسية

توضح لنا خطة الدراسة بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي ( المدرسة الابتدائية ) ، وتمشياً مع فلسفة التعليم الأساسي وأهدافه، فإن التلميذ يدرس التربية الدينية ( ثلاث حصص في الأسبوع )، واللغة العربية ( ١٢ حصة أسبوعياً ) ما عدا الصف الرابع والخامس ( ١١ حصة ) والخط العربي حصتان في الأسبوع ما عدا الصف الرابع والخامس ( حصة واحدة ) والرياضيات ( ٦ حصص )، والعلوم والدراسات الاجتماعية لكل منهما حصتان في الأسبوع بدءاً من الصف الرابع يحل محلها في الصفوف الباقية مادة الأنشطة التربوية والمهارات العملية ( ١٠ حصص )، والتربية الرياضية والفنية والموسيقية والمهارات العملية لكل منهما حصتان في الأسبوع بدءاً من الصف الرابع، واللغة الأجنبية ( ٣ حصص ) بدءاً من الصف الرابع وأخيراً حصة مكتبة لجميع صفوف المدرسة. فيكون إجمالي عدد الحصص في كل من الصفوف الأول والثاني والثالث ( ٣٤ حصة أسبوعياً ) وفي الصفين الرابع والخامس ( ٣٨ حصة أسبوعياً ) ويلاحظ أن المهارات العلمية تتضمن أربعة مجالات، وهي المجال الزراعي والمجال التجاري والمجال الصناعي، والاقتصاد المنزلي، وتختار كل مدرسة مجالين فقط من بين هذه المجالات، في ضوء ظروف البيئة التي توجد فيها المدرسة، مع مراعاة أن يدرس للبنات مجال الاقتصاد المنزلي بصفة أساسية .

و يدرس التلميذ في الحلقة الثانية ( المدرسة الإعدادية )، التربية الدينية " حصتان في الأسبوع " واللغة العربية ( ٦ حصص )، واللغة الأجنبية ( ٥ حصص )، والرياضيات ( ٥ حصص )، والمواد الاجتماعية ( ٣ حصص )،

والعلوم (٤ حصص)، التربية الفنية (حصتان)، التربية الموسيقية (حصّة واحدة)، والتربية الرياضية (حصتان)، والثقافة المهنية والتدريبات المهنية (٤ حصص). وتتضمن التدريبات العملية، المجال الزراعي والصناعي، والتجاري والاقتصاد المنزلي، يدرس كل تلميذ مجالاً أساسياً، يخصص له ثلاث حصص، والمجال الآخر إضافي، ويخصص له حصتان، على أن تدرس للبنات مجال الاقتصاد المنزلي بصفة أساسية مع ملاحظة أن المجالات العملية تهدف إلى أن يكون التلميذ قادراً على أن يؤدي بمهارة كل الأعمال التي يحتاجها في حياته اليومية في المنزل والمدرسة، وفي الحياة خارجها ليعيشوا كمواطنين في مجتمع عصري (٣٩)، كما تهدف أيضاً إلى الربط بين التعليم والعمل المنتج، والتأكيد على النواحي التطبيقية للتعليم، وتشجيع النشاط الابتكاري للتلاميذ، وتعويد التلاميذ احترام العمل اليدوي وغير ذلك.

أما بالنسبة لتلاميذ المدرسة الإعدادية المهنية يدرسون المواد الثقافية من الكتب المقررة بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي بعد تحديد موضوعات مختارة من هذه الكتب، أما المجالات العملية فلا توجد لها كتب مقررة، وتحدد الوزارة الموضوعات التي يتم تدريسها في كل مجال، وتترك للمدرس حرية التصرف في حدود المنهج المقرر ويخصص ٢٠ حصّة للمجالات العملية، ويخصص ٢٠ حصّة في الأسبوع للمواد الثقافية (٤٠).

وفي المدارس الرياضية التجريبية، يطبق نظام التعليم في المدارس العامة من حيث الخطة، فتسير الدراسة طبقاً للخطة الدراسية المطبقة بالمدارس الإعدادية، على أن يخصص في الجدول المدرسي عدد ١٠ حصص أسبوعياً للتربية الرياضية موزعة كالتالي: حصتان لتدريس منهج التربية الرياضية، وثمانية حصص لكل مجموعة (قدم، سلة، طائرة...) وينقسم المنهج إلى جزئين:

المنهج الخاص بالتربية الرياضية بمدارس التعليم العام.

المنهج الخاص بكل رياضة مدرجة بخطة جماعية وفردية بحيث تشتمل على برامج تدريبية مقننة (٤١).

ورغم ما جاء في الوثائق الرسمية عن خطة الدراسة والمقررات إلا أننا نجد تنفيذ ذلك يواجه مشكلات كثيرة سوف نتعرف عليها في الفصل السادس (٤٢).

#### ٧- تقويم التلاميذ:-

يتم تقويم التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي على أساس نص المادة رقم (١٨) لسنة ١٩٨١ الذي يتضمن "عقد امتحان من دورين في نهاية مرحلة التعليم الأساسي، ويمنح الناجحون فيه شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي"، وكل من أتم مدة الإلزام، أما بالنسبة لامتحانات النقل فيصدر بنظامها، وقواعد النجاح، وفرص الرسوب أو الإعادة قرار من وزير التعليم، بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم (٤٣).

وصدرت بعد ذلك قرارات عديدة، تنظم عملية التقويم، كان آخرها القرار الوزاري رقم (٤٦٦) لسنة ١٩٩٩ بشأن تقويم الطلاب في امتحانات النقل والشهادة بالتعليم الأساسي حيث نص القرار على: (٤٤)

توزع درجات النهاية العظمى لكل مادة التي يؤدي فيها الطلاب امتحاناً في نهاية العام على النحو التالي:

- ٢٠% من الدرجة النهائية العظمى لأعمال السنة على مدار العام الدراسي.

- ٤٠% من درجة النهاية العظمى للامتحان التحريري الذي يعقده في نهاية الفصل الأول لم تتم دراسته في هذا الفصل.

- ٤٠% من الدرجة النهائية للامتحان التحريري الذي يعقد في نهاية العام الدراسي ولم تتم دراسته في هذا الفصل.

وجدد القرار القصد من أعمال السنة هو قياس قدرة الطالب على التحصيل الدراسي ومدى نموهم وتقديمهم في كل مادة دراسية بالإضافة إلى قياس قدراتهم على الفهم والتفكير والإبداع والاستنتاج وغير ذلك من

العمليات العقلية وكذلك مشاركتهم في مجال الأنشطة المدرسية داخل الفصول وخارجها للوقوف على قدراتهم ومهاراتهم واتجاهاتهم العلمية والسلوكية على مدار العام الدراسي ويتضمن تقويم الطلاب في أعمال السنة النواحي التالية:

- الاختبارات التحريرية ويخصص لها ٥٠% من الدرجة.
- الأعمال التحريرية والأنشطة المصاحبة (كراسة مادة، مجهود شخصي، بحث) ويخصص لها ١٥%
- الاختبارات الشفوية والعملية حسب طبيعة كل مادة ويخصص لها ١٥% من الدرجة
- السلوك ويخصص له ١٠% من الدرجة
- المواظبة ويخصص لها ١٠% من الدرجة

ولرصد أعمال السنة يقسم العام الدراسي إلى ست فترات زمنية، تنتهي كل فترة باختبار تحريري ذو طابع موضوعي يخصص له نصف الدرجة المخصصة لأعمال السنة ويخصص باقي الدرجة للأعمال اليومية والأنشطة المصاحبة للمادة الدراسية والاختبارات الشفوية والنواحي السلوكية والمواظبة ثلاثة امتحانات في الفصل الدراسي الأول (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) وثلاثة امتحانات في الفصل الدراسي الثاني (فبراير، مارس، أبريل) وإذا تخلف الطالب عن أي من الامتحانات الشهرية بغير عذر أو بعذر مقبول فيعطى (صفرأ) ما لم يكن غيابه مرض ثابت أقرته الجهات الطبية المتخصصة أو بسبب ظرف اجتماعي طارئ حال بينه وبين حضور الامتحان وفي هذه الحالة تحذف درجة الاختبار الذي تغيب عنه من المتوسط ويطلع ولي الأمر على نتيجة الطالب في كل فترة زمنية، وتعتبر درجة أعمال السنة هي متوسط الدرجات التي يحصل عليها الطالب في الفترات الست.



وواقع عملية التقويم في مدارسنا يشير إلى اقتصار عملية التقويم على أسلوب واحد فقط وهو الامتحان التحريري الذي يعقد في نهاية كل فصل مع شكلية أعمال السنة، أي أنه يركز على الجانب المعرفي دون الجوانب الأخرى

فضلاً عن إهمال التقويم في التربية الرياضية والتربية الموسيقية والمكتبية، أما المجالات العلمية فتقويمها يتم بطريقة شكلية حيث يتم بطريقة نظرية، (امتحان تحريري) رغم أن التدريس وطريقة التعليم من المفروض أنها عملية، وأيضاً الكمبيوتر وغيرها. الأمر الذي يؤدي إلى إهمال تلك الموارد من جانب المعلم والتلميذ المسئول

#### ٨- إدارة التعليم الأساسي وتمويله:

يتمثل التركيب الهيكلي لنشاط التعليم الأساسي في مجموعة من الأجهزة والوحدات والتقسيمات التنظيمية تتوزع -شأنها في ذلك شأن الأنشطة ذات الطابع الخدمي- بين إدارة مركزية ووحدات محلية ترتبط ببعضها البعض بعلاقات تنظيمية تحدد في إطارها قنوات الاتصال وتنوع المعلومات التي تتدفق من خلالها، والتنظيم الحالي لأجهزة ووحدات التعليم الأساسي في كل من المستويات التالية<sup>(٤٥)</sup>:-

#### أ- المستوى الأول ديوان الوزارة:

يضم قطاع التعليم بالديوان العام إدارة مركزية للتعليم الأساسي يرأسها وكيل وزارة يتبع مباشرة لوكيل أول الوزارة رئيس قطاع التعليم ويتكون تنظيم الإدارة المركزية للتعليم الأساسي من الإدارة العامة للتعليم الابتدائي، والإدارة العامة للتعليم الإعدادي والإدارة العامة للتربية الخاصة، والإدارة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية.

### ب- المستوى الثاني: مديرية التربية والتعليم بالمحافظات:

يمارس نشاط التعليم الأساسي على مستوى المحافظة عن طريق إدارات المراحل التعليمية التابعة لأشراف وكيل المديرية وتتضمن هذه الإدارات: إدارة التعليم الابتدائي ويرأسها مسئول بمستوى مدير مرحلة، وإدارة للتعليم الإعدادي ويرأسها مسئول بمستوى مدير مرحلة. كما تتولى كل من إدارة التعليم الابتدائي وإدارة التعليم الإعدادي الإشراف الفني على الأقسام التعليمية (ابتدائي/ إعدادي) التابعة للإدارات التعليمية من المستوى ب والمستوى جـ.

ويتولى مسئول للتعليم الأساسي- في حالة وجوده- التنسيق والمتابعة لعمليات توزيع التجهيزات والمستلزمات الخاصة بالمجالات العملية لمدارس التعليم الأساسي.

### ج- المستوى الثالث: الإدارة التعليمية بالمركز/ الحي

إذا كانت الإدارة التعليمية من ذات المستوى (أ) فإنه:

- يتبع مدير عام الإدارة التعليمية مباشرة لوكيل الوزارة مدير مديرية التربية والتعليم بالمحافظة.
- يمارس نشاط التعليم الأساسي على مستوى الإدارة التعليمية (أ) عن طريق إدارات المراحل التعليمية التابعة لإشراف وكيل الإدارة التعليمية.
- يوجد بها إدارة للتعليم الإعدادي وأخرى للتعليم الابتدائي.
- تتم اتصالات إدارات المراحل التعليمية بمستوى المحافظة بالإدارات المماثلة بالإدارات التعليمية (أ) عن طريق مدير مدير عام الإدارة التعليمية المختص.
- أما في حالة الإدارة التعليمية ذات المستوى ب، ج فإن:
- يتبع مدير الإدارة التعليمية لوكيل المديرية بالمحافظة.

- يمارس نشاط التعليم الأساسي عن طريق الأقسام التعليمية التابعة لإشراف وكيل الإدارة التعليمية حيث يوجد قسم للتعليم الابتدائي وقسم آخر للتعليم الإعدادي.
- يشرف رئيس قسم التعليم الابتدائي على عدد من الأقسام التعليمية التي يشرف كل منها على عدد من المدارس الابتدائية الواقعة في نطاق جغرافي معين.
- تتبع الأقسام التعليمية الإشراف الوظيفي لإدارات المراحل التعليمية بالمديرية.

#### د- المستوى الرابع المدرسة:

تعتبر إدارة المدرسة أصغر وحدة إدارية في النظام التعليمي وإدارة المدرسة الابتدائية تتبع لإدارة/ قسم التعليم الابتدائي بالإدارة التعليمية وإدارة المدرسة الإعدادية تتبع لإدارة/ قسم التعليم الإعدادي بالإدارة التعليمية. وتعمل إدارة كل من المدرسة الابتدائية والمدرسة الإعدادية مستقلة عن الأخرى.

ويعاون إدارة المدرسة الابتدائية، وإدارة المدرسة الإعدادية مجلسين هما مجلس إدارة المدرسة، ومجلس الآباء والمعلمين.

## ٩- مراجع الفصل وهوامشه

- (١) سعيد إسماعيل علي، "التجارب المصرية في مجال التعليم الأساسي للنظامي"، مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق ٢١-٢٥ إبريل، ١٩٨١، كلية التربية، جامعة حلوان، القاهرة ١٩٨١، ص ٢.
- (٢) أحمد حسن عبيد، مرجع سابق، ص ١٢٩.
- (٣) محمد شفيق عطا، "واقع التعليم الأساسي"، مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٤.
- (٤) زينب محمود محرز، أمثلة من تطبيقات التعليم الأساسي في مصر، مركز التوثيق للتربوي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٧.
- (٥) عبد الغني عبود "من التعليم الابتدائي إلى التعليم الأساسي"، الباب الخامس من فلسفة التعليم الابتدائي وتطبيقه، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٥٢١.
- (٦) أحمد إسماعيل حجي، نظام التعليم في مصر، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية د. ت، ص ٢١٢.
- (٧) منصور حسن ويوسف خليل، مرجع سابق، ص ١٩.
- (٨) رابطة التربية الحديثة، المدرسة الأولية الريفية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٠، ص ٦.
- (٩) منصور حسين ويوسف خليل، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (١٠) المركز القومي للبحوث التربوية، مشروع تقويم المدرسة التجريبية للموحدة بمدينة نصر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٩.
- (١١) سليمان عبد ربه محمد، "التعليم الأساسي في المرحلة الأولى في جمهورية مصر العربية"، الفصل الرابع في التعليم في المرحلة الأولى واتجاهات تطويره للدكتور عبد الغني عبود وآخرون، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٥٧.
- (١٢) أنور السادات، برنامج العمل الوطني، المؤتمر القومي العام الثاني في دور انعقاده الأول، وزارة الثقافة والإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٧١، ص ٣٥-٣٦.
- (١٣) يوسف صلاح الدين قطب، "التعليم الأساسي"، صحيفة التربية، العدد الثاني، رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٧، ص ٢.
- (١٤) منصور حسين ويوسف خليل، مرجع سابق، ص ١٣.
- (١٥) محمد شفيق عطا، مرجع سابق، ص ٣.
- (١٦) مصطفى كمال حلمي، التعليم في مصر - حاضره ومستقبله، اليونسكو، وجمهورية مصر العربية، السنة ١٥، للعدد ٣، ٤، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٥.

- (١٧) قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، إصدار قانون التعليم، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ١٩٨١، ص ٧-٨.
- (١٨) عبد الغني عبود، مرجع سابق، ص ٥٣.
- (١٩) المرجع الأسبق، ص ٧.
- (٢٠) المرجع السابق، ص ٨.
- (٢١) تقرير قدمته مصر إلى المؤتمر الإقليمي للسياسات التربوية والتعاون في مجالات التربية في إفريقيا، وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٢، ص ٨.
- (٢٢) مصطفى كمال حلمي، "فكرة التعليم الأساسي وأهدافه"، مجلة الرائد القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٩.
- (٢٣) عبد السلام عبد الغفار، "ندوة مشكلات التعليم الأساسي"، مؤتمر معلم التعليم الأساسي، الحاضر والمستقبل، كلية التربية حلوان، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٥٥٦.
- (٢٤) الاستبيان الخاص بالإعداد للدورة التاسعة والثلاثون للمؤتمر الدولي للتربية، جنيف، ١٩٨٤، ص ١، ٢.
- (٢٥) قانون رقم ٣٩ لسنة ٨١، مرجع سابق، ص ٨.
- (٢٦) المرجع السابق، ص ٨-١٢.
- (٢٧) منصور حسين، "احتياجات التطبيق المادية والبشرية ومراحل التنفيذ"، مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، ٢٥/٢١ إبريل ١٩٨١، القاهرة، ١٩٨١.
- (٢٨) التعليم من أجل التنمية الشاملة والعمل المنتج في إطار خصائص اتجاهات المجتمع المصري، دراسة مقارنة من وفد مصر للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للتربية في جنيف، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨١، ص ٤.
- (٢٩) تقرير عن تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية، عامي ٧٨/١٩٧٩ - ٧٩/١٩٨٠، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٥.
- (٣٠) قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١. مادة ١٥.
- (٣١) أحمد فتحي سرور، تطوير التعليم في مصر - سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه (التعليم قبل الجامعي)، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٨٨-١٢٦.
- (٣٢) أحمد إسماعيل حجي، تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية دراسة نقدية للسياسة التعليمية في مصر في ضوء الفكر التربوي والخبرات الأجنبية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٤٦.
- (٣٣) قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادرة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، مادة (٤).

- (٣٤) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، تطور التعليم في جمهورية مصر العربية ١٩٩٢-١٩٩٤، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣، ٤.
- (٣٥) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، تجارب رائدة في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦.
- (٣٦) المرجع الأسبق، ص ٦-٨.
- (٣٧) ٠٤ تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.
- (٣٨) وزارة التربية والتعليم، "التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية" اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع، ١٦-١٨ سبتمبر ١٩٩٧، ص ١٥.
- (٣٩) حسين بشير محمود، "المجالات العلمية في مرحلة التعليم الأساسي" ندوة التجديد التربوي في مصر، ٢٧ فبراير-٣ مارس ١٩٨٨ المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٧٣، وانظر أيضا: تطور التعليم في ج م ع ٩٢-١٩٩٤، ص ٥-٩.
- (٤٠) محمد فتحي حافظ، تقرير نهاية ١٩٨٩/٨٨ عن التعليم الإعدادي، الإدارة العامة للتعليم الإعدادي، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٩.
- (٤١) وزارة التربية والتعليم، مجلة التربية والتعليم، نشرة غير دورية يصدرها المكتب الفني للوزير، العدد الأول، ١٩٨٩، ص ٥٤.
- (٤٢) أنظر الفصل السادس ص ص
- (٤٣) قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، مرجع سابق، ص ٨.
- (٤٤) قرار وزاري رقم (٤٦٦) بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٩ بشأن نظام تقويم الطلاب في امتحانات النقل والشهادة بالتعليم الأساسي والصف الأول الثانوي والتربية الخاصة، مجلة التربية والتعليم، العددان السابع عشر والثامن عشر، المركز القومي للبحوث التربوية، وزارة التربية والتعليم، أكتوبر ٩٩/يناير ٢٠٠٠، ص ١٢٦.
- (٤٥) شاكر محمد فتحي أحمد وآخرون، مرجع سابق. وانظر أيضا:  
- أميل فهمي شنوده، أحمد اسماعيل حجي، إدارة المدرسة الابتدائية، للمستوى الثالث لتأهيل معلمي الحلقة الأولى من التعليم لأساسي، ١٩٨٩، ص ص ١١٠-١٢٣.

## الفصل الرابع

### معلم التعليم الأساسي في مصر

#### تقديم :

يعتبر المعلم الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها العملية التعليمية ، فهو قائد هذه العملية ، حيث يقع على عاتقه تنفيذ التطوير الذي يحدث في التعليم ليساير هذا العصر الذي يتسم بالسرعة والتعقيد . نتيجة للتطور الهائل في المعرفة العلمية والتكنولوجية ، مما يفرض ضرورة وجود معلم على درجة عالية من الكفاءة يتصل بكل جديد في مجال تخصصه ، ويتيح الفرصة أمام تلاميذه للإبداع عن طريق استنارتهم والكشف عما لديهم من قدرات وطاقات كامنة .

بل أن دور المعلم لم يعد يقتصر على تنفيذ التطوير بل المشاركة بفعالية في هذا التطوير من خلال المشاركة في رسم السياسات التربوية وفي تطبيقها وتقييمها ، لذلك نجد أن هناك علامة متبادلة بين تطوير التعليم ، والمعلم ومسئوليته ، فإذا كان المعلم المسئول الأول عن تحقيق أهداف السياسات المتطورة للتعليم ، فهو في الوقت نفسه يعد أحد العوامل الأساسية التي تدفع عجلة تطوير التعليم إلى الأمام<sup>(١)</sup> ، مما يستلزم معلم معد إعداد يتناسب مع خصائص هذا العصر قادر على أنه يتعامل معه ويستوعب آلياته معلم معد إعداد علمي قائم على مهارات البحث العلمي والتعلم الذاتي ، لذا فإن المعلم في حاجة إلى منهج إعداد متكامل فيه الجوانب النظرية لعلوم العصر مع تطبيقاته في الحياة بحيث تكون الخبرات النظرية في إعداداته متوازنة ومتواكبة مع الخبرات العملية والعلمية في مناهج الإعداد التي تحتاج إلى دراسة منظمة علمية وليس بمجرد الممارسة والخبرة<sup>(٢)</sup> ، بالإضافة إلى حاجه المعلم إلى مراجعة مستمرة لما يستجد من المعارف

والعلوم في مجال تخصصه والمجال التربوي أيضا ، وهذا يشير إلى أهمية إحداث نوعا من التكامل بين عمليات إعداده مع عمليات تدريبيه في أثناء الخدمة . خاصة وأن النظرة إلى التعليم قد تغيرت ، فلم يعد مجرد حرفة أو عملا يستطيع أى فرد يقوم به في أى وقت بل اتسع مفهومه وتحول إلى مهنة لها أصولها العلمية ومهاراتها الفنية . (٣)

ونظراً لمكانة المعلم في المنظومة التعليمية لذا اهتمام معظم دول العالم باختيار افضل العناصر للالتحاق بمعاهد وكليات إعداد المعلم بل ومراجعة أنظمة إعداده قبل الخدمة وفي أثنائها . إلى جانب اهتمامها بإعداد مهنياً والذي لا يقل أهمية عن إعداده في التخصص ليصبح معلماً صالح للتدريس ، والعمل بهذه المهنة السامية على أن يكون الإعداد داخل إطار الجامعة وقد بدأت مصر تحذو حذو الدول المتقدمة في مجال إعداد المعلم حيث اتجهت نحو توحيد مصادر إعداد المعلم ليكون هذا الإعداد تحت مظلة كليات التربية إلى جانب اهتمامها بتدريبه في أثناء الخدمة .

#### ١ - متطلبات أساسية لإعداد معلم التعليم الأساسي:

انطلاقاً من فلسفة التعليم الأساسي التي يعد في ضوئها المعلم ، توصلت الحلقة الدراسية التي عقدت حول إعداد معلم التعليم الأساسي في الدول العربية في ديسمبر ١٩٨٨ إلى مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إعداد المعلم الذي يقع على عاتقه تحقيق الأهداف من خلال ما يناط إليه من أدوار ، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي : (٤)

أ- أن يراعى في فلسفة الإعداد بالمعاهد والكليات مبدأ التكامل ، وأن يكون الطالب/ المعلم مزوداً بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق أهداف التعليم الأساسي التي تمكنه من تقديم مناهج التعليم الأساسي التي تتسم بالتكامل من خلال :



- تطوير محتوى مناهج كليات ومعاهد إعداد المعلم بحيث يتحقق فيها درجة معينة من التكامل يتشبع بها الطلاب .

- تطوير أساليب اختيار هيئات التدريس المؤمنة بفلسفة التكامل .

- نشر الوعي بأهمية التكامل في تحقيق أهداف للتعليم الأساسي واقتناع المعلمين بجدواه وفوائده للنشأ حتى يتشبع المعلم بهذه الفلسفة ويطبقها باقتناع . على أن يشمل إعداد المعلم أدواره المتعددة كناقل للمعرفة وكمحفز على التعليم وكداعية اجتماعي إلى جانب دوره في الربط بين البيئة المحلية بوضعها الحالي ومستقبلها ، وبين المقررات والأنشطة التي تقدم في المدرسة . مما يؤكد على زيادة الاهتمام بدوره كموجه ومخطط في العملية التعليمية .

ب- أن يكون المعلم متفهماً للبيئة وتنمية المجتمع ، قادراً على المشاركة في الأنشطة البيئية المختلفة بأن تشمل برامج كليات ومعاهد إعداد المعلمين على مقررات نظرية في الدراسات البيئية ، وأساليب تنمية المجتمع وتدريب الطلاب عليها عملياً ، واعتبار هذا الجانب جانب أساسي من جوانب إعدادهم لمهنة التدريس في التعليم الأساسي . وأن تخصص درجات التدريبات العملية أسوة بالدرجات المخصصة للتربية العملية على التدريس بالمدارس ، ويمكن أن تكون تلك التدريبات المتصلة بخدمة المجتمع في فترة الإجازات الصيفية .

ج- أن يكون المعلم متفهماً لأبعاد المجالات العملية ويستطيع أداء دوره بكفاءة : أن يعد المعلم لتدريس أحد المجالات العلمية ، ويراعى ذلك في اختيار الطالب . إكساب الطالب مهارات تدريس المواد المتكاملة عن طريق

- مزج الجانب التطبيقي أو العملي مع الجوانب النظرية .

- أن يتضمن الإعداد لمعلمي المواد الأكاديمية تأهيلهم عملياً في ناحية

من نواحي النشاط الذي يميلون إليه سواء السباكة أو التجارة أو أعمال الكهرباء أو غيرها .

د- أن يكون المعلم مستقهما جيداً لمدخلات التعليم الأساسي وعملياته ومخرجاته واعتبار ذلك عنصراً أساسياً في برامج الإعداد للمهنة . مدخلات التعليم الأساسي المتمثلة في فلسفة التعليم الأساسي وأهدافه وأبعاده الاجتماعية .

وكذلك تفهمه جيداً للتلميذ الذي يعتبر مدخلاً هاماً في النظام عن طريق تحقيق التكامل والشمول في شخصيته وحياته من خلال تنمية جوانب العقل والجسم والوجدان والذوق والقيم الدينية . تفهم طلاب وكليات إعداد المعلم لعملية التعليم من مقررات وأنشطة وثقافة مهنية بأنواعها المختلفة : زراعية وصناعية واقتصاد منزلي إلى غير ذلك ، وتمكينهم من توجيهها في ضوء المدخلات ، ومعاونة تلاميذهم على تمثل مدخلات هذه المنظومة ، وتطويرها لبناء وحدة المعرفة داخل أذهان تلاميذهم و تفهم المعلم لمخرجات التعليم الأساسي المتمثلة في مجموعة الأهداف التي يسعى هذا التعليم إلى تحقيقها بالنسبة للطلاب من خلال برامج التعليم الأساسي ومقرراته سواء داخل حجرات الدراسة أو في الورش أو المعامل .

هـ - أن يتوافر لدى معلم التعليم الأساسي مجموعة كفايات هي :

- إعداد الدرس والتخطيط له .
- تحديد الأهداف
- انتظام المعلم في العمل .
- تكوين علاقة سوية مع الآخرين .
- الإعداد لحل مشكلات البيئة
- تكوين علاقة سوية مع الآخرين .
- الإعداد لحل مشكلات البيئة
- عملية التدريس .
- تقويم التلاميذ .
- استخدام الوسائل التعليمية والأنشطة .

## • التعامل مع التلاميذ وإدارة الفصل .

وهذا يستلزم وجود مجموعة من المتطلبات الأساسية التي ينبغي التركيز عليها من بينها :

- أن يتعرف المعلم حاجات تلاميذه سواء العقلية أو العاطفية أو الجسمية أو الاجتماعية أو الصحية مما يقتضى إعطاء أهمية كافية لمراحل النمو والتطور ونظريات التعليم والأصول الاجتماعية والثقافية فيما يدرسه طلاب كليات ومعاهد المعلمين .

- أن يكون المعلم قادراً على تصميم دروسه بدرجة تتناسب مع الأهداف التي يسعى التعليم الأساسي إلى تحقيقها ، وقدرته على تنمية العديد من الاستراتيجيات لرفع مستوى طلابه ، وتقديم البدائل الممكنة للوصول لتلك الأهداف .

- أن يكون المعلم قادراً على تنويع ما يستخدمه من أنشطة مدرسية بحيث تتحقق التكاملية في التعليم الأساسي .

- أن يكون قادراً على استخدام المهارات التنظيمية - والإدارية المناسبة لخلق مناخ تعليمي فعال يمكن تلاميذه من النمو الجماعي والفردى ، ويخلق علاقات إيجابية بينه وبينهم ، وكذلك بين التلاميذ وأقرنائهم . وعلى وجه العموم يمكن توضيح المتطلبات الأساسية لإعداد معلم التعليم الأساسي وتدريبه في النقاط الآتية :

### أولاً :متطلبات خاصة باختيار الطالب / المعلم

توجد عدة اعتبارات أساسية يجب مراعاتها عند اختيار الطالب لكليات ومعاهد إعداد المعلم تتمثل في : (٥)

- أن يكون الطالب / المعلم مرناً واسع الأفق يتقبل وجهات نظر الآخرين ، ويدرك مسئولياته الوظيفية تماماً في أنها رسالة لمهنة سامية الهدف الأساسي منها توجيه الفرد توجيهها يؤدي إلى حسن

تكيفه مع المجتمع الذي يعيش فيه ، فمهنة التعليم لا يصلح لها الإنسان المتعصب المتمزمت ضيق الخلق والأفق .

■ أن تتوفر لدى الطالب الكفاءة البدنية والعقلية والاجتماعية والخلقية اللازمة للعمل في مهنة التدريس والتي ترتبط بالمرحلة العمرية التي يتعامل معها المعلم . وكذلك ضميره القومي وقدرته على التأثير في الأجيال الناشئة تأثيرا بناء .

■ أن يكون محبا للعمل في مجال تربية الأطفال والكبار ، بمعنى محبته للحياة مع الأطفال ، وكيفية التعامل معهم ، وخصائص نموهم بما يجعله قادرا على فهم هؤلاء الأطفال ، والتأثير فيهم ، وكسب حبهم وتقديرهم ، وتمكنه من تقويمهم اجتماعيا وسلوكيا ، وبناء شخصيتهم بناء متكاملا وسليما.

■ أن تتوفر لدى الطالب مهارات الاتصال بما في ذلك التعبير اللغوي خاصة إتقانه للغة القومية نطقا وحديثا وكتابة .

■ أن يكون المعلم راضيا عن العمل في مهنة التدريس باختيار من يتوفر لديهم الميل الطبيعي للمهنة باستخدام مقياس سلوك الطالب وميوله ونشاطه ، ويتم توزيع الطلاب على التخصصات والشعب العلمية المختلفة من خلال مجموعة المتخصصين في مجالات التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني على أساس توفير المعلومات بنظام الإرشاد الأكاديمي المؤسس بمعاهد وكليات الإعداد والتي تشمل الحالة التعليمية لكل طالب وخبرته السابقة . أن يتوفر للطلاب الاستعداد القيادي والعمل من أجل خدمة البيئة

■ أن يكون معلم رياض الأطفال ودور الحضانه والصفوف الأولى من التعليم الابتدائي معلما يتعامل مع جميع المواد الدراسية ، فهو ليس بمدرس مادة وإنما مدرس صف دراسي لديه القدرة على تعليم أساسيات القراءة والكتابة والحساب ، ولديه القدرة على اللعب مع الأطفال ، وتعليمهم من خلال اللعب كثيرا من المهارات

والاتجاهات والقيم ، لديه تذوق فنى وجمالى يعينه على تعليم تلاميذه التعبير بالرسم أو الموسيقى أو الكلمة .

■ أن يزود المعلم بالمعارف المرتبطة بخصائص التلاميذ في المرحلة العمرية التي يدرس لها لفهم احتياجاتهم والعناية بكل جوانب النمو لدى التلاميذ جسديا وعقليا ووجدانيا خاصة معلم الصفوف الأولى من التعليم الابتدائي حتى يستطيع أن يعوض الطفل في هذا السن الحرمان من الوالدين .

■ أن يعمل منهج الإعداد على تحقيق التكامل بين النظريات التربوية والمعارف السلوكية وطرق التدريس ، وبين المواد الأكاديمية التي يتخصص فيها الطالب / المعلم أن يزود المعلم بالأبعاد الثقافية والاجتماعية لنظم المعلومات ، ونظم الاتصالات بما ينمى الابتكار والإبداع .

### ثانيا : متطلبات خاصة بالتربية العملية :

هناك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها في التربية العملية هي :

- أن تستغرق التربية العلمية فصل دراسي كامل في العام الأخير للتخرج على أن يسبقه تدريباً منفصلاً في العام السابق له للتعرف على طبيعة المهنة والمدارس والتلاميذ وملاحظة أداء بعض الأكفاء في الميدان وإقامة روابط مهنية وإنسانية معهم بما يسهم في إكسابهم المهارات التدريسية وممارستها خلال فترة التدريب المنفصل استعداداً للعمل الفعلي ، وتحمل مسئوليات المهنة خلال فترة التدريب المتصل في العام الأخير على أن يكون فترة التربية العملية : (١) في الإعداد التكاملي لا تقل عن ١٠٠ يوم أثناء فترة الإعداد أو تصل مدتها ٢٠ أسبوعاً خلال الأربع سنوات للمعلم في المرحلتين الابتدائية والثانوية . وفي الإعداد التتابعي يقضى الطالب مدة سنة واحدة كدراسات مهنية بعد حصوله على الدرجة الجامعية الأولى .

### ثالثاً : متطلبات خاصة بمدة الإعداد

لا تقل مدة الإعداد للطالب / المعلم في معاهد وكليات إعداد المعلمين عن ثلاث سنوات على المستوى الجامعي لمعلم التعليم الأساسي ، وخمس سنوات لمعلم التعليم الثانوي .<sup>(٧)</sup> على وجه العموم توجد ثلاثة بدائل لإعداد معلم التعليم الأساسي هي

البديل الأول : أن يتم الإعداد في مؤسسة واحدة إما جامعية أو معهد عال بعد الثانوية العامة تضم الأنواع الآتية من المعلمين :

- معلم رياض الأطفال ودور الحضانة ، ومعلم فصل للصفوف الأولى في الحلقة الابتدائية .

- معلم مادة يتولى التدريس لمجموعة مواد مترابطة في الصفوف الأخيرة من التعليم الأساسي مثل العلوم أو المواد الاجتماعية وغيرها

- معلم مجال عملي أو فني أو رياضي يتولى التدريس والتدريب لإحدى الحرف أو المهارات أو إعداد الطفل بدنياً .

البديل الثاني : أن يتم إعداد معلم للحلقة الابتدائية بحيث يجمع بين القدرة على التدريس كمعلم مادة في نفس الحلقة ، وآخر للحلقة الإعدادية كمدرس مادة أو مجال عملي يقوم بالتدريس في الصفوف الأخيرة من التعليم الأساسي ، بالإضافة إلى إعداد معلم لرياض الأطفال ودور الحضانة .

البديل الثالث : أن يتم إعداد الأنواع التالية من المعلمين :

- معلم للحلقة الابتدائية يصلح كمعلم فصل ومعلم مادة في آن واحد .
- معلم للحلقة الإعدادية في تخصص معين .
- معلم مجال يصلح للتدريس في جميع سنوات التعليم الأساسي .

وقد ناقشت الحلقة الدراسية التي عقدت بعنوان اتجاهات للتجديد في مجال إعداد معلم التعليم الأساسي في الدول العربية البدائل الثلاثة السابقة واقترحت أن يقوم بالتدريس في صفوف المرحلة التأسيسية من الصف الأول

إلى العاشر ثلاثة أنواع من المعلمين لكل منهم إعداده المتميز ،  
ويخرجون جميعاً من نفس الكلية ، وهم :

**الأول :** معلم صف ( فصل ) ويدرس جميع المواد من الصف الأول  
حتى الرابع .

**الثاني :** معلم مجال يدرس بالصفوف من الخامس حتى السابع مادة واحدة  
أو مادتين أحدهما أصلية والأخرى فرعية مثل اللغة العربية  
والتربية الإسلامية أو العلوم والرياضيات .

**الثالث :** معلم مادة يدرس للصفوف العليا من الثامن حتى العاشر  
ويتخصص فترة إعداده لتدريس مادة واحدة .

وقد اقترح المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته الذي  
عقد في عام ١٩٩٠ نمطا لإعداد المعلم للمراحل التعليمية المختلفة كمايلي (٨)

- ١ - معلم الطفولة لدور الحضانة ورياض الأطفال .
- ٢ - معلم الفصل للصفوف الأولى والثانية والثالثة الابتدائي .
- ٣ - معلم المواد المجمعّة مثل معلم المواد الاجتماعية أو معلم العلوم  
ومعلم الرياضيات للتدريس بالصفوف الرابع والخامس الابتدائي  
والأول والثاني والثالث الإعدادي .
- ٤ - معلم مادة التخصص حيث يتخصص المعلم في أحد التخصصات  
الطبيعية أو الكيمياء ، الرياضيات البحتة ومعلم للرياضات التطبيقية  
.. وهكذا للتدريس بالصفوف الأول والثاني والثالث الثانوي .
- ٥ - معلم نوعي وأنشطة ، وهو معلم للمواد التربوية الفنية أو التربية  
الرياضية أو معلم الإعلام .
- ٦ - المعلم الفني للعمل في أحد التخصصات ( صناعي - زراعي -  
تجاري )

وإذا كان اهتمام معظم دول العالم قد تركز على معلم الصغار ، فإنه  
لم يغفل الكبار أيضاً لأهمية الدور الذي يقوم به معلم الكبار في المجتمع

للقضاء على التخلف والامية ، والمساهمة في الارتقاء بالمجتمع ثقافياً واجتماعياً ، وذلك إيماناً منها وتطبيقاً لمبدأ التربية للجميع الذي تبناه المجتمع الدولي في المؤتمر العالمي " التربية للجميع " في جومتين بتايلاند عام ١٩٩٠ الذي يقصد به توفير التربية الأساسية لجميع الأطفال واليافعين والراشدين ، بمعنى تلبية وتأمين حاجات التعليم الأساسية في المراحل التأسيسية التي تمثل المرحلة الابتدائية التي تعتمد عليها المراحل الأخرى والتي تشمل تعليم الأطفال في أيام الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي ، كما تشمل التعليم في مجال محو الأمية والمعارف العامة والمهارات الحياتية لليافعين والراشدين ، وقد تمتد هذه المرحلة لتشمل التعليم الثانوي في بعض البلدان ، وهذا يعني أن مفهوم التربية الأساسية يشمل مراحل تعليمية مختلفة مما يتطلب إعداد معلم متخصص لكل مرحلة للصغار والكبار أيضاً ، كما يشمل كل الفئات العاديين والمعاقين .

#### رابعاً : متطلبات خاصة بإعداد معلم الكبار :

لقد فرض هذا المفهوم الحديث للتعليم الأساسي والتربية الأساسية متطلبات أساسية لإعداد معلم الكبار ، لذلك يمكن الاستعانة بمعلم التعليم الأساسي للعمل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، وذلك من خلال إعداده في مجالين ، هما : محو الأمية ، وتنمية المجتمع ، ويكون أماناً بدائل ثلاثة ، هي :

البديل الأول : أن يتم الإعداد عن طريق توفير دبلوم متخصصة في تعليم الكبار لمن يرغب من طلاب معاهد وكليات إعداد المعلمين .

البديل الثاني : إدخال مقررات اختيارية في تعليم الكبار ضمن المقررات المقدمة بمعاهد وكليات إعداد المعلمين للراغبين في التخصص في هذا المجال .

البديل الثالث : إدخال مقررات إجبارية في تعليم الكبار تتكامل مع المقررات التي يدرسها طلاب تلك المعاهد والكليات .



على أن يراعى مجموعة من المبادئ التي يجب أن يستند إليها إعداد معلم الكبار ، وهى : (١)

١ - ارتباط عملية تعليم الكبار بحياة الدارسين في بيئاتهم ومجتمعاتهم المحلية ومشاكلهم الحقيقية وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

٢ - أن يكون معلم الكبار ملماً بالأبعاد المختلفة للمفهوم الحضاري لمحو الأمية الذي يهدف إلى استيعاب أنماط الحضارة الإنسانية والتكيف معها ومواجهتها. فلم يعد المقصود بمحو أمية القراءة والكتابة فقط بل امتد المفهوم إلى محو الأمية الوظيفي الذي يربط بين ما يتعلمه الدارس وبين عمله وحياته بحيث أصبح التعليم وثيق الصلة بالحياة ، وأداة لتطوير العمل . بل أصبحت محو الأمية أداة للتحرر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي .

٣ - أن يتم إعداد معلم الكبار بكلّيات إعداد المعلم في شعب أو أقسام خاصة على أن يكون الإعداد مختلف في جوانب كثيرة عن النوعيات الأخرى من المعلمين ، وأن يواكب حركة العصر الذي نعيش فيه .

٤ - التكامل بين عملية إعداد معلم الكبار وتدريبه في أثناء الخدمة لتحديث ثقافة المعلم بأساسيات العلوم الجديدة ، وتجديد ما اكتسبه من معلومات ومهارات أثناء عملية الإعداد .

٥ - زيادة أعداد الطالبات بأقسام تعليم الكبار بكلّيات إعداد المعلم للاستفادة منهن في تعليم النساء والفتيات بالمناطق الريفية والنائية والفقيرة والمحرومة ، وتشجيعاً لهنّ للانتظام في برامج تعليم الكبار .

٦ - أن يكون معلم الكبار مزوداً بالقيم والأخلاق الحسنة النابعة من الديانات السماوية ، وبالبيئات المحافظة حتى يتمكن من إقناع الكبار بأهمية التعليم ومدى حاجتهم إلى النمو والتغير والمشاركة في النشاط الاجتماعي .

- ٧ - الاهتمام بالإعداد الثقافي لمعلم الكبار إلى جانب الإعداد الأكاديمي والمهني ليتمكن من التعامل مع الدارسين الكبار بما لديهم من أفكار وشخصيات متباينة .
- ٨ - أن يتوفر لدى معلم الكبار الخبرة الاجتماعية ، والمعرفة التامة بالظروف البيئية التي يعيش فيها الدارسون ، وكذلك القدرة على حل مشكلات البيئة .
- ٩ - أن يتوفر لدى الطلاب الملتحقين بشعب أو أقسام تعليم الكبار صفات أساسية أهمها الصدق في التعامل مع الكبار والتواضع .

#### خامساً : متطلبات خاصة بتدريب المعلم في أثناء الخدمة

هناك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند تدريب المعلم في أثناء الخدمة ، وهي : (١٠)

- ١ - ارتباط عملية إعداد المعلم بتدريبه أثناء الخدمة فالتدريب عملية مستمرة ؛ لذا يجب أن تكون الصلة قوية بين أنشطة التدريب أثناء الخدمة ووظائف الإعداد قبلها في كليات التربية والمراكز البحثية والهيئات التربوية الأخرى . فالتدريب عملية لا غنى عنها بل أنه حلقة من حلقات إعداده المستمرة طوال حياته المهنية .
- ٢ - أن تكون عملية التدريب اختيارية فالمعلم هو الذي يقرر بنفسه حضور برامج التدريب ، على أن يوضع ذلك في الاعتبار عند ترقية المعلم لوظائف أعلى .
- ٣ - أن يشترك المعلم في تحديد البرامج التدريبية التي تناسبه في ضوء خطة التدريب المبينة على احتياجات كل محافظة .
- ٤ - إدخال أنماط تدريبية جديدة مثل التدريب المدرسي ، الذي يصل بالخدمة التدريبية إلى أماكن عمل المعلمين أنفسهم مما يشجع العدد الأكبر من المعلمين على الانتظام في البرامج التدريبية ، بجعل التدريب جزءاً أساسياً من عمل المدرسة ، واعتبار المدرسة وحدة

تدريب تقوم بمسئولية تلبية الحاجات التدريبية للمعلمين والعاملين بها ، مع الاستعانة ببعض الخبرات التي قد تحتاجها المدرسة من خارجها أو داخلها .

٥ - أن يقوم نظام تدريب المعلمين المبتدئين أثناء الخدمة على برنامجين أساسيين :

- التدريب الممهن للمعلم في المدرسة ، وتكون مدته حوالي ٦٠ يوما تحت إشراف المعلمين ذوي الخبرة بهدف إكساب هؤلاء المعلمين مهارات التدريس

- تدريب يتم في مراكز التدريب على مستوى المحافظات ، ويتضمن محاضرات في المواد التخصصية ، وتكنولوجيا التعليم ، وفلسفة التربية .

٦ - أن تقدم برامج قصيرة وبرامج طويلة تهدف إلى رفع المستوى العلمي التخصصي والمستوى المهني التربوي والمستوى الثقافي تحت إشراف الجامعات وكليات التربية ، وذلك باستخدام تكنولوجيا التعليم الحديثة واستيعابها .

٧ - زيادة عدد المعلمين المبعوثين إلى الخارج للتدريب على الجديد في التربية والطرق الحديثة في التدريس وكيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة وضرورة أن يقوم هؤلاء المبعوثين بتقرير عن أوجه الاستفادة من البعثة وتمكينهم من نقل خبراتهم إلى زملائهم بعد عودتهم إلى بلادهم .

٨ - تنظيم دورات تدريبية متواصلة لتدريب جميع العاملين في مدارس التعليم الأساسي من معلمين وموجهين مع الحرص على المتابعة الجادة والتقويم المستمر

٩ - تنظيم عملية متابعة جادة لكل من سبق تدريبهم في مجال التعليم الأساسي للتعرف على مدى فاعلية التدريب وأثره في تحسين الأداء ومعالجة الفجوات في تدريبات لاحقة .

١٠ - ضرورة إشراك جميع التخصصات في البرنامج الواحد من أجل التنسيق والتعاون بين أعضاء هيئات التدريس في المدرسة الواحدة في النماذج لتعليمية والربط بين النظرى والتطبيق العملى .

## ٢- تطور إعداد المعلم وتدريبه في مصر :

نظراً لأهمية المعلم ومكانة في تطوير التعليم فإن عملية إعداد المعلم وتدريبه قد شهدت تطورات عديدة بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين سوف نتناولها تفصيلاً فيما يلي :

**أولاً تطور الإعداد :**

منذ قيام الدولة الحديثة على يد محمد على في أوائل القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر نلاحظ أن أى تطوير في التعليم خاصة التعليم الابتدائي ومدارسه يستتبعه تطوير في إعداد المعلم . ويمكننا أن نميز بين مرحلتين أساسيتين تمثلان فترتين زمنيتين ، وهما :

### ١ - مرحلة ما قبل الإعداد المهني للمعلم :

تمتد هذه المرحلة لتشمل الفترة ما بين أوائل القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٧٢م ، حيث لم يكن في مصر معاهد خاصة لإعداد المعلم مهنيًا ، بل ترك محمد على أمر التعليم الشعبى للمكاتب الأهلية التي كانت تستعين بخريجي الأزهر الشريف أو ممن حصلوا على مستويات تعليمية مختلفة فيه ، ولم يُعدوا للاشتغال بمهنة التدريس وذلك لسد حاجتها من المعلمين . (١)

(٢) أما المدارس الابتدائية التي أنشأها محمد على وكان يوليها اهتمامه وكان معلمها يتم اختيارهم من بين خريجي المدارس التجهيزية ، وكانوا يدرسون القراءة والكتابة والخط وتلاميذ مدرسة المهندسخانة يقوموا بتدريس الحساب والهندسة والجبر والرسم ، وتلاميذ مدرسة الألسن لتدريس اللغات الأجنبية

والجغرافيا والتاريخ ، أما الدين واللغة العربية فكان يقوم بتدريسها الفقهاء من طلاب الأزهر . (١٢)

## ٢- مرحلة الإعداد المهني للمعلم :

تمتد هذه المرحلة من عام ١٨٧٢ م وحتى الوقت الحالي ، ففي عام ١٨٧٢ م أنشئت دار العلوم لإعداد معلمى المكاتب الأهلية ، ومع التوسع في التعليم الابتدائي وتحول كثير من المكاتب إلى مدارس أولية زادت الحاجة إلى معلمين مؤهلين للتدريس بهذه المدارس ، لذلك أنشئت مدرسة المعلمين العليا في عام ١٨٨٠ لتخريج معلمين لتدريس المواد العلمية والأدبية واللغات ، وبعد ذلك تم ضم دار العلوم إلى مدرسة المعلمين العليا استجابة لما أوصت به لجنة قومسيون المعارف ، وأصبحت مدرسة مركزية واحدة تقوم بإعداد المعلمين لكل من المدارس الابتدائية والأولى الراقية ، وكذلك المدارس للتجهيزية ( الثانوية ) في كافة التخصصات ، وتتألف من قسمين إحداهما يحوى على مدرسة دار العلوم التي اقتصت بتخريج معلمى القرآن واللغة العربية وتقبل تلاميذها من خريجي المدارس الابتدائية والتجهيزية والأزهر ، والقسم الآخر لإعداد معلمى العلوم والرياضيات واللغات والتاريخ والجغرافيا . (١٣)

وفي عام ١٨٨٣ - ١٨٨٤ أعيد فتح مدرسة دار العلوم مرة أخرى لإعداد معلمى اللغة العربية في المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وذلك بعد أن تم فصل قسم اللغة العربية عن مدرسة المعلمين المركزية التي اقتصرت على إعداد معلمى المرحلتين في التخصصات الأخرى . (١٤) أما معلمى المدارس الأولية فكان يتم إعدادهم في مدارس المعلمين الأولية التي كانت تختار طلابها من بين من أنهوا دراستهم في الكتاتيب ، وكانت شروط القبول تتمثل في ألا يقل سن الطالب عن ١٥ سنة ولا يزيد عن ٢٢ سنة وأن يكون لائقا صحيا للقيام بوظيفة التعليم بالإضافة إلى امتحان قبول شفهي

في القرآن والديانة والمطالعة ، وامتحان آخر تحريري في الحساب والإملاء والخط . (١٥)

وفي عام ١٨٨٨ أنشئت مدرسة المعلمين الخديوية ، وفي عام ١٨٨٩ تم ضم مدرسة المعلمين العليا إلى مدرسة المعلمين الخديوية في مبنى واحد تحت اسم مدرسة المعلمين التوفيقية ، وقد كانت مدرسه المعلمين العليا بقسميها العلمي والأدبي تؤدي رسالتها في إعداد المعلمين لمدارس التعليم العام ، وكان الطلبة ينتقلون بها دروساً في أصول التربية وعلم النفس والتربية العملية إلى جانب دروس المواد التخصصية التي يطالبون بتدريسها بعد تخرجهم . (١٦)

يتضح من ذلك أن الثنائية في التعليم الابتدائي التي وضع بذرتها محمد علي بإنشائه المكاتب الرسمية إلى جانب المكاتب الأهلية والتي أكدها الاحتلال الإنجليزي بعد ذلك قد انعكست على إعداد معلم المدرسة الابتدائية ومعلم المدرسة الأولية حيث كان الأول يعد في المدارس العليا ، أما الثاني فكان يعد في مدارس المعلمين الأولية لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات بعد الشهادة الابتدائية .

وقد استمر هذا الحال حتى عام ١٩٥١ حيث أصبح التعليم بالمجان فاشتد الإقبال على التعليم الابتدائي ، وتم توحيد جميع المدارس إلى مدارس ابتدائية مدة الدراسة بها ست سنوات إلزامية . (١٧)

وفي عام ١٩٢٩ أنشئ معهد التربية للمعلمين ليحل محل مدرسة المعلمين العليا ليقوم بتزويد التعليم الثانوي والتعليم الابتدائي بحاجتهما إلى مدرسين . وكان ينقسم إلى قسمين : القسم العالي ويلتحق به خريجو الجامعة من خريجي كليات الآداب والعلوم ومدة الدراسة به سنتان بعدها يصبح الطالب معد للتدريس بالمدارس الثانوية . أما القسم الابتدائي فكان يلتحق به الطلاب من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية ومدة الدراسة به ثلاث سنوات يعد خلالها الطلاب للعمل كمعلمين بالمرحلة الابتدائية . (١٨)

وقد ألغى هذا القسم لكثرة أعداد خريجي القسم العالى وإمكانية تغطية الأعداد اللازمة من المعلمين للمرحلتين الابتدائي والثانوية . (١٩)

وفي نفس عام ١٩٢٩ أنشأت وزارة المعارف قسماً إضافياً للتخصيص في تربية المعاقين ملحقاً بمدرسة معلمات بولاق ، تلتحق به خريجات مدارس المعلمات لإعداد معلمات متخصصات في هذا الميدان ، وفي عام ١٩٣١ انتقلت فصول إعداد المعلم إلى معلمات شبرا ، وكان زمن الدراسة بها عامين بعد للمعلمات مباشرة ، واستمر هذا التخصص حتى عام ١٩٥٨ ، وكان يعمل المدرسون الذين يحصلون على الدبلوم الإضافية تخصص معاقين في مجال تعليم المكفوفين من أوائل الدفعة والذين يجيدون " البرايل وتيلر " في حين يدرس الآخرون للصم والمتخلفين عقلياً . (٢٠)

وفي عام ١٩٣٣ أنشئ معهداً للمعلمات بالزمالك على غرار القسم الابتدائي بمعهد التربية بعد أن زاد إقبال البنات على التعليم الابتدائي إلا أن هذا المعهد ما لبث أن ضم عام ١٩٣٧ مع القسم الابتدائي بمعهد للتربية وأصبح المعهد يضم القسم العالى فقط ، وفي عام ١٩٥٧ / ٥٦ سمي هذا المعهد بكلية البنات .

وفي عام ١٩٤٥ اضطرت وزارة المعارف إلى فتح مدارس خاصة لإعداد معلمين ومعلمات للمدارس الابتدائية نتيجة للنقص الشديد في عدد المعلمين بهذه المدارس إلى جانب تزايد أعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائي ، مدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، واشترط للقبول بها الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية . (٢١)

وفي عام ١٩٤٦ تم إعادة فتح مدرسة المعلمين العليا تحت اسم المعهد العالى للمعلمين ، حيث اقتصر على إعداد معلمى المرحلة الثانوية لمدة أربع سنوات بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية ، أما معلمى المرحلة الابتدائية فكان يتم إعدادهم بمدارس المعلمين والمعلمات الريفية التي أنشئت في عام ١٩٤٧ لإعداد المعلم الذي يمكن أن يفهم الريف ويدرك مشكلاته ويساهم في معالجتها ، وتقبل طلابها بعد انتهاء دراستهم الأولية لمدة خمس

سنوات (٢٢) ، ومدارس المعلمين والمعلمات العامة والتي كانت تقبل طلابها ممن حصلوا على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية لمدة أربع سنوات ، ثم زيدت في عام ١٩٥٢ / ١٩٥٣ إلى خمس سنوات منهم سنتان إعداديتان. (٢٣)

وفي عام ١٩٤٩ نظم معهد التربية العالي للمعلمين دراسات مسائية مستمرة للمعلمين لاطلاعهم على الاتجاهات الحديثة في التربية ، وفي عام ١٩٥٠ تم ضم المعهد إلى جامعة عين شمس وأصبحت الدراسة به سنة واحدة ، وفي عام ١٩٥١ أنشئت بالمعهد دراسات لمنح درجة الدبلوم الخاصة في التربية .

وفي عام ١٩٥٢ ونتيجة للحاجة الشديدة إلى المعلمين أعادت وزارة التربية والتعليم إحياء المعهد العالي للمعلمين تحت اسم كلية المعلمين بالقاهرة ، ثم أنشئت كلية المعلمين بأسبوط ، وكلية للمعلمات بالمنيا ، وهذه الكليات تقبل خريجي المدارس الثانوية ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات . (٢٤)

وفي عام ١٩٥٦ تحول معهد التربية العالي للمعلمين إلى كلية التربية ( جامعة عين شمس ) تقبل الراغبين من خريجي الكليات الجامعية لإعداده للتدريس بالمرحلتين الإعدادية والثانوية بعد سنة واحدة . وفي عام ١٩٦٦ ضمت كلية المعلمين بالقاهرة إلى جامعة عين شمس ، وكليتي المعلمين والمعلمات بأسبوط والمنيا إلى جامعة أسبوط . وفي عام ١٩٧٠ ضمت كلية التربية إلى كلية المعلمين العليا لتصبحا كلية واحدة تحت مسمى كلية التربية بجامعة عين شمس ( في وضعها الحالي ) .

وبذلك يمكن القول بأن إعداد المعلم في مصر قد لقي اهتماماً واضحاً بعد ثورة عام ١٩٥٢ حيث أصبحت معاهد وكليات المعلمين المسئولة عن إعداد المعلمين للمرحلتين الإعدادية والثانوية . أما معلم المرحلة الابتدائية فقد استمر يتخرج من مدارس المعلمين والمعلمات بعد دراسة مدتها ثلاث



سنوات بعد المرحلة الإعدادية ، أو سنة واحدة للممتازين من الخريجين لإعداد معلمى الصفين الخامس والسادس . (٢٥)

وفي عام ١٩٦٠ أطلق اسم دور المعلمين والمعلمات على مدارس المعلمين والمعلمات العامة والريفية ، وذلك بالقرار الوزارى رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٠ ، وحددت شروط القبول بها في الحصول على الشهادة الإعدادية العامة أو الأزهرية ، وكانت مدة الدراسة أربع سنوات زيدت إلى خمس سنوات من العام الدراسى ١٩٦٣/٦٢ ، ونتيجة لتنفيذ نظام السنوات الخمس اتجهت وزارة التربية والتعليم إلى إنشاء دراسة تربوية مدتها سنتان لحملة الثانوية العامة أو ما يعادلها وذلك لمواجهة العجز المنتظر في معلمى التعليم الابتدائي ، وقد استمرت هذه الدراسة حتى عام ١٩٦٩/٦٨ . (٢٦)

وكانت الدراسة بدور المعلمين والمعلمات عامة في الصفوف الثلاث الأولى ، ثم تنجّه إلى التخصص في الصفين الرابع والخامس ، حيث يتخصص الطالب في مادة أو مجموعة مواد في صورة تخصصات تشمل :

- التربية الدينية واللغة العربية والمواد الاجتماعية .

- الرياضيات والأعمال الزراعية للبنين والاقتصاد المنزلى للبنات .

- التربية الرياضية . - التربية الفنية - التربية الموسيقية

وفي عام ١٩٨٠/٧٩ أصبحت الدراسة بالصفين الرابع والخامس مقسمة إلى شعبتين أساسيتين ، هما : شعبة اللغة العربية والمواد الاجتماعية ، وشعبة الرياضيات والعلوم . بعد أن كانت خمسة تخصصات من قبل يدرس الطلاب في كل شعبة مجموعة من المواد التخصصية بالإضافة إلى مجموعة من المواد التربوية والتي تكون مشتركة في كل التخصصات . كما يختار الطالب مادتين فقط حسب ميوله واحتياجات كل محافظة من بين مجموعة مواد ، هى : التربية الرياضية ، التربية الموسيقية ، التربية الزراعية ، التربية الفنية ، الاقتصاد المنزلى ، الحضانه ورياض الأطفال ، تكون إحداها أساسية ، والأخرى فرعية . (٢٧)

وبذلك تكون دور المعلمين تعد الطالب كمدرس فصل في الصفوف الثلاثة . الأولى ، ومدرس مادة في الصفين الرابع والخامس إلى جانب إعداد الطالب لتدريس إحدى المواد النوعية كالتربية الرياضية أو الفنية أو الموسيقية إلى غير ذلك ، إلى جانب تخصصه الأصلي .

وتولى دور المعلمين والمعلمات عناية خاصة واهتمام كبير بإعداد طلابها مهنيًا وتربويًا وذلك بإضافة مادتي الوسائل التعليمية والتربية العملية في الصف الثالث ، حيث يلحق بكل دار مدرسة من مدارس التعليم الأساسي لتدريب الطلاب في التربية العملية على العمل كمدرس فصل ومدرس مادة المادة من خلال : ( ٢٨ )

- تخصيص يوم كامل من الأسبوع للملاحظة ودروس النقد والتدريب المنفصل .

- تخصيص ٣ أسابيع للتدريب المتصل بحيث يتدرب الطلاب على العمل في جميع الصفوف ، وعلى بعض نواحي الشؤون الإدارية والمالية ، والنشاط المدرسي .

ويعقد للطلاب امتحانات تحريرية وشفوية وعملية حيث يخصص ٣٠ % من النهاية العظمى لدرجة المادة لأعمال السنة ، ٧٠ % من الدرجة لامتحان آخر العام ( ٢٩ )

واستمرت دور المعلمين والمعلمات تعد طلابها ليكونوا معلمين بالمرحلة الابتدائية حتى صدور قانون التعليم قبل الجامعي رقم ( ١٣٩ ) لسنة ١٩٨١ الذي حدد في مادته ( ٤٧ ) أهداف دور المعلمين والمعلمات في إنها تتولى إعداد معلمى الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي ، أما معلمى الثقافة المهنية والتدريبات العملية ، فيتم إعدادها في الشعب الملحقة بالمدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث ( صناعية - زراعية - تجارية ) ومدة الدراسة بهذه الشعب سنتان دراسيتان ، ويشترط

للقبول بها الحصول على دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث .

ومع تزايد الدعوة من المؤتمرات والندوات والبحوث العلمية بضرورة تحسين مستوى إعداد المعلم والارتقاء به ، وكذلك هبوط مستوى خريج دور المعلمين والمعلمات وعدم قدرته على القيام بدوره في ظل التغيرات والتطورات العلمية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة . فقد تم تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات بالقرار رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٨ الذي نص على : (٣٠)

- وقف قبول الطلاب بالصف الأول بدور المعلمين والمعلمات اعتباراً من العام الدراسي ٨٨ / ١٩٨٩ .

- تستمر الدراسة بدور المعلمين والمعلمات طبقاً للقرار ( ٦٥ ) لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته حتى تصفية الطلبة والطالبات المقيدتين بجميع الصفوف .

- يتولى قطاع التعليم الفني بالاشتراك مع الإدارة العامة للخطة والمتابعة توفير الفصول اللازمة من التعليم الفني وتجهيزاتها في جميع مديريات التربية والتعليم بالمحافظات لاستيعاب النسبة التي كان سيقرر قبولها سنوياً بدور المعلمين والمعلمات من الطلاب الناجحين في امتحان شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي . وبذلك يمكن القول بأن إعداد المعلم منذ افتتاح المعهد العالي للمعلمين كان يتم في نوعين من المعاهد هما :

■ معاهد دون مستوى الجامعة ، وكانت تعد معلمى المرحلة الابتدائية لمدة خمس سنوات بعد المرحلة الإعدادية ممثلة في دور المعلمين والمعلمات .

■ معاهد في مستوى الجامعة ، وكانت تعد معلمى المرحلة الإعدادية والثانوية لمدة أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية ممثلة في معاهد وكليات المعلمين .

## ثانياً : تطور التدريب

لم تكن في مصر حتى بداية القرن العشرين سياسة محددة لتدريب المعلمين ، إذ كانت الكتاتيب والمدارس الأولية تمثل نسبة كبيرة من التعليم في المرحلة الأولى ، وكان الفقهاء والعرفاء يتولون القيام بها . ومع ازدياد الإقبال على المدارس الابتدائية اتجهت نظارة المعارف إلى رفع مستوى المعلمين القائمين بالعمل فعلا في المدارس الابتدائية ، وفي عام ١٩٠٢ تبين أنه من بين ٢٠٥٥ فقيه لم يكن يصلح منهم لمهنة التدريس سوى ٢٩٨ فقيها ، ومن بين ١٢٠٨ عريف لم يصلح سوى ١٧٧ عريفا فقط ، وقد كانت هذه الحالة حافزا لنظارة المعارف على تنظيم دراسات للفقهاء والعرفاء لرفع مستوهم ومساعدتهم على اختيار الامتحان الخاص بتحديد مستوى كفاءتهم وصلاحياتهم للعمل بالتدريس . (٣١)

وفي عام ١٩٠٣ كان معلما المدارس الابتدائية بنسبة ٣٥ % يحملون شهادات التعليم مما اضطر نظارة المعارف إلى افتتاح قسم بمدرسة المعلمين التوفيقية أطلق عليه دار التعليم أو السنترال لتأهيل المعلمين للتدريس . وكان خريجو هذا القسم يمنحون شهادة إجازة التدريس ، وقد ألغي هذا القسم عام ١٩١٠ بإنشاء مدرسة المعلمين الخديوية العليا . وفي عام ١٩٢٥ أنشأت الوزارة أقساماً ليلية لإعداد المعلمين ، مدة الدراسة بها سنة واحدة ، عين الناجحين فيها كمعلمي ضرورة ، وذلك للتوسع الذي حدث في المدارس الإلزامية بعد عام ١٩١٩ . (٣٢)

وفي عام ١٩٤٤ أنشأت وزارة المعارف معهد الدراسات العليا للمعلمين لتدريب معلمى المدارس الثانوية مدة الدراسة به سنتان ، يدرس فيها الطالب التربية وعلم النفس وطرق التدريس ، وقد نظم المعهد دراسات مسائية مستمرة للمعلمين في نفس السنة ليرشدهم إلى الاتجاهات الحديثة في

التربية ووسائل تطبيقها في مدارسهم . كما اتجهت الوزارة إلى أسلوب البعثات الخارجية للتدريب لمدة طويلة أو لبعض الوقت .

ومنذ عام ١٩٤٩ درجت وزارة المعارف على عقد الدورات التدريبية القصيرة للمعلمين ومديرى المدارس ، وعقدت أول حلقة دراسية بالإسكندرية لمفتشي الأقسام ومديرى المدارس ، مدتها أربعة أسابيع . ( ٣٣ )

في عام ١٩٥١ وبعد تعميم التعليم بالمرحلة الأولى اضطرت الوزارة إلى الاستعانة بأعداد كبيرة من خريجي المدارس الثانوية وخريجي المعاهد وما في مستواها للعمل في المدارس الابتدائية كمعلمين دون أن يكونوا على أى مستوى من التأهيل المهنى ، لذا قامت الوزارة بتدريب الخريجين غير المؤهلين تربوياً تدريباً سريعاً وإعدادهم إعداداً مهنياً للقيام بمهمة التدريس وفي الوقت نفسه زيادة كفاءة المدرسين القائمين بالعمل في المدارس الابتدائية من خلال دراسة صيفية لمدة شهرين أو ثلاثة شهور . ( ٣٤ )

وفي عام ١٩٥٣ عقدت الوزارة حلقة دراسية لتدريب معلمى ونظار المدارس ومفتشي الأقسام ، واتخذت الإجراءات الخاصة بإنشاء معهد الدراسات التجديدية للمعلمين مهمته تدريب المعلمين مدة تصل إلى ثمانية أسابيع لإعداد القادة .

وفي عام ١٩٥٥ أنشئت الإدارة العامة للتدريب التابعة لوزارة التربية والتعليم بالقرار الوزارى رقم (٦٣) للإشراف على تدريب المعلمين في أثناء الخدمة ، وتوجد سبعة مراكز رئيسية إلى جانب أقسام التدريب بالمحافظات التي تتناول عادة تدريب مدرس المرحلة الأولى ، بالإضافة إلى أنها تشارك في تخفيف الأعباء على المراكز الرئيسية . ( ٣٥ ) وتقوم الإدارة العامة للتدريب بالإشراف على العديد من البرامج التدريبية من بينها : ( ٣٦ )

#### ○ برامج التأهيل واستكمال التأهيل :

فمن هذه البرامج عادة لغير المؤهلين علمياً أو مهنياً ممن يلتحقون بمهنة التدريس لسد النقص الموجود بين المعلمين في مراحل وأنواع التعليم

المختلفة وتقوم عادة بالبقاء مع المعاهد والكليات الجامعية ، ومن هذه البرامج : البرامج التي تقدم لمدرس المرحلتين الإعدادية والثانوية المؤهلين تأهيلاً عالياً ولكن تنقصهم بعض القدرات في المادة كبعض فئات معلمى اللغة العربية من خريجي كليتي الشريعة وأصول الدين ، وبعض معلمى اللغة الإنجليزية والفرنسية الذين لم يكونوا قد تخصصوا أصلاً في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، ومن هذه البرامج ، البرنامج الذي عقد بكلية دار العلوم خلال عامى ١٩٨٤/٨٣ لتأهيل معلمى اللغة العربية ، وبرنامج تأهيل المعلمين في اللغة الفرنسية الذي عقد خلال الفترة من ١٩٨٣/١٠/١ حتى ١٩٨٤/٥/٣٠ . كما تقوم هذه البرامج لمدرس المرحلة الابتدائية من حملة دبلومات المدارس الثانوية الفنية لتأهيلهم تربوياً بدور المعلمين والمعلمات قبل تصفيتهما لمدة شهرين قبل بدء العام الدراسى .

#### ○ البرامج التجديدية :

تستهدف هذه البرامج تزويد المعلمين والقيادات التربوية بأحدث الاتجاهات والتطورات في مجال تخصصهم وفي مجال التربية وعلم النفس ، وتتراوح مدة الدراسة بهذه البرامج بين أسبوع وثلاثة شهور ، ومن أمثله هذه البرامج : البرنامج التجديدى لمعلمى اللغة العربية بدور المعلمين والمعلمات ، الذي عقد في ١٩٨٣/٩/٣ وحتى ١٩٨٣/٩/٨

#### ○ البرامج التوجيهية :

تستهدف هذه البرامج إعداد وتوجيه الدارسين في العمل المكلفين به بعد دراستهم ، وذلك لأدائه على أكمل وجه ، ومن أمثله هذه البرامج : البرامج التي تقدم للمعلمين المعارين للدول العربية لتعريفهم بتاريخ وجغرافية وعادات وتقاليد وثقافة وحضارة الدول الموفدين إليها ، ومدة البرنامج لا تزيد عن أسبوع ، والبرامج التي تقدم للمعلمين المعارين للدول الأفريقية والآسيوية لتدريس المواد باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية ، ومدة البرنامج شهر كامل .

### ٣- الواقع الحالي لإعداد المعلم في مصر :

بعد تطبيق التعليم الأساسي بجميع مدارس الجمهورية بداية من العام الدراسي ٨٥ / ١٩٨٦ رأت وزارة التربية والتعليم ضرورة إعادة النظر في إعداد المعلم ليتلاءم مع الصيغة الجديدة ، والارتفاع بالمستوى العلمى والتربوي له بحيث يتم إعداد معلم التعليم الأساسي ( الحلقة الأولى ) على مستوى الجامعة مثل نظرائه من معلمى المراحل الأخرى .

### أولاً : مؤسسات إعداد المعلم في مصر :

بصدور القرار الوزارى رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٨ بتصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات ووقف القبول بها اعتباراً من العام الدراسي ٨٨ / ١٩٨٩ أصبح إعداد معلم التعليم الأساسي في مصر يتم من خلال المؤسسات التالية :

- كليات التربية بالجامعات .
- كلية التربية جامعة حلوان .
- كليات التربية النوعية .

وسوف نتناول كل مؤسسة بالتفصيل فيما يلى :

#### ١ - كليات التربية بالجامعات :

بدأت تقوم كليات التربية بالجامعات بدورها القيادى في مجال إعداد المعلم إيماناً منها بضرورة إعداده على المستوى الجامعى لكل المراحل التعليمية . وذلك بعد صدور القرار الوزارى رقم (٩٦٦) بتاريخ ٩/٦/ ١٩٨٨ بإنشاء شعب للتعليم الابتدائي بها . وبموجب هذا القرار تم إنشاء شعب للتعليم الابتدائي في سبعة عشر كلية تربية ابتداء من العام الجامعى ٨٨/ ١٩٨٩ ، وقد تزايد أعداد كليات التربية التي فتحت بها هذه الشعب لتصل إلى ثلاث وعشرين كلية تربية في العام الجامعى ٩٥/ ١٩٩٦ لإعداد معلمى الحلقة الأولى من التعليم الأساسي . إلى جانب شعبة للتعليم الأساسي

( بحلقته ) بكلية التربية جامعة عين شمس ، وكلية التربية للتعليم الأساسي ببور سعيد لإعداد معلمى التعليم الأساسي بحلقته . ( ٣٧ ) وكان الغرض من إنشاء هذه الشعب بكليات التربية ما يلى :

- تأهيل الطلاب للقيام بمهام معلم الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي .

- إعداد الطلاب للتخصص في مادة أو مادتين متقاربتين للعمل بالصفوف الأخيرة من مرحلة التعليم الأساسي ابتداء من الصف الرابع والخامس .

وجدير بالذكر أن هذه الشعب أنشئت تحت مسمى التعليم الابتدائي في معظم كليات التربية ماعدا كلية التربية جامعة عين شمس ، فقد أنشئت تحت مسمى التعليم الأساسي . أما كلية التربية بفرع جامعة القاهرة بالفيوم فقد أنشئت هذه الشعبة بها بالقرار الوزاري رقم ( ٨١٩ ) بتاريخ ١٩٨٨/٨/٣ تحت مسمى شعبة التعليم الابتدائي وتعليم الكبار . وتضم كليات التربية بالجامعات الشعب الآتية :

أ - شعب للتعليم العام لإعداد معلمى الحلقة الثانية من التعليم الأساسي " الحلقة الإعدادية " ومعلمى التعليم الثانوى العام ، وذلك بجميع كليات التربية التي يصل عددها إلى ٢٧ كلية تربية بما في ذلك كلية التربية بجامعة الأزهر . وهى تعد معلمى المواد الأكاديمية المختلفة بالتخصصات اللغة العربية ، واللغات الأجنبية والرياضيات ، والمواد العلمية ( الكيمياء ، الفيزياء ، والتاريخ الطبيعي ) ، والعلوم الاجتماعية وتضم التاريخ ، الجغرافيا ، الفلسفة والاجتماع .

ب - شعب التعليم الابتدائي لإعداد معلمى الحلقة الأولى من التعليم الأساسي " الحلقة الابتدائية " بالتخصصات : اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، العلوم الاجتماعية ، العلوم ، الرياضيات .



ويوجد تخصص خامس هو اللغة الإنجليزية بكلية التربية  
جامعة عين شمس .

ويوزع الطلاب على الشعب السابقة وفقاً للدرجات الحاصل عليها  
الطالب في امتحان الشهادة الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي ، والذي  
يحدده مكتب تنسيق الجامعات . كما يوزع الطلاب على التخصصات  
المختلفة بشعب التعليم العام والتعليم الابتدائي ابتداء من الفرقة الأولى وفقاً  
لمجموع الدرجات الحاصل عليها الطالب في المادة التي سوف يتخصص  
فيها ماعدا شعبة التعليم الابتدائي بكلية التربية ببنى سويف والفيوم ، وكلية  
التعليم الأساسي ببور سعيد ، فتكون بعد الدراسة لمدة عامين . وقد فتحت  
بعض الشعب الجديدة بكلية التربية جامعة عين شمس مثل التربية الخاصة  
لإعداد معلم الفئات الخاصة ، وشعبة علم النفس ، ومن المتوقع أن يفتح  
شعب جديدة لتعليم الكبار ورياض الأطفال .

## ٢- كلية التربية جامعة حلوان :

أنشئت كلية التربية بجامعة حلوان عام ١٩٨١ بعد موافقة المجلس  
الأعلى للجامعات بتاريخ ٨/٨/١٩٨١ ، وقد تحدد الهدف من إنشائها بصدر  
القرار الوزاري رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٣ / ٨ / ١٩٨٢ بأن يتم إعداد المعلم  
تربوياً وخاصة في التخصصات النوعية مثل معلم التعليم الفني ، ورياض  
الأطفال ، والتعليم الأساسي ، ويوزع الطلاب ابتداء من السنة الأولى فيها  
على الشعب الآتية . ( ٣٨ )

- شعبة رياض الأطفال .
- شعبة المكتبات والوسائل التعليمية .
- شعباً للتعليم الفني تضم ( شعبة للتعليم الصناعي ، وشعبة للتعليم  
الزراعي ، وشعبة للتعليم التجاري ) .
- شعباً للتعليم الأساسي لإعداد معلم الصفوف من الخامس إلى التاسع  
بمرحلة التعليم الأساسي الذي يقوم بتدريس تخصصه الأكاديمي إلى

جانب أحد المجالات العملية التي يختارها الطالب ( صناعي - تجارى - زراعى - اقتصاد منزلى ) . و تضم التخصصات التالية :

(١) اللغة العربية والدراسات الإسلامية .

(٢) المواد الاجتماعية واللغة الإنجليزية .

(٣) العلوم والرياضيات .

### ٣- كليات التربية النوعية :

تقوم هذه الكليات بإعداد المعلم النوعى لتدريس إحدى المواد الآتية : التربية الفنية، والتربية الموسيقية ، والاقتصاد المنزلى ، والإعلام التربوي ، وتكنولوجيا التعليم بمرحلة التعليم الأساسى ، أو مرحلة التعليم الثانوى إذا لزم الأمر .

بدأت الدراسة بكليات التربية النوعية من العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ ، فقد تم إنشاء أربع كليات نوعيه بالقاهرة والإسكندرية ، اثنان منهما للمعلمين والآخرين للمعلمات ، كما تم تحويل بعض مقر دور المعلمين لتصبح كليات للتربية النوعية . التي بلغ عددها تسع عشرة كلية تربية نوعية تابعة لوزارة التعليم العالى موزعة على مختلف المحافظات . وتتكون كل كلية من الأقسام العلمية التالية : (٣٩)

- قسم الدراسات الفنية ، ويختص بالمقررات والمواد التخصصية التي تدرسها شعبة التربية الفنية .
- قسم الدراسات الموسيقية ، ويختص بالمقررات والمواد التخصصية التي تدرسها شعبة التربية الموسيقية .
- قسم الاقتصاد المنزلى ، ويختص بالمقررات والمواد التخصصية التي تدرسها شعبة الاقتصاد المنزلى .
- قسم الدراسات التربوية والنفسية ، ويختص بالمقررات والمواد التربوية والنفسية لجميع الشعب .

ويتم إعداد معلمى التربية الرياضية بشعبة التربية الرياضية الملحقة بكلية التربية بدمياط .

وقد جاء في لائحة كليات التربية النوعية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٥٠ بتاريخ ٩ / ١ / ١٩٩٠ أن أهداف هذه الكليات تتضمن :

- إعداد المتخصصين في المجالات النوعية السابقة وغيرها من المجالات التي تتطلبها حاجة الخدمة التعليمية في المجتمع .
  - إعداد المتخصصين في المجالات النوعية السابقة والتي تتطلبها برامج التنمية الاجتماعية .
  - رفع المستوى العلمى والمهنى للعاملين في المجالات النوعية السابقة من خلال البرامج المتنوعة .
- ويوجد بكلية التربية النوعية بالعباسية شعبة للتربية الخاصة لإعداد معلمى الفئات الخاصة ، ويشترط للقبول بها نفس شروط القبول بكليات التربية النوعية . (٤٠)

### ثانياً : سياسة القبول

يشترط لقبول الطالب في كليات التربية في مصر بمرحلتى الليسانس أو البكالوريوس مايلى :

- ١ - الحصول على شهادة الثانوية العامة بقسميها العلمى / الادبى
- ٢ - أن ينجح الطالب في الاختبارات التي تجريها كل كلية للتحقق من حسن لياقته للعمل بمهنة التدريس وما يقرره مجلس الكلية من اختبارات للقدرات .
- ٣ - أن يكون الطالب متفرغاً لمتابعة الدراسة بالكلية .
- ٤ - يجوز أن تقبل الكلية في مرحلة الليسانس أو البكالوريوس طلاباً من الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى أو ما يعادلها من الكليات أو معاهد معترف بها من المجلس الأعلى للجامعات ، وتحدد الفرقة والشعبة التي يقيد بها الطالب والمقررات التي يعفى

من دراستها في كل حالة بقرار من مجلس الكلية وذلك بعد أخذ رأى الأقسام المختصة ، ويشترط أن يتفرغ الطالب للدراسة ويسرى هذا القرار على خريجي الكلية الراغبين في الالتحاق بشعب تختلف عن الشعبة التي تخرجوا منها .

٥ - يجوز قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة من مدارس اللغات ( الألمانية / والفرنسية ) بشعبتي اللغة الألمانية واللغة الفرنسية على الترتيب بالكلية ، وذلك دون التقيد بالمجموع الكلى للدرجات وبشروط أن يكونوا حاصلين على ٦٥ % على الأقل من المجموع الكلى للغات

٦ - يجوز أن تقبل الكلية طلابا من الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية التجارية الصناعية بالفرقة الأولى للحصول على البكالوريوس في شعب التعليم الفنى والتربية بشرط حصولهم على ٧٠ % على الأقل من المجموع الكلى في المواد النظرية لامتحان الدبلوم الحاصل عليه الطالب

٧ - يجوز أن تقبل الكلية طلابا من الحاصلين على دبلوم الدراسات التكميلية الصناعية لإعداد المعلمين الصناعيين ( نظام السنوات الخمس ) بالفرقة الأولى للحصول على البكالوريوس في شعب التعليم الفنى والتربية ، بشرط حصولهم على ٧٠ % على الأقل من المجموع الكلى للدبلوم الحاصل عليه الطالب .

• يجوز للكلية أن تقبل الطلاب الحاصلين على دبلوم المعلمين والمعلمات بشرط حصولهم على ٧٠ % على الأقل من المجموع الكلى للدرجات الحاصل عليها الطالب ، وأن يكون القبول في حدود ٥ % من عدد المقبولين بالكلية بشرط حصول الطالب على إجازة دراسية إن كان موظفاً . هذا الشرط كان مطبقاً قبل تصفية دون المعلمين والمعلمات .

وجدير بالذكر أن الاختبارات الشخصية التي تعقدها كليات التربية لاختيار طلابها يشترك فيها مجموعة من الأساتذة العاملين بهذه الكليات من مختلف التخصصات .

### ثالثاً : نظام الإعداد :

يعد المعلم في مصر وفقاً لنظامين ، هما :

#### ١ - النظام التكاملي :

وهو النظام المتبع في إعداد المعلم بكليات التربية في مصر ، وكلمة تكاملي تعني أن تتلازم وتتكامل جوانب الإعداد الثلاثة :

- الإعداد الثقافي .
- الإعداد التخصصي .
- الإعداد المهني .

ليتخرج منها معلماً يصلح لمهنة التدريس . لذلك نجد الطالب في ظل هذا النظام يتلقى خلال سنوات الدراسة بالكلية الدراسات التخصصية والأكاديمية والمواد أو الدراسات المهنية التربوية بالإضافة إلى المواد الثقافية وهذا يعني أن الدراسات التربوية تسير جنباً إلى جنب مع الدراسات التخصصية منذ بداية الدراسة بالكلية .

### ويتميز هذا النظام بما يلي : (٤١)

أ- الجمع بين الجوانب الأكاديمية والجوانب المهنية والتربوية في آن واحد

ب- تهيئة الطلاب منذ التحاقهم بالكلية على حب مهنة التعليم والتمرس عليها مما يتيح أمامهم فرصة التكيف مع مهنة التدريس خلال سنوات الدراسة لأنهم يعرفون من البداية أنهم سيتخرجون مدرسين .

- ت- الموازنة بين علوم التخصص والعلوم التربوية والنفسية بما يضمن التوازن بينهما فلا تطفئ إحداها على الأخرى .
- ث- يسمح بقبول الأعداد الكافية والمناسبة للتخصصات المختلفة حسب حاجة الوزارة من هذه التخصصات .
- على الرغم من المميزات السابقة إلا أنه توجد بعض السلبيات التي تؤثر على هذا النظام فلا تحقق أهدافه المرجوة وهي كما يلي :
- أ- أن الطلاب قد ينظرون إلى المواد التربوية على أنها مواد إضافية بعكس مواد التخصص التي يعتبرونها مواد أصلية فتتال قدر الأكبر من اهتمام الطلاب .
- ب- أن الإعداد الأكاديمي للطلاب في هذا النظام لا يصل إلى نفس مستوى إعداد الطالب بالكليات الجامعية المتخصصة كالعلوم والآداب مما يؤثر على مستوى الطالب / المعلم ويعمق الفجوة بينه وبين خريجي هذه الكليات خاصة عندما يقوم بالتدريس في المرحلة الثانوية العامة التي تحتاج معلم متخصص في مادة معينة .
- ت- وجود انفصال بين علوم التخصص وبين العلوم التربوية ، فكل منهما تدرس منفصلة عن الأخرى ، فلا يتحقق التكامل المطلوب .

## ٢- النظام التتابعى :

يتلقى الطالب إعداداً تخصصياً في بعض الكليات الجامعية مثل الآداب أو العلوم أو غيرها ثم يلتحق بعد ذلك بإحدى كليات التربية لإعداده مهنيًا وتربويًا بعد دراسة لمدة عام واحد بالنسبة للطلاب المتفرغ أو عامين للطلاب غير المتفرغ . ففي نظام العام الدراسي الواحد تطلب الكليات من الملتحقين بها اجتياز الاختبار الشخصى المقرر والتعهد بالتفرغ الكامل للدراسة وحضور ٧٥ % من المحاضرات على الأقل . أما في نظام العاميين فيشترط بالإضافة للشروط السابقة ضرورة العمل بمهنة التدريس لمدة سنتين على الأقل . وتكون الدراسة مسائية .

ويتيح هذا النظام الفرصة أمام الكثيرين من خريجي الكليات الجامعية المختلفة كالزراعة والتجارة والهندسة للعمل بالتدريس في تخصصات عدة وسد العجز الذي قد ينشأ في بعض التخصصات .

ويتميز هذا النظام بأنه يعد الطالب في مادة تخصصه إلى المستوى الجامعي مدة الأربع سنوات ، ثم يتم بعد ذلك تكوينه المهني ليتمكن من العمل بالتدريس دون أن تغطي مواد التخصص أو المواد التربوية كل منهما على الأخرى .

ويثار حول هذا النظام مجموعة من النقاط والتي تمثل سلبيات ، وهي : (٤٢)

- قصر النظام عن استيفاء حاجته من الكليات الأكاديمية والتطبيقية مما يحرم التعليم من النوعيات المتميزة والذين يفضلون العمل بالمهن الأخرى هرباً من مهنة التدريس التي تحتاج إلى مشقة وجهد كبير .
- مدة الدراسة بهذا النظام والتي تتراوح بين عام دراسي وعامين يتلقى خلالها الطالب العلوم التربوية والنفسية فقط مما قد يؤثر على علوم التخصص بالنسبان نتيجة لبعده عنها خلال هذه المدة .
- ويقوم معهد الدراسات والبحوث التربوية التابع لجامعة القاهرة يقوم بإعداد الطلاب الحاصلين على مؤهلات جامعية ( الليسانس أو البكالوريوس ) تربوياً على النظام المتابعي بعد دراسة مدتها عام دراسي يقوموا بعد الحصول عليها بالتدريس في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي العام وكذلك التعليم الفني ( الزراعي والتجاري ) .

#### رابعاً : التربية العملية :

تمثل التربية العملية الجانب التطبيقي لما يدرسه الطالب داخل كليات التربية من مناهج ودراسات نظرية للمواد التربوية . لذا فإنها

تكتسب أهمية خاصة بل وتعتبر أساس الإعداد المهني للطالب المعلم كما أنها تتيح الفرصة للطالب للتعرف على واقع التعليم بالمدارس المصرية يهدف التدريب الطلابي ( التربية العملية ) بالمدارس إلى إعداد المعلم للقيام بالوظائف المهنية للتعليم فنياً وإدارياً التي تتطلبها العملية التربوية بما في ذلك توجيه التلاميذ مهنيًا وتعليميًا وإرشادهم نفسيًا وجدانيًا ورعايتهم سلوكيًا .

يبدأ تدريب الطلاب في التربية العملية من الفرقة الثالثة من التعليم العام بمعدل يوم أسبوعياً طوال العام الدراسي ، ويكون في المدارس الإعدادية الحلقة الثانية من التعليم الأساسي بينما يكون تدريب طلاب الفرقة الرابعة في المدارس الثانوية حيث يخصص يوم واحد من أيام الأسبوع لطلبة كل تخصص يتجهون فيه إلى المدارس يقضون فيها أربع حصص على الأقل وتسمى بالتربية العملية المنفصلة .

يقتصر عمل الطالب خلال فترة التربية العملية المنفصلة على زيارة بعض مدرسي المدرسة التي يتدرب فيها داخل الفصول لمشاهدة تدريسهم ومناقشة ما يشاهده ، ثم يقوم بعض الطلاب بتدريس بعض الدروس في حضور زملائهم ومناقشة ما يشاهدونه ثم يكلف كل طالب بتدريس درس أو أكثر في اليوم الذي يذهب فيه إلى المدرسة . أما بالنسبة للتربية العملية المتصلة فتكون لفترة لا تقل عن أسبوعين في النصف الثاني من العام حيث يتفرغ الطالب تماماً للتدريس بالمدرسة وينقطع خلال هذه الفترة عن الكلية .

أما بالنسبة لطلاب التعليم الأساسي بتربية عين شمس فيكون تدريب الطلاب على التدريس بمعدل يوم واحد أسبوعياً في النصف الثاني من العام الدراسي بالنسبة للفرقة الثالثة ، وفي الفرقة الرابعة يكون التدريب بمعدل يوم أسبوعياً في الفصل الدراسي الأول ولفترة متصلة لا تقل عن أسبوعين في النصف الثاني من العام . ويقوم بالإشراف على الطلاب عدد من الأساتذة في أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بواقع مشرفين اثنين لكل مجموعه من الطلاب يمثل أحدهما الجانب التربوي ، ويمثل الآخر الجانب



التخصصي . ويمكن الاستعانة ببعض موجهي المواد ومديرى أو نظار المدارس التي يتدرب فيها الطلاب . (٤٤)

وتجدر الإشارة إلى أن النسب العالمية لإعداد المعلم تتمثل فيما يلى :

- ٤٠ % للمواد التخصصية .
- ٣٨ % للمواد المهنية التربوية والنفسية والتربية العملية .
- ٢٢ % للمواد الثقافية .

#### خامساً : مدة الإعداد :

يتم إعداد الطالب / المعلم في النظام التكاملى لمدة أربع سنوات دراسية يحصل الطالب في نهايتها على شهادة الليسانس في الآداب والتربية أو البكالوريوس في العلوم والتربية لكل من شعب التعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والإعدادية والتعليم الثانوى .

وتختلف مدة الدراسة في النظام المتابعى حيث يستغرق إعداد الطالب في هذا النظام للعمل بالتدريس خمس سنوات للطالب المتفرغ وست سنوات للطالب غير المتفرغ يحصل في نهايتها على الدبلوم العامة في التربية . وفي كليات التربية النوعية فإن الطالب يقضى أربع سنوات دراسية يحصل في نهايتها يحصل على بكالوريوس في التربية في أحد تخصصات الكلية .

#### سادساً : خطة الدراسة :

تتضمن خطة الدراسة لشعبة التعليم الأساسى ( الحلقة الأولى ) بكليات التربية على دراسات عامه لجميع الطلاب بالفرقتين الأولى والثانية بالإضافة إلى مجموعة المقررات التربوية والبيئية التي يوضحها الجدول التالى :

## جدول رقم (١)

الخطة الدراسية لشعبة التعليم الابتدائي بكليات التربية

المصرية

المقرر	الفترة الأولى عدد الساعات في الأسبوع	الفترة الثانية عدد الساعات في الأسبوع	الفترة الثالثة عدد الساعات في الأسبوع	الفترة الرابعة عدد الساعات في الأسبوع
<b>المواد العامة :</b> دروس دينية لغة عربية ونظم القراءة والكتابة لغة إنجليزية ٥٠ ساعة علم مدني رياضيات	١٠	١٠	١٠	١٠
<b>المواد التخصصية :</b> تاريخ تعليم الإيماني ودراسة تعليمها فلسفة التعليم علم نفس نمو الطفل علم نفس المراهقين والفتوة والذكور فلسفة التعليم الأساسي نظم التعليم الإيماني في الدول المختلفة طرق البحث وسجلات التدريس دراسات حديثة وبنية مواد أخرى : موسيقى فنون تشجيعية تربية بدنية	١٠	١٠	١٠	١٠
<b>ملاحظات على التخصص :</b> نظم قاصر ولادة المجتمع تقويم حياة التعليم والفرساق طرق تدريس مادة الفلسفة بنية التعليم ودور المعلم فيها صحة مدنية وعلمية الطفل فنون التدريس وسائر الامتحان دور المدرسة الحديثة فلسفة التعليم الإيماني تربية عقلية	١٠	١٠	١٠	١٠
إجمالي عدد الساعات في الأسبوع	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠

**المصدر :** محمد متولي غنيمه ، : " تقويم نظم وبرامج إعداد المعلم في مصر في ضوء بعض التجارب لعالمية المعاصرة ، من دراسات المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ، ص ٥١

نلاحظ من الجدول السابق أن الطالب في الفرقتين الأولى والثانية يدرس مجموعتين من المواد الاجتماعية ، العلوم والرياضيات وتحتل ثمانى ساعات أسبوعيا . أما مجموعة المقررات التربوية تحتل ثمانى ساعات أسبوعيا في كل من الفرقة الأولى والثانية وتزيد في الفرقتين الثالثة والرابعة لتصبح ١٢ ساعة في الأسبوع . ويستغرق مقرر تعليم الكبار وخدمة البيئة بالفرقة الثالثة ثلاثة أسابيع وهو عبارة عن معسكر صيفي يتم خلال الإجازة الصيفية مرة واحدة خلال سنوات الدراسة والغرض منه إعداد الطالب لخدمة المجتمع والاشتراك في جهود محو الأمية . (٤٥)

وتختلف خطة للدراسة بكلية التربية جامعة عين شمس شعبة التعليم الأساسى عن هذا النمط السابق لإعداد المعلم ، ويوضح الجدول التالى توزيع المواد التربوية على السنوات الدراسية :

جدول رقم (٢)

الخطة الدراسية للمواد التربوية لشعبة التعليم الأساسى بكلية التربية جامعة عين شمس

الفرقة	الفصل الدراسي الاول		عدد الساعات	الفصل الدراسي الثاني		عدد الساعات
	اسم المقرر			اسم المقرر		
الاولى	مهنة التعليم ودور المعلم		٤	محنة نفسية		٤
	علم نفس الطفل		٤	محنة عامة وصحة		٤
	استراتيجية تدريس مناهج الفصل		٤	الطفل		٤
	دراسات ببلية		٤			
الثانية	طرق تدريس		٤	مناهج تعليم اساسى		٤
	فروق فردية		٣	دراسات ببلية		٤
	فلسفه واھداف لتعليم الاساسى		٤			
الثالثة	مشكلات التعليم الاساسى واتجاهات تطويره		٤	تربية وقضايا المجتمع		٤
	نذوق فن		٤	علم نفس التعلم		٣
	تدريس مصغر		١٠	زيارات ميدانية		٢
الرابعة	تكنولوجيا التعليم وإعداد الوسائل التعليمية		٤	تقويم تربوى		١٠
	إدارة مدرسية		٤	تربية عملية		٣
	تربية عملية		٤			

نلاحظ من الجدول رقم (٢) أن المقررات التربوية تدرس بواقع ٤ ساعات إسبوعياً للفرقتين الأولى والثانية ، أما في الفرقة الثالثة فيدرس الطالب نصف العام تدريس مصغر ، والنصف الآخر زيارات ميدانية لمدة ساعتين في الأسبوعة . كما يلاحظ أن الخطة الدراسية لهذه الشعبة لا تتضمن أى مقرر لتعليم الكبار .

أما خطة دراسته لشعبة التعليم الابتدائي وتعليم الكبار بكلية التربية جامعة

القاهرة فرع الفيوم يوضحها الجدول رقم (٣)

جدول رقم ( ٣ )

الخطة الدراسية لشعبة التعليم الابتدائي وتعليم الكبار بكلية التربية فرع الفيوم بجامعة القاهرة

المقرر	الفرقة الأولى	الفرقة الثانية	الفرقة الثالثة	الفرقة الرابعة
فلسفة التعليم الابتدائي	٢	-	-	-
مناهج التعليم الابتدائي	٢	-	-	-
التعليم الابتدائي وفنائها المجتمع	-	١	-	-
تعليم الكبار وطرقه	-	١	-	-
علم نفس نمو الطفل	-	٢	-	-
علم نفس تعلم الطفل	-	١+١ معمل	-	-
استراتيجيات التدريس للصغار والكبار	-	٢	-	-
تاريخ التعليم الابتدائي ومشكلاته في مصر	-	-	٢	-
تكنولوجيا التعليم والوسائل التعليمية	-	-	١+١ معلى	-
طرق تدريس مادة التخصص	-	-	١+١ تدريس	-
علم نفس الكبار	-	-	١+١ معمل	-
التربية العملية في الصفوف الأولى	-	-	٢	-
إدارة المدرسة الابتدائية	-	-	-	٢
نظم التعليم الابتدائي في الدول المختلفة	-	-	-	٢
الارشاد النفسي للصغار والكبار	-	-	-	٢
التقويم التربوي والامتحانات للصغار والكبار	-	-	-	٢
التربية العملية في الصفوف المتوسطة	-	-	-	١
اجمالي عدد ساعات المقررات التربوية	١	٨	١٢	١٢
مقررات عامة	٣٠	٢٨	-	-
مقررات التخصص	-	-	٢٢	٢١

المصدر : جامعة القاهرة ، لائحة كلية التربية فرع الفيوم ، ١٩٨٨ .

نلاحظ من الجدول رقم (٣) أن الطالب يدرس ١٧ مقرر تربوي خلال الأربع سنوات بينهم خمسة مقررات تدور حول تعليم الكبار مثل تعليم الكبار وطرقه ، علم نفس الكبار بالإضافة إلى ثلاثة مقررات تجمع ما بين الصغار والكبار مثل استراتيجيات التدريس للصغار والكبار ، الإرشاد النفسي للصغار والكبار ، التقويم التربوي والإحصاء للصغار والكبار .

وتعتبر هذه الشعبة أحد المصادر التي يتخرج منها معلم الكبار إلى جانب طلاب الدبلوم المهنية تخصص تعليم الكبار بكلية التربية جامعة عين شمس والتي بدأت الدراسة بها عام ١٩٩١/٩٠ مع مجموعة أخرى من التخصصات مثل التربية الخاصة ، وعلم النفس المدرسي والإدارة المدرسية وغيرها من الدبلومات المهنية ويوضح الجدول رقم (٤) الخطة الدراسية لشعبة التعليم الأساسي بكلية التربية جامعة حلوان .

#### جدول رقم (٤)

توزيع المقررات الدراسية لشعبة التعليم الأساسي بكلية التربية جامعة حلوان

الملاحظات	دورة الأولى	دورة ثانية	دورة ثالثة	دورة رابعة	ملاحظات
مقررات تخصصية تماثل تلك الخاصة بـ	١١	١٠	١٠	١١	مقررات تخصصية تماثل تلك الخاصة بـ
مقررات أساسية:	١	١	١٠٠٧	١	مقررات أساسية:
زراعي - صناعي - تجاري - اقتصادي					زراعي - صناعي - تجاري - اقتصادي
مقررات ثقافية:					مقررات ثقافية:
التربية الاسرية ، الفقه ، الرياضيات ، الموسيقى ، اللغة الانجليزية ، اللغة العربية ...	١٥	١٠٠٩			التربية الاسرية ، الفقه ، الرياضيات ، الموسيقى ، اللغة الانجليزية ، اللغة العربية ...
مقررات تخصصية:	-	١	١٠٠١		مقررات تخصصية:
تطوير الفكر التربوي	-				تطوير الفكر التربوي
وسائل التدريس	-				وسائل التدريس
علم نفس النمو	-				علم نفس النمو
مبادئ الطفولة والزمن - قصصه	-				مبادئ الطفولة والزمن - قصصه
نظام التعليم في مصر ( دبلوم الاساتذة )	-				نظام التعليم في مصر ( دبلوم الاساتذة )
علم نفس تطبيقي	-				علم نفس تطبيقي
طرق تدريس المناهج	-				طرق تدريس المناهج
الاصول الاجتماعية وعملانية التربية	-				الاصول الاجتماعية وعملانية التربية
القياس النفسي وعلم النفس الاجتماعي	-				القياس النفسي وعلم النفس الاجتماعي
التربية الجنسية	-				التربية الجنسية

نلاحظ من الجدول رقم ( ٤ ) اهتمام الخطة الدراسية بجامعة حلوان بتدريس أحد المجالات العملية للطالب التي يقوم باختيارها حتى يتمكن بعد ذلك من تدريسها بمدارس التعليم الأساسي .

#### سابعاً : نظام الدراسة :

تسير كليات التربية في مصر على نظام الفصلين الدراسيين حيث يقسم العام الدراسي إلى فصلين دراسيين يدرس فيهما الطالب بعض المقررات حيث توزع المقررات الدراسية التي كان يدرسها الطالب في ظل السنة الدراسية على فصلين دراسيين وتعتبر كل المقررات إجبارية على الطالب حيث لا تفتح له فرصة الاختيار كما هو معمول به في الدول المتقدمة مثل إنجلترا ورومانيا .

ينقل الطالب من الفرقة المقيد بها إلى الفرقة الأعلى بعد أدائه للامتحان الذي يعقد في نهاية كل فصل دراسي والنجاح في جميع مقررات الفصلين الدراسيين بهذه الفرقة ، وإذا كان راسباً فيما لا يزيد عن مقررين من فرقته أو فرقة أدنى . ويمكن للطالب دخول دور ثان في أى عدد من المواد بشرط أن ينجح في جميع المواد التي رسب فيها بالإضافة إلى مقرر اللغة الأجنبية الإضافية بالنسبة للفرقتين الأولى والثانية فقط . ويؤدي الطالب الامتحان فيما رسب من مقررات مع طلاب الفرقة التي يدرس بها . (٤٦)

أما طلاب الفرقة النهائية الذين يرسبون فيما لا يزيد على مقررين فيعقد لهم دور ثان في شهر نوفمبر من كل عام ، وإذا تكرّر رسوبهم امتحنوا فيما رسبوا فيه مع طلاب الفصل الدراسي الذي يدرس هذا حتى يتم نجاحهم فيما رسبوا فيه . (٤٧)

#### ثامناً : طرق التدريس :

تعتبر الطريقة التقليدية للتدريس هي الطريقة المتبعة في معظم كليات التربية التي تتمثل في المحاضرات التي تعتمد على الحفظ والتلقين .

وتجدر الإشارة إلى أن طلاب شعبة التعليم الأساسي بكلية التربية جامعة عين شمس يدرسون تدريس مصغر ، وهذه الطريقة تعتمد على التدريس لمجموعة صغيرة من الطلاب لا يتجاوز عشرة طلاب حيث يكلف الطالب فيه بأداء مهارة معينة ، والوقت المخصص للتدريس لا يتعدى عشر دقائق غالباً ، وتعتمد هذه الطريقة على توفر الإمكانيات التكنولوجية التعليمية كالتسجيل بالفيديو ، والدائرة التلفزيونية المغلقة وغير ذلك . ويعتبر التدريس المصغر الذي يتم بالكلية بمثابة تدريب طلاب الكلية على التدريس ، ويستغرق فصل دراسي واحد قبل حضورهم التربية العملية .

#### ٤- واقع تدريب المعلم أثناء الخدمة :

بالنسبة لتدريب المعلم في أثناء الخدمة فإن الإدارة العامة للتدريب تقوم بتقديم برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي إلى جانب البرامج التدريبية الأخرى التي سبق ذكرها ، وذلك في إطار المشروع القومي لرفع المستوى العلمي والمهني للمعلم ، فقد قامت كليات التربية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، والمركز القومي للبحوث التربوية ، ووزارة الإعلام بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات في ١٠/٣/١٩٨٣ باعتماد هذا البرنامج واللائحة الخاصة به ، وذلك للارتقاء بمستوى الكفاية الوظيفية لمعلمي التعليم الابتدائي العاملين بالفعل بمدارس التعليم من خريجي دور المعلمين والمعلمات نظام السنوات الخمس ، والارتقاء بمستوى تأهيلهم إلى المستوى الجامعي قبل حلول عام ٢٠٠٠ . وكانت وراء التفكير في هذا المشروع دوافع ، أهمها : (٤٨)

١ - أن الارتفاع بمستوى تأهيل معلم المرحلة الأولى يتمشى مع الاتجاهات العالمية التي تتأدى بتوحيد مصادر الإعداد .

٢ - أن الكثير من تقارير التوجيه والمتابعة قد أظهرت أن إعداد معلم المرحلة الابتدائية في دور المعلمين والمعلمات لا يحقق تخريج المعلم ذي المستوى الثقافي المناسب .

٣ - استمرار العجز في أعداد معلمي المرحلة الابتدائية نتيجة الزيادة المضطردة في أعداد المقبولين بالمدرسة الابتدائية مما كان يضطر الوزارة إلى تعيين معلمين غير مؤهلين .

وفي العام الجامعي ١٩٨٤/٨/٣ بدأ تنفيذ برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي في كلية التربية جامعة عين شمس حيث التحق بالبرنامج حوالي ٥٨٠٠ دارس يتم تأهيلهم باستخدام أسلوب للتعليم عن بعد ، وفي عام ١٩٨٥/٨/٤ تم قبول ٣٠٠٠ دارس ، كما قامت سبع كليات أخرى بتنفيذ البرنامج إلى جانب كلية التربية جامعة عين شمس ، وامتد البرنامج بعد ذلك ليشمل إحدى عشرة كلية تربية موزعة على جامعات محافظات الجمهورية ، وبلغ عدد الدارسين في العام الدراسي ٨٧ / ١٩٨٨ نحو اثنين وأربعين ألف معلم ومعلمة . (٤٩)

ولقد مر المشروع عند تنفيذه بأربعة مراحل أساسية بغرض تحقيق الهدف من البرنامج وهو رفع المستوى العلمي والمهني لمعلمي الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي إلى المستوى الجامعي التربوي ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف ما يلي : (٥٠)

١ - إنماء قدرة الدارس على القيام بوظائفه كمعلم في الحلقة الابتدائية سواء كمعلم في الصفوف الأربعة أو كمعلم مادة في الصفين الخامس والسادس بالإضافة إلى مساهمته في الأنشطة التعليمية والتربوية ، والنواحي الإدارية بالمدرسة .

٢ - إنماء الدارس على النمو العلمي والمهني والوظيفي .

٣ - إنماء قدرة الدارس على القيام بدور فعال في تطوير التعليم وتحديثه والارتقاء بمستوى مهنة التعليم .

٤ - إنماء قدرة الدارس على القيام بدور فعال في تطوير بيئته ومجتمعه .

ونظام الدراسة بالبرنامج كالأتي :



١ - تكون الدراسة في البرنامج لمدة تعادل أربع سنوات جامعية على اعتبار أن السنة الجامعية ثلاثون أسبوعاً .

٢ - تكون الدراسة على نظام الفصول الدراسية . وينقسم العام الدراسي إلى فصلين دراسيين مدة كل منهما أربعة أشهر بالإضافة إلى فصل الصيف لمدة شهرين ، وذلك على النحو التالي :

- أ - الفصل الدراسي الأول يبدأ في أكتوبر ، وينتهي في آخر يناير
  - ب - الفصل الدراسي الثاني يبدأ في منتصف فبراير وينتهي في يونيو
  - ج - فصل الصيف يبدأ في أول يوليو ، وينتهي في آخر أغسطس
- وتتضمن خطة الدراسة نوعين من المقررات : (٥١)

#### النوع الأول :

مقررات عامة يدرسها جميع الدارسين ، وتهدف إلى رفع مستوى الإعداد الثقافي العام للمعلم ومستواه الوظيفي للعمل كمعلم في الصفوف الأربعة الأولى ، إضافة إلى المقررات التربوية والنفسية اللازمة للعمل في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي .

#### النوع الثاني :

مقررات تخصصية ، وتؤهل المعلم للتدريس للصفين الخامس والسادس من التعليم الأساسي كمعلم مادة أو مجموعة مترابطة من المواد في إحدى الشعبتين

١ - لغة عربية ، وتربية دينية ، ومواد اجتماعية .

٢ - رياضيات ، وعلوم .

وقد تم تأليف عدد كبير من الكتب للمستويات الأربعة بالبرنامج إلى جانب ما تم إنتاجه من حلقات إذاعية وتلفزيونية لكل مستوى دراسي بلغت ٢٥٠ حلقة تلفزيونية ، ٢٥١ حلقة إذاعية كالتالي :

#### • البرامج التلفزيونية :

المستوى الأول : ٤٩ حلقة ، المستوى الثاني ٥١ حلقة ، المستوى الثالث ٧٤ حلقة ، المستوى الرابع ٧٦ حلقة .

### • البرامج الإذاعية :

المستوى الأول : ٥١ حلقة ، المستوى الثاني ٤٦ المستوى الثالث ٧٩ حلقة ، والمستوى الرابع ٧٥ حلقة .

تُبث هذه البرامج على القناة الأولى حلقتين ، والقناة الثانية أربع حلقات أسبوعياً ، ومدة كل حلقة نصف ساعة ، أما البرامج الإذاعية فتُبث يومياً لمدة نصف ساعة بواقع برنامجين مدة كل منهما ١٥ دقيقة .

ويتم التسجيل كل من البرامج الإذاعية والتلفزيونية في الإدارة العامة للوسائل التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم بمنشأة البكري ، وذلك بالتعاون مع اتحاد الإذاعة والتلفزيون والوزارة ، ويتم إنتاج جميع البرامج المقدمة بالبرنامج تحت إشراف لجنة يشترك فيها ممثلون من الإذاعة والتلفزيون ، وكليات التربية والوزارة . (٥٢)

من البرامج التدريبية التي أنجزتها الإدارة العامة للتدريب ( التي تمثل المستوى المركزي ) خلال العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ حوالي ١٨١٠ شارك فيها ١٥٧٦٨ معلماً وموجهاً ، وبلغت أعداد البرامج التدريبية في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ حوالي ١٦٥ شارك فيها ١٧٥٢١ دارساً ، شارك في إعداد وتنفيذ هذه البرامج إلى جانب أخصائي المواد بالإدارة العامة للتدريب وأخصائي المواد بالوزارة من مستشاري وموجهي العموم العاملين ببعض الإدارات المتخصصة بالديوان العام للوزارة . (٥٣)

وعلى المستوى المحلي تقوم إدارات وأقسام التدريب بالمديريات والإدارات التعليمية بتخطيط وتنفيذ البرامج المحلية التي تخدم المديريات ، والإدارات التعليمية التابعة لها بالتعاون مع الأجهزة المختصة والموجهين ، وقد استعانت وزارة التعليم بخبرات هيئات التدريس بكليات التربية والجامعات في وضع وتنفيذ الكثير من البرامج التدريبية بها .

ومن الجهود الواضحة في مجال تدريب المعلم في أثناء الخدمة ما تقوم به الوزارة لإيفاد المعلمين للخارج . فقد وضعت خطة مع بداية العام الدراسي ١٩٩٥/ ٩٤ لتدريب المعلمين في الخارج ، مدة البعثة أربعة أشهر على الجديد في التربية وطرق التدريس الحديثة وكيفية استخدام التكنولوجيا المطورة كأدوات تعليمية معينة . وقد تم في إطار إيفاد المعلمين في بعثات للتدريب خارج البلاد والاطلاع على نظم التعليم في الدول الأجنبية ، وحضور حلقات دراسية أو مؤتمرات أو ندوات في ميادين علمية مختلفة ما يلي : (٥٠)

- إيفاد ٧٠٢ مبعوث إلى المملكة المتحدة خلال عامي ١٩٩٤ / ٩٣ و ١٩٩٥ / ٩٤ للتدريب في مجالات تدريس الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية .

- إيفاد ٢٠ مبعوث إلى فرنسا للتدريب على تدريس اللغة الفرنسية .
- إيفاد ٢١٧ مبعوثاً إلى جامعات الولايات المتحدة للتدريب في مجالات تدريس الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية .

من العرض السابق لهذا الفصل يمكننا القول بأن إعداد المعلم في مصر قد أحرز تقدماً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث تبذل الجهود في سبيل تطوير إعداده ، وكذلك تدريبه إلا أنه مازال يعاني من بعض السلبات أو المشكلات التي سوف تعرض لها الفصول التالية.

## هوامش الفصل ومراجعته

- (١) كلية التربية ، ملخص التقرير النهائي للبحث الذي قامت به كليات التربية جامعة عين شمس بتكليف خاص من وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي ، مجلة كلية التربية ، العدد الرابع ( الجزء الأول ) ، ١٩٨١ ، ص ٥١ .
- (٢) جمال أبو الوفا ، "دراسة ميدانية للتعرف على أهم المشكلات التي تواجه معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات بـ ج.م.ع" ، من بحوث مؤتمر التعليم الأساسي حاضره ومستقبله ، المنعقد بكلية التربية جامعة طنطا في الفترة من ١٣ - ١٤ أبريل ١٩٩٧ ، طنطا ١٩٩٧ ، ص ٢٤ .

(٣) محمد الهادي عفيفي وسعد مرسى أحمد ، قراءات في التربية المعاصرة ، ( القاهرة : عالم الكتب ، بدت ) ، ص ٨٩ .

(٤) راجع في هذا الصدد مايلي :

- اليونسكو ، إعداد معلم التعليم الأساسي في الدول العربية ، الحلقة الدراسية الرابعة حول اتجاهات التجديد في مجال إعداد تدريب معلم التعليم الأساسي في الدول العربية ، المنعقدة في القاهرة من ١٧ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٢٥ - ٢٨ .

- أحمد عبد الرحمن النجدي ، " أثر مقرر علوم البيئة على نتيجة الاتجاهات نحو البيئة وتحصيل بعض المفاهيم البيئية لدى المعلمين أثناء الخدمة " ، من بحوث المؤتمر العلمي الثالث لإعداد المعلم - التراكيمات والتحديات ، المنعقد في الفترة من ١٥ - ١٨ يوليو ١٩٩٠ ، المجلد الثالث ، الإسكندرية ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، ١٩٩٠ ص ١٢٢٢ .

(٥) إرجع إلى :

- حنفي محمود امام ، " تطوير إعداد المعلم - رؤية كلية التربية جامعة أسيوط " ، من ورشة العمل التحضيرية (٢٩) للمؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، المنعقد في القاهرة ١٩٩٥ ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٥ ، ص ١٦ .

- أبو صالح أحمد الألفي ، " ورقة عمل حول المعلم - اختياره - رعايته - تكريمه " ، من ورشة العمل التحضيرية ( ٢٩ ) للمؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ، ص ٨-٩ .

- شاكر محمد فتحى وآخرون ، " تطبيقات عالمية معاصرة لمنظومة إعداد المعلم في ضوء ثورة المعلومات " ، من بحوث مؤتمر كليات التربية في الوطن العربي في عالم متغير ، المنعقد في كلية التربية في الفترة من ٢٣ - ٢٥ يناير ١٩٩٣ ، القاهرة ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧٥ .

(٦) شاكر محمد فتحى وآخرون ، تطبيقات عالمية معاصرة لمنظومة إعداد المعلم ، في ضوء ثورة المعلومات ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ . ١٨٨ .

(٧) المرجع السابق ص ١٨٢ .

(٨) على صالح جوهر ، " مقترحات حول تطوير إعداد المعلم في مصر " ، من ورشة العمل التحضيرية ( ٢٩ ) للمؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٩) عبد الله بيومى ، " تطوير نظام إعداد معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي لتحقيق متطلبات إعداد معلم الكبار " ، من دراسات المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(١٠) راجع ما يلي :

- محمد أحمد ناصف " نموذج مقترح لإعداد معلم المدرسة الثانوية العامة في ضوء الخبرة الألمانية " من دراسات المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(١١) :بيل عبد الخالق وسيد سالم ، " نموذج مقترح لإعداد معلم التعليم الثانوى في مصر في ضوء تجربة اليابان " ، من دراسات المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

- لليونسكو ، إعداد معلم التعليم الأساسى في الدول العربية " ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .  
(١١) سعد مرسى أحمد وشكرى عبس حلمى ونادية جمال الدين ، تاريخ للتعليم في مصر ، ( القاهرة : كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ / ١٩٨٨ ) ، ص ٣٧٨ .

(١٢) وهيب سمعان ، تطور إعداد معلمى المرحلة الأولى " ، صحيفة للتربية ، السنة الثانية عشرة ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦١ ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(١٣) سيف الدين فهمى ، المنهج في التربية المقارنة ، ( القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ ) ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(١٤) محمد محمد سكران ، تجربة إعداد معلم التعليم الابتدائى بكليات التربية في مصر - دراسة استطلاعية " من بحوث مؤتمر إعداد المعلم في ضوء استراتيجية تطوير التعليم ، المنعقد في كلية التربية جامعة المنيا ، ١٩٩٠ ، ص ١٧٠ .

(١٥) عوض توفيق وآخرون ، إعداد وتدريب المعلمين منذ عام ١٨٨٢ وحتى الوقت الحاضر - دراسة توثيقية ، ( القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية ١٩٨٥ ) ، ص ٨ - ٩ .

(١٦) محمد متولى غنيمه ، " تقويم نظم وبرامج إعداد المعلم في مصر في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة " ، من دراسات المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(١٧) منير عطا الله سليمان ورشدى لبيب ومحمود عبد الرازق شفيق ، تاريخ ونظام التعليم في ج.م.ع ، ( القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ ) ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(١٨) جامعة عين شمس ، دليل كلية التربية ، ١٩٨٩ .

(١٩) أحمد حسن عبيد ، فلسفة النظام التعليمى وبنية السياسة التربوية ، ط ٢ ، ( القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ ) ، ص ٢٧٢ .

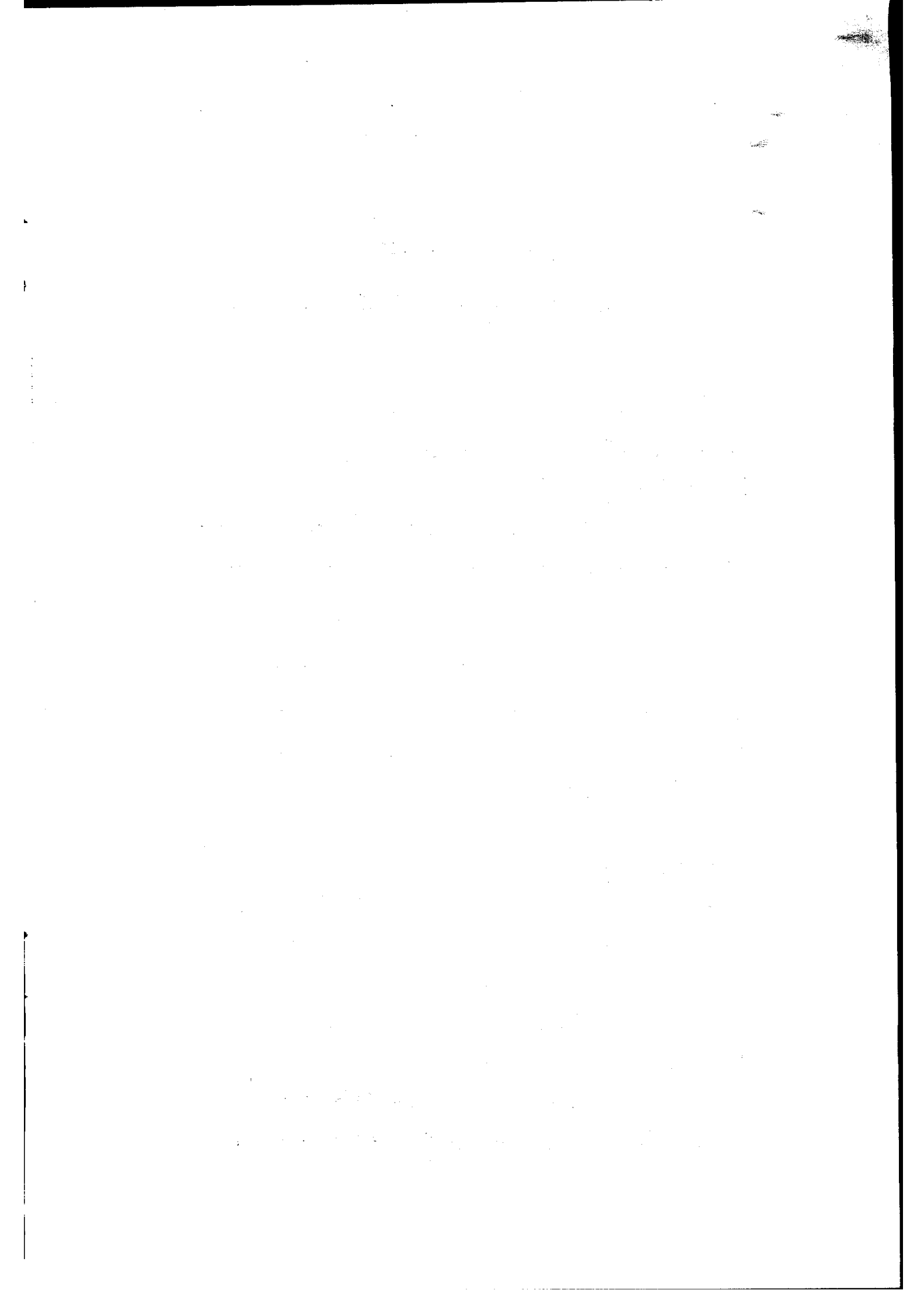
(٢٠) سميرة أبو زيد عبده نجدى ، " برنامج مقترح لإعداد معلم التعليم الأساسى للمعوقين بكلية التربية ، من بحوث المؤتمر العلمى الثانى لإعداد المعلم : التراكمات والتحديات ، مرجع سابق ، ص ١٠٤٢ .

(٢١) شوقى ضيف ، " معلم المدرسة الابتدائية ، فصل من كتاب فلسفة التعليم الابتدائى وتطبيقاته ، عبد الغنى عبود وآخرون ، ( القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٢ ) ، ص ٤٨٢ .

(٢٢) عطيه على نرج ، دراسة مقارنة في إعداد معلم المرحلة الابتدائية في مصر وإنجلترا وأمريكا ، رسالة ماجستير غير منشوره مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٦٤ - ٦٦ .

- (٢٣) وهيب سمعان ، " تطور إعداد معلمى المرحلة الأولى " ، صحيفة التربية ، السنة ١٣ ، العدد الرابع ، مايو ١٩٦١ ، ص ٦٨ .
- (٢٤) جامعة عين شمس ، دليل كلية التربية ، مرجع سابق .
- (٢٥) سيف الدين فهمى ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ - ٣٠٦ .
- (٢٦) مصطفى كمال حلمى ، " حركة التعليم في مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل وبعض مبادئ واتجاهات الإصلاح " ، الكتب السنوي في التربية وعلم النفس ، المجلد الثالث ، ( القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ ) ، ص ٢٩١ .
- (٢٧) نبيل أحمد عامر وشاكر محمد فتحى ومحمود وعابدين ، التعليم الابتدائي: مشكلاته واتجاهات تطويره ، طبعة تجريبية ، ( القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٧ / ٨٦ ) ص ١٥٥ .
- (٢٨) منير عطا الله سليمان ، إدارة التعليم وتنظيمه في ج.م.ع " ، فصل من كتاب نبيل أحمد عامر وآخرون مقدمة في التربية المقارنة ، ( القاهرة : كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ ) ص ٤٠٤ .
- (٢٩) محمد طه حنفي ، إعداد المعلم وتدريبه في ج.م.ع " ، فصل من كتاب شاكر محمد فتحى وآخرون التربية المقارنة : الأصول المنهجية والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر ، ( القاهرة : بيت الحكمة للإعلام والنشر ، ١٩٩٦ ) ، ص ٣٥٤ .
- (٣٠) محمد متولى غنيم ، " تقويم نظم وبرامج إعداد المعلم في مصر في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة " ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .
- (٣١) محمد الصائم عثمان ، تطوير نظام تدريب معلم التعليم الابتدائي في أثناء الخدمة في السودان على ضوء خبرات مصر وإنجلترا ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة : ١٩٩١ ، ص ١١٧ - ١١٨ .
- (٣٢) شوقي ضيف ، " معلم المدرسة الابتدائية " ، فصل من كتاب فلسفة التعليم الابتدائي وتطبيقاته ، مرجع سابق ، ص ٤٧٢ - ٤٧٤ .
- (٣٣) مرفت صالح ناصف ، معلم المرحلة الأولى من التعليم في ج.م.ع ، فصل من كتاب عبد الغنى عبود وآخرون من التعليم في المرحلة الأولى واتجاهات تطويره ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٤ ) ، ص ١٩٩ .
- (٣٤) سيف الدين فهمى ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .
- (٣٥) عوض توفيق وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ .
- (٣٦) مرفت صالح ناصف ، " معلم المرحلة الأولى من التعليم في ج.م.ع " ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .
- (٣٧) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تطور التعليم في ج.م.ع ٩٤ / ١٩٩٦ ، ( القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٦ ) ، ص ٩٦ .
- (٣٨) جامعة حلوان ، لائحة كلية التربية ، ١٩٨٢ / ١٩٨١ .

- (٣٩) وزارة التعليم العالي ، القرار رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩ / ٢ / ١٩٩٠ ، بشأن إصدار اللائحة الداخلية لكليات التربية النوعية ، ( القاهرة : وزارة للتعليم العالي ١٩٩٠ ) المادة ( ٢ ) .
- (٤٠) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تطور التعليم في ج.م.ع ٩٤ / ١٩٩٦ ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .
- (٤١) نبيل عبد الخالق متولى وسيد سالم موسى ، " نموذج مقترح لإعداد معلم التعليم الثانوى في مصر في ضوء تجربة اليابان " ، من دراسات المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
- (٤٢) المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٥ .
- (٤٣) حسين بشير وشاكر محمد فتحى وهام بدروى ، نظم وبرامج إعداد المعلم في بعض الدول العربية والأجنبية : دراسة مسحية مقارنة ، ( سلطنة عمان : لجنة التوثيق والنشر ، ١٩٩٤ ) ، ص ١١٧ .
- (٤٤) جامعة عين شمس ، لائحة كلية التربية ، ١٩٩٦ ، ص ٧ - ٨ .
- (٤٥) عبد الله بيومى ، " تطوير نظام إعداد معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسى لتحقيق متطلبات إعداد معلم الكبار " ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- (٤٦) حسين بشير وشاكر محمد فتحى وهام بدروى ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .
- (٤٧) المرجع السابق ، ص ١١٠ .
- (٤٨) الحلقة الدراسية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .
- (٤٩) المركز القومى للبحوث التربوية ، تطور التعليم في ج.م.ع لعامى ٨٦ / ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٣ ، ١٤٤ .
- (٥٠) فؤاد أحمد حلمى ، معلم الصفوف الثلاثة الأولى بالمرحلة الابتدائية " ، من دراسات المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .
- (٥١) الحلقة الدراسية ، ص ٣٨ ، ٣٩ .
- (٥٢) المرجع السابق ، ص ٣٩ ، ٤٠ .
- (٥٣) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تطور التعليم في ج.م.ع لعامى ٩٤ / ١٩٩٦ ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .
- (٥٤) المرجع السابق ، ص ١١٠ .





## الفصل السادس

### مشكلات التعليم الأساسي في مصر

إن التعليم الأساسي بحلقتيه الابتدائية والإعدادية يمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها النظام التعليمي ، وكلما كانت هذه القاعدة قوية كلما كان النظام التعليمي جيد وحقق الأهداف المناط به تحقيقها ، إلا أن الواقع يشير إلى أن مرحلة التعليم الأساسي تعاني من بعض المشكلات ، الأمر الذي يترتب عليه عدم كفاءة النظام التعليمي في تحقيق أهدافه ، وسوف نتناول أهم هذه المشكلات بالتفصيل فيما يلي

أولا : مشكلة مفهوم التعليم الأساسي وأهدافه :

إن النظرة الفاحصة لكل من مفهوم وأهداف التعليم الأساسي في مصر توضح أن كل منهما مازال قاصرا عن الرؤية الموسعة للتربية الأساسية الذي نادى بها الإعلان العالمي حول التربية للجميع ، ولعل أبرز جوانب القصور تتمثل فيما يلي : (١)

١ - ففي الوقت الذي يقتصر فيه التعليم الأساسي في مصر بمفهومه وأهدافه على تعليم الأطفال في الفئة العمرية من ٦ - ١٤ سنة ، نجد أن الرؤية الموسعة للتربية الأساسية تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير ، حيث لا تركز على الأطفال فقط ، بل تهتم باليافعين والراشدين الذين حالت ظروفهم دون التعليم للوصول بهم إلى مستوى من التعليم والحفاظ عليه ، كما تمنح الأولوية القصوى لضمان توفير التربية للفتيات والنساء وتحسين نوعيتها ، وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن على نحو فعال ، كما تولي عناية خاصة بأن لا تقاسى الفئات التي لا تلقى خدمات كافية مثل

الفقراء وأطفال الشوارع والأطفال العاملين وسكان الريف والأماكن النائية من أى تميز في الانتفاع بفرص التعليم ، وبذلك نجد أن التربية الأساسية شملت جميع الفئات بالعناية والاهتمام ، بينما نجد أن مفهوم للتعليم الأساسي ركز فقط على إتاحة الفرص المتكافئة للأطفال في الريف والحضر على السواء ، إلا أنه لم يتطرق للفئات الأخرى التي حُرمت من التعليم نتيجة ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو غير ذلك ، والتي ركزت عليها أهداف التربية الأساسية .

٢ - أن التعليم الأساسي بمفهومه وأهدافه وفي ضوء الرؤية الموسعة للتربية الأساسية ، لم يضع الضمانات الكفيلة التي تمكن المتعلمين من الوصول إلى أقصى إمكاناتهم وتحقيق مستوى مقبول من الإنجاز التعليمي ، بينما نجد أن التربية الأساسية تركز على التعليم الفعلي والتحصيل ، وليس على مجرد الالتحاق بالدورات الدراسية المنظمة ، والمواظبة على المشاركة فيها ، الحصول على الشهادات وبذلك لا تركز على التوسع الكم في التعليم دون الاهتمام بالإنجاز العلمي

٣ - أن التعليم الأساسي بمفهومه وأهدافه ركز على بيئة المتعلمين من ناحية ارتباط لتعليم بحياتهم وواقع بيئاتهم ، والمعارف والمهارات التي ينبغي تزويد كل تلميذ بها لكي يكون مواطناً منتجاً ، ولكن من جهة أخرى أهمل جوانب أخرى لا يتحقق التعليم بمعزل عنها كال تغذية والرعاية الصحية ، بينما أكدت الرؤية الموسعة للتربية الأساسية أن من أهدافها تعزيز بيئة المتعلمين توفير كل ما يحتاجونه من الدعم البدني والوجداني ؛ لتمكينهم من المشاركة الفعالة في ما يتلقونه من تعليم والإفادة منه .

٤ - إن التعليم الأساسي بمفهومه وأهدافه يركز على نطاق ضيق للتعلم وهو البرامج الدراسية التي تقدم للأطفال داخل المدرسة ضمن إطار زمني محدد ، بينما نجد أن التربية الأساسية من أهدافها توسيع نطاقها ووسائلها ، وذلك

من خلال البرامج التعليمية الإضافية التي يمكن أن تسهم في تأمين حاجات التعليم الأساسية لأولئك الأطفال الذين يكون فرص التحاقهم بالمدارس النظامية محدودة أو غير متوافرة ، بشرط أن يكون لهذه البرامج نفس معايير ومستويات التعليم المطبقة في المدارس وأن تحظى بدعم كاف ، وإذا كانت التربية الأساسية لم تقتصر على الأطفال فقط ، بل شملت اليافعين والراشدين ، لذلك فإنها تهتم بتلبية حاجات التعلم الأساسية لهم بواسطة أنظمة تربوية متعددة .

وإذا كان ما سبق يعتبر ابراز لأهم جوانب القصور في كل من مفهوم التعليم الأساسي وأهدافه ، وذلك في ضوء الرؤية الموسعة للتربية الأساسية ، فإن هناك أيضاً مشكلات مرتبطة بكل من مفهوم وأهداف التعليم الأساسي في مصر ، والتي تعوق التنفيذ الفعلي لتلك الأهداف ، والتي تتمثل فيما يلي :

- أن وضوح أهداف التعليم الأساسي لدى القائمين على إدارته بدءاً من المستوى القومي وانتهاءً بالمستوى الإداري ( المدرسة ) يعتبر أحد الركائز الأساسية لحسن تنفيذ هذه الأهداف وجود ثمة معايير ينبغي توافرها في الأهداف الجيدة ، ومن أهم هذه المعايير أن تتم مشاركة جميع الأفراد المعنيين في وضع هذه الأهداف وأن تكون واقعية وممكنة التحقيق ، وأن تكون محددة وقابلة للقياس ، بمعنى أن تتضمن الأهداف جداول زمنية لتحقيقها .<sup>(٢)</sup> وبالنسبة لواقع التعليم الأساسي في مصر ، فقد أوضحت نتائج كثير من الدراسات قصور النظام الإداري ، وعدم وعيه بأهداف وفلسفه التعليم الأساسي .<sup>(٣)</sup>

حيث يلاحظ أن إدارة التعليم الأساسي بوجه خاص ، والإدارة التعليمية بوجه عام يغلب عليها التخلف الواضح في مفهومها عن وظائف إدارة التعليم الأساسي ، والقصور الشديد في أساليب ممارسة تلك الوظائف ، وأوضح دليل على ذلك ، وجود إدارة للتخطيط في كل مديرية تعليمية وقسم في كل إدارة

تعليمية ، ولكن مفهوم التخطيط للقائم فعلا لا يخرج عن مفهوم إعداد الموازنة التي تعد لفترة قادمة وأوجه الاتفاق للاعتمادات المالية المقررة . (٤) كما أن التخطيط للتعليم الأساسي على المستوى القومي والذي يحدث من خلال الإدارة المركزية للتعليم الأساسي لا يخرج عن التخطيط للقوى العاملة وإعداد الموازنة وهذا يعنى قصور في وضوح أهداف التعليم الأساسي لدى القائمين على إدارته على المستويين القومي والاقليمي ، وهذا يدل على عدم اشتراك هؤلاء الأفراد في وضع هذه الأهداف وصياغتها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك قصوراً أيضاً في وضوح هذه الأهداف لدى القائمين على إدارته في المستوى الإجرائي ( المدارس ) ، حيث أكدت كثير من الدراسات أن مفهوم التعليم الأساسي وأهدافه غير واضحة لدى نظار ومعلمي مدارس مرحلة التعليم الأساسي حيث كشف إحدى الدراسات أن نسبة تصل إلى حوالي ٣٠ ، ٤٥ % من المعلمين أجمعت على أن مفهوم التعليم الأساسي يقتصر على أنه تعليم يكسب الفرد العديد من المهارات اليدوية فقط دون بقية المهارات الأخرى ، وهو بذلك يختلف عن التعليم الابتدائي (٥)

كما كشف دراسة ثانية أن نسبة تصل إلى نصف أفراد العينة من نظار مدارس التعليم الأساسي في إحدى المحافظات التي أجريت فيها الدراسة ترى أن التعليم الأساسي الجديد لا يختلف عن التعليم الابتدائي (٦) ، وهؤلاء النظار الذين لا يرون فرقا واضحا يمثلون الإدارة المدرسية ، والذي يؤكد عدم وضوح مفهوم التعليم الأساسي وأهدافه بالقدر الكافي في أذهان نظار المدارس ، وهيئات التدريس القائمين بالعمل في الميدان . دراسة أخرى أكدت نتائجها أن معظم النظار ( ٧٥ % ) والمعلمين ( ٧٣ % ) لا يدركون أن من المقومات الأصلية للتعليم الأساسي الجمع بين العلم والعمل والتطبيق في كل ما يدرسه التلميذ في المجالات الدراسية على اختلاف ميادينها ، وأنه تعليم وثيق الصلة بين ما يدرسه التلميذ في المدرسة ، وما يراه في البيئة الخارجية ، كما أكدت دراسة أخرى أن نسبة ضئيلة من نظار المدارس ، وكذلك نسبة ضئيلة

من المعلمين ( ١٢% ) تدرك أن التعليم الأساسي تعليم مرّن يتنوع فيه المهارات والخبرات التي يكتسبها الأطفال بتنوع البيئات (٧) .

وعلاوة على ذلك فإن هذه الأهداف تمت صياغتها بصورة عامة وغير محددة ولم يتم تحليلها وتفريعها إلى أهداف إجرائية ، وبجانب ذلك فإن هذه الأهداف يجانبها الشمول والوضوح في الفكرة (٨) ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أن الهدف الثانى الذي أكد على المهارات العملية التي يمكن للتلميذ استخدامها ليكون مواطناً منتجاً له دوره في التنمية ، ولكن لم يتحدد المقصود ( بالمواطن المنتج ) بمعنى هل ستقدم المدرسة كل المهارات اللازمة لإعداد هذا المواطن المنتج ، أم ستقدم الأساسيات على أن يكون في إمكان الفرد الانخراط في برنامج تدريبي مكثف بعد ذلك إذا اكتفى بالتعليم الأساسي (٩) .

وبناء على ماسبق يمكن القول أن هناك عدة عوامل تقف حائلاً أمام الوصول بهذه الأهداف إلى التنفيذ الفعلي ، من أهم هذه العوامل عدم وضوح أهداف التعليم الأساسي لدى القائمين على إدارة هذا النوع من التعليم على أى مستوى من المستويات أو القائمين على تنفيذ العملية التعليمية والتربوية بمدارس هذه المرحلة ، حيث أن عدم وضوح هذه الأهداف يتم عن عدم مشاركة هؤلاء الأفراد في وضعها وصياغتها ، وبالتالي عدم الالتزام بتنفيذها ، ومن العوامل التي تقلل من حافزية الأفراد لتحقيق هذه الأهداف أنها تمت صياغتها بصورة عامة وغير محدودة ، الأمر الذي يصعب معه تحديد نقطة البدء والانتهاء لتحقيقها ، كما تنعدم معه فرصة أن تتضمن هذه الأهداف جداول زمنية أو توقيتات معينة لتنفيذها في أى حلقة وفي أى صف دراسي من مرحلة التعليم الأساسي .

ب - هناك بعض أهداف التعليم الأساسي جاءت غير مواكبة للتغيرات التي مر بها المجتمع المصري كنتيجة للتقدم العلمى والتكنولوجى ، والثورة المعرفية قد أدى إلى تغير في شكل وأنماط المهن والوظائف ، لهذا لم يعد كافياً هذا الإعداد والتدريب السطحي الذي يناله خريجى المدرسة الابتدائية والمتمثل في اكتساب بعض مهارات القراءة والكتابة والحساب

، وهذا يظهر من خلال الهدف المعلن وهو توفير الحد الأدنى الضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والسلوكيات اللازمة للمواطنه فمن ناحية نجد أن التعليم بهذا الشكل يدخل التعليم الأساسي في باب المنظومات المغلقة Closed systems ، وهى المنظومات التي تتطلب تحكما خارجيا مستمرا كي تظل على حالها دون التغير ، وهذا عكس ما تنادى به نظم التعليم المتقدمة حيث الاتجاه إلى المنظومات المفتوحة Open systems ، وهذا النوع ليس له بداية معلومة أو نهاية محددة ، أو هكذا ينبغي أن تكون ، وهى في نشاطها لا تتطلب التحكم الخارجى وإنما تتضمن في ذاتها قوى للضبط الداخلى ، كما أنها عادة ما تكون في تغير مستمر ، ومن الناحية الأخرى فهو تعليم يفتقد إلى الخلفية النظرية لتعليم المهن المختلفة ، فلم تعد المؤسسات الصناعية والتجارية تكفى بالتدريب أو التعليم عن طريق التلمذة المهنية . (١٠)

ج- إن أهداف التعليم الأساسي معزولة فعلا عما يجرى في العملية التربوية لدرجة أنها من الممكن أن تكون مرجعا نظريا يرجع إليه أحيانا وقلمما يترجم إلى أهداف تفصيلية في المناهج الدراسية وطرق التدريس والتقويم والمبنى المدرسي وما سواها ، وبذلك يبتعد ما يجرى في الفصل الدراسي عما وضع للتعليم الأساسي من أهداف ، والدليل على ذلك أن الهدف الخاص بتنمية شخصية التلميذ الخلاقة الذي يتضمن تنمية التفكير الناقد البناء ، ويتضمن أيضا جوانب أخرى : الإيجابية ، الواقعية ، والابتكارية ، والتعاونية ، لم تترجم إلى أهداف تفصيلية تكفل تحقيق هذا الهدف المركب ، والبرهان على ذلك أنه لا تزال طرق التدريس تهتم بالتلقين والحفظ ، وأساليب التقويم تهتم بالحفظ وقياس بعض الجوانب المعرفية ، وهذا كفيل بهدم هذا الهدف واعاقة تنفيذه ، وعلاوة على ذلك فكيف تتحقق الواقعية ، والمدرسة بمقرراتها وأنشطتها معزولة تماما عن البيئة ، فضلا عن ذلك فكيف تتأني للتلميذ الابتكارية والتعاونية وهو يعاني من السلبية في عمليات التعليم والتعلم . (١١)

### ثانياً: مشكلة الاستيعاب :

تعتبر مشكلة الاستيعاب من المشاكل الهامة في مصر ، ويقصد بالاستيعاب توفير مكان في التعليم الابتدائي لكل طفل من أطفال المجتمع يبلغ سن التعليم الابتدائي، وبعبارة أخرى يقصد به المدى الكمي (١٢) . ولذا نجد مصر بدأت بالفعل في إصدار القوانين التي تتيح التوسع الكمي في التعليم الابتدائي ، وفي نفس الوقت بدأت نهتم بتحسين نوعية التعليم المقدم لأطفال هذه المرحلة ولكن ليس بنفس قدر الاهتمام بالتوسع الكمي . ومن أبرز التشريعات التي أكدت على ضرورة تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال في سن الإلزام الدستور المصري الذي نص " على أن يكون التعليم في المرحلة الابتدائية إلزامياً إجبارياً لجميع أبناء الشعب ذكورا وإناثا ، وفي الريف والحضر على السواء ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى " وقد استمر صدور التشريعات التي تؤكد على ضرورة تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال من خلال إلزام ولي الأمر بإرسال ابنه إلى المدرسة ، ومن أبرز هذه التشريعات أيضا قانون التعليم رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨ الذي نص على معاقبة ولي الأمر الذي لم يرسل ابنه إلى التعليم الإلزامي ( الابتدائي حنيئذ ) بغرامة قدرها جنية مصري واحد ، هذا وقد استمر العمل بهذا القانون إلى أن صدر قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ الذي رفع قيمة الغرامة المفروضة على ولي الأمر في حالة عدم إرسال ابنه إلى التعليم الإلزامي من جنية واحد إلى عشرة جنيهات مصرية . وقد قامت مصر بالفعل بوضع الخطط من أجل التوسع الكمي في التعليم الابتدائي لتحقيق الاستيعاب الكامل لكافة الأطفال في سن الإلزام حيث أصبح عدد المدارس في زيادة مستمرة ، حيث بلغ معدل النمو ما بين ١٩٨٣ - ١٩٩٣ نحو ٢١ % بمتوسط معدل للنمو قدرة ٢٦ ، كما أن الزيادة في عدد الفصول جاء أسرع من معدلات نمو المدارس . (١٣)

التعليمي للطفل المصري بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية يشير إلى أن السن الملزومة بالتعليم للأطفال يدخل بها ما يعادل ٧٥ ، ١٥ مليون طفل ، بينما بلغ عدد المقيدون في جميع مدارس التعليم الأساسي نحو ٥ ، ٩ مليون طفل ومعنى ذلك أن هناك حوالي ٢٥% من جملة الأطفال في سن التعليم الأساسي غير مقيدون به وبصافون إلى الأميين ، وسوف تصل تلك النسبة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦ مليون طفل . (١٤) وقد تعددت الأسباب المتعلقة بعدم تحقيق الاستيعاب الكامل لكافة الملزمين ، ومن أهمها عدم التناسب بين معدلات استيعاب الأطفال في سن الإلزام ، والزيادة السكانية الهائلة ، حيث أدت الزيادة السكانية إلى زيادة في أعداد من هم في سن التعليم ، وهذه الزيادة لم تقابلها زيادة مماثلة في الخدمات التعليمية بسبب نقص في الموارد المالية المخصصة للإنفاق على هذه الخدمات مما ترتب على ذلك عدم الاستيعاب الكامل لهذه الأعداد في مرحلة التعليم الإلزامي في معظم المحافظات وارتفاع كثافة الفصول وتعدد الفترات الدراسية مما أدى إلى انخفاض مستوى العملية التعليمية ومستوى الرعاية للتلاميذ . (١٥)

ولعل من أهم أسباب عدم تحقيق الاستيعاب الكامل لكافة الأطفال الملزمين يتمثل في التشريعات التعليمية المتعاقبة في التعليم المصري ، ولم نجد في نص أى تشريع منهم الضوابط التي تدفع بولى الأمر بإرسال ابنه إلى المدرسة ، حيث تم تحديد عقوبة مالية قليلة القيمة على ولى الأمر الذي يمتنع عن إرسال ابنه إلى المدرسة ، ومن ثم فهي غير رادعة له ، وبذلك فقدت هذه التشريعات قيمتها كضابط من ضوابط تنفيذ الإلزام .

### ثالثاً : مشكلة الفاقد والتسرب :

تعتبر مشكلة الفاقد الناجم عن التسرب من أخطر المشكلات التي يعاني منها نظام التعليم الأساسي في مصر والفاقد في التعليم يتمثل في جانبين ، وهما . (١٦)

الجانب الأول : يتعلق بسوء استغلال الطاقات البشرية من حيث انصراف التلاميذ عن مواصلة الدراسة ، ويرتبط هذا الجانب بمشكلة التسرب .



الجانب الثاني : يتعلق بعدم كفاءة النظام التعليمي في توفير التعليم الملائم للتلميذ والمجتمع معا ، ويترتب على هذا عجز التلميذ عن الوصول إلى المستوى التعليمي المطلوب مما يؤدي به إلى الفشل أو الرسوب أو الإعادة وبالتالي ترك المدرسة أو عدم مواصلة الدراسة ويرتبط أيضا هذا الجانب بمشكلة التسرب .

وتعنى مشكلة التسرب انقطاع التلاميذ عن المدرسة الابتدائية أو الإعدادية انقطاعا جزئيا أو نهائيا بالشكل الذي لا يستطيع معه التلميذ المتسربين أن ينفذوا دراستهم بنجاح يحقق الأهداف الموضوعية للتعليم بهذه المرحلة ، وتعد مشكلة التسرب من المشاكل التي لها جذور تاريخية في الواقع التعليمي المصري ، ولكنها زادت في مرحلة التعليم الأساسي بالأخص عندما بدأت مصر في تطبيق صيغة التعليم الأساسي ، ومد الإلزام من ست سنوات إلى تسع سنوات دون الإعداد الكافي لذلك من جميع النواحي فتركز الاهتمام على التوسع الكمي في هذه المرحلة على حساب جودة وكفاءة التعليم المقدم للطلاب مما أدى إلى انخفاض مستوى التعليم وما صاحبه من ترك التلاميذ للدراسة أو عدم مواصلة الدراسة .

ويؤدي الفاقد الناجم عن التسرب إلى زيادة نفقات التربية زيادة كبيرة ، ومن ثم يمكن تحقيق وفرا واضحا في هذه النفقات عن طريق تجنبه أو التخفيف من مداه .<sup>(١٧)</sup> وقد اتضح أن ٣٦ تلميذا فقط يصلون إلى المرحلة الإعدادية من بين كل فئة في المرحلة الابتدائية ، وهذا يعني أن ٦٤% من تلاميذ المدرسة الابتدائية لا يواصلوا تعليمهم بسبب التسرب .<sup>(١٨)</sup> وقد بينت الدراسة ارتفاع نسب التسرب من الصف الأول إلى السادس ، بينما تراوحت هذه النسبة بين ٣٢% ، ٢% للبنين ، ١% ، ٤% ، ٢% ، ٢% للبنات

بالصف الأول الابتدائي ، زادت إلى ما يتراوح بين ٦,٨ % ، ٦ ، ١٦ % للبنين ، ٧٤ % ، ٧ ، ١٤ % للبنات بالصف السادس . (١٩) ووصلت نسبة التسرب في الصف الأول الإعدادي ٩ ، ١ % ( ٨٨ر ٨ % بين الذكور ، ١٧ر ٩ % بين الإناث ) ، أما في الصف الثاني فبلغت نسبة التسرب ٧ ، ٢٩ % ( ٧ ، ٢٨ % بين الذكور ، ٣١ ، ٧ % بين الإناث ) (٢٠) ، ومن الواضح أن نسب التسرب تختلف أحيانا بين الذكور والإناث ، كما تختلف أيضا باختلاف الصفوف الدراسية والمحافظة . ويصنف المتسربين إلى ثلاث مجموعات : (٢١)

**المجموعة الأولى :** وتشمل فئة الأفراد الذين تركوا المدرسة نتيجة لبعض الأزمات والمشكلات الشخصية أو الأسرية كالمرض أو إصابات الحوادث أو فقر الأسرة ، ومثل هذه الظروف تعتبر خارجة عن إرادة الأفراد .

**المجموعة الثانية :** وتشمل فئة الأفراد الذين تركوا المدرسة نتيجة لضعف قدراتهم العقلية على القيام بالأعمال الضرورية المطلوبة للنجاح الأكاديمي والتخرج من المرحلة التي التحقوا بها ، ومثل هؤلاء الأفراد يمكن التعرف عليهم من درجاتهم المتواضعة في اختبارات التحصيل الدراسي أو الذكاء أو رسوبهم وغالبا ما يتركون المدرسة نتيجة لتكرار رسوبهم في الصف الواحد

**المجموعة الثالثة :** وتشمل فئة الأفراد الذين لديهم القدرة على النجاح الأكاديمي ومن ثم يتركون المدرسة لأسباب غير القدرة على التعليم ، ومنها كثرة الغياب والمشكلات السلوكية مع المعلم أو إدارة المدرسة ، ويمكن أن يطلق عليهم الطلاب غير المعزورين في تسربهم ، حيث أن جميع الظروف مهينة لهم ولا يعانون من أي مشكلة

وفي الواقع هناك عدة عوامل مسئولة عن الوضع الراهن لظاهرة التسرب في التعليم الأساسي في مصر ، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى نوعين أولهما : داخلية ، وثانيهما عوامل خارجية .

## ١ - العوامل الداخلية :

وهي عوامل من داخل النظام التعليمي نفسه وتتمثل هذه العوامل فيما يلي :

- عدم ملائمة موقع المدرسة لبعض التلاميذ ، ويظهر هذا العامل بوضوح في المناطق النائية وفي الريف حيث تكون المدرسة بعيدة عن موطن الإقامة ، وحيث لا تتوفر وسائل المواصلات اللازمة لنقل التلاميذ من موطن الإقامة إلى المدرسة، ومن ثم يتردد ولي الأمر في إرسال ابنه إلى المدرسة .
- مناهج التعليم وطرق تدريسها ، حيث تفتقد المناهج إلى التشويق ، ولا تتكيف مع احتياجات البيئة الريفية بصفة خاصة ، لأنها موحدة بين الريف والحضر ، فضلا عن ذلك فإن نظم الامتحانات تقليدية وتسايروها طرق التدريس الجامدة التي لا تعترف بالفروق الفردية بين التلاميذ التي تقوم على التلقين والحفظ ، الأمر الذي جعل التعليم غير وظيفي في حياة هؤلاء التلاميذ ، إذا كان من الطبيعي أن يتردد الآباء في دفع أبنائهم إلى مواصلة التعليم . ( ٢٢ )
- ضعف الكفاءة العلمية والتربوية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي ، مما ينعكس سلبيا على كفاءة العملية التعليمية ، مما يؤدي إلى فشل التلاميذ في مواصلة التعليم .
- نقص الخدمات المدرسية المساعدة بالمدارس في المناطق الريفية والأوساط الفقيرة المكتظة بالسكان . ( ٢٣ ) الرسوب يعتبر من العوامل المسببة لظاهرة التسرب حيث يعتبر رسوب التلاميذ في البنات الريفية من الأسباب الرئيسية التي تعضد ميل الآباء إلى منع أبنائهم من مواصلة الدراسة .

٢ - العوامل الخارجية ، المسئولة عن ظاهرة التسرب ، فهي مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل انخفاض مستوى دخل الأسرة

وارتفاع مقدار ما يتحمله التلميذ وأسرته مقابل تعليمه بجانب انخفاض مستوى وعى بعض الأسر بأهمية التعليم وحاجة الأسرة لمساعدة أبنائها من خلال عمل هؤلاء الأبناء خاصة في حالة ارتفاع دخل المتسرب عند عمله ، وبعض العادات والتقاليد التي تعوق استمرار تعليم البنات بعد سن معين ، وارتفاع حجم الإعالة داخل الأسرة وخاصة في الريف مع انخفاض المستوى التعليمي لأولياء الأمور أنفسهم . (٢٤)

وإذا كانت ظاهرة التسرب تُعد مشكلة من مشاكل نظام التعليم الأساسي في مصر إلا أن لها آثار سلبية على المجتمع المصري ، ومن أبرز هذه الآثار أن غالبية المتسربين من مرحلة التعليم الأساسي سواء من الحلقة الابتدائية أو الإعدادية يرتدون إلى الأمية لأنهم يتركون المدرسة في سن مبكرة دون أن يتمكنوا من المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب ، وبالتالي يزداد عدد الأميين في المجتمع المصري الأمر الذي يكون له عواقبه السيئة على هذا المجتمع .

ومن أهم الآثار السلبية الأخرى التي تعكسها ظاهرة التسرب على المجتمع المصري هو الهدر في الأموال التي تنفق على المتسربين دون مواصلة مرحلة التعليم الأساسي ، مما ينجم عن ذلك خسارة اقتصادية

#### رابعاً : مشكلات المناهج وطرق التدريس والتقويم :

- بالنسبة للمناهج : المنهج هو مجموعة من الخبرات التربوية التي تهيؤها المدرسة للتلاميذ داخلها وخارجها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل في جميع النواحي : العقلية والثقافية ، الدينية الاجتماعية ، الجسمية ، النفسية ، الفنية ، نمواً يؤدي إلى تعديل سلوك التلاميذ ، ويعمل على تحقيق الأهداف التربوية المنشودة . (٢٥)

وكما يتضح من هذا المفهوم الشامل للمنهج أنه يركز على علاقة التفاعل بين الفرد وبيئته من خلال الخبرات التربوية التي يمر بها التلميذ داخل

المدرسة وخارجها ، كما يتضح أيضاً أن هذه الخبرات يجب أن يكون مخطط لها وموجه نحو تحقيق الأهداف المراد تحقيقها ، الأمر الذي يتضح من خلاله العناية الشاملة بجميع جوانب نمو التلاميذ. ومن خلال خطة الدراسة في الحلقة الابتدائية والحلقة الإعدادية من مرحلة التعليم الأساسي للعام الدراسي ١٩٩٥ / ١٩٩٦ ، يتضح أن المناهج الدراسية تنقسم إلى نوعين :

- **مناهج تزود التلاميذ بالتقافة العامة ، وتتيح له ممارسة بعض الأنشطة** وتشمل هذه المناهج التربية الدينية — اللغة العربية — الرياضيات — الدراسات الاجتماعية — العلوم والصحة — اللغة الأجنبية ( بالنسبة للحلقة الإعدادية ، والصفين الرابع والخامس من الحلقة الابتدائية ) — التربية الفنية — التربية الرياضية — التربية الموسيقية .
- **مناهج دراسية خاصة بالتقافة المهنية والتدريبات العملية ، وتطبق في** الحلقة الإعدادية ، وفي الصفين الرابع والخامس من الحلقة الابتدائية ، ومن خلال هذا النوع من المناهج تتاح للطلاب فرصة الاحتكاك بالبيئة الخارجية والتفاعل معها ، نظراً لأن هذه المناهج من المفروض أن تتنوع بتنوع البيئات ، فالبيئة الريفية يطبق فيها المجال الزراعي ، والبيئة الصناعية يطبق فيها المجال الصناعي ، وهكذا ، ومن خلال هذه المناهج تتكون لدى التلاميذ قيم إيجابية نحو العمل واحترامه .

وعلى الرغم من أن خطة الدراسة في كل من الحلقة الابتدائية والحلقة الإعدادية تشير إلى أن هناك مناهج تزود التلاميذ بالتقافة العامة ، ومناهج أخرى تزوده بالتقافة المهنية والتدريبات العملية ، والمفروض ألا يكون هناك اهتمام بنوع من المناهج على حساب الآخر ، والمتوقع أيضاً أن يكون هناك ارتباط بين المناهج الدراسية والبيئة المحيطة من خلال مادة الثقافة المهنية والتدريبات العملية ، إلا إن واقع المناهج الدراسية بمرحلة التعليم الأساسي في

مصر يشير إلى عكس ذلك ، ولعل ذلك يتضح من إبراز أهم جوانب القصور في هذه المناهج ، والتي تتمثل فيما يلي :

- أنها تنقسم بالجمود والتخلف نظراً لأنها لا تسير التطور السريع الحادث على المستوى المحلى والدولى في أساليب التعليم والتطور الفكرى في العلوم المختلفة .
- أنها تتصف بتكس المعلومات وتكرارها مما يستحوذ على وقت التلميذ ولا يترك فرصة لتنمية مواهبه ومهاراته وهواياته الأخرى . ( ٢٦ )

- التعديل والتغير المستمر في المناهج وعدم استقرارها لفترة طويلة.
- عدم ملائمة بعض المناهج بالحلقة الابتدائية للزمن المخصص لتدريسها .

- عدم ملائمة بعض المناهج بالحلقة الابتدائية لأعمار التلاميذ ولتكوينهم العقلى مثل كتب الرياضيات . ( ٢٧ )

- أنها لا زالت تركز على الجوانب المعرفية ، وتكاد تهمل الجوانب العملية المرتبطة بالثقافة المهنية والتدريبات العملية على الرغم من أهمية هذه الجوانب في توجيه الطالب نحو نوع الدراسة التي تتناسب مع ميوله إذا استطاع مواصلة الدراسة إلى المراحل الأعلى ، كما أنها تتيح للطالب الذي سيتوقف تعليمه عند نهاية مرحلة التعليم الأساسى باختيار المهنة التي تتناسب مع استعداداته وقدراته

- أنها لا تهتم بممارسة الأنشطة الخاصة بالتربية الموسيقية والرياضية والفنية على الرغم من تخصيص عدد ساعات معينة لممارسة كل نشاط من هذه الأنشطة بالخطوة الدراسية ، وعلى الرغم من أهميتها في تنمية الشخصية المتكاملة للتلميذ

- أنها لا زالت تتعامل مع التلميذ بمعزل عن بيئته نظراً لأن المناهج الدراسية موحدة بين البيئات المختلفة على الرغم من التباينات الواضحة في خصائص كل بيئة عن الأخرى ، مما يؤدي إلى وجود

انفصال بين هذه المناهج وحاجات التلاميذ وميولهم وحاجات البيئة المحيطة .

### • بالنسبة لطرق التدريس

تحتل طريقة التدريس مكانا هاما في العملية التعليمية مثلها مثل المنهج نفسه وهى عبارة عن مجموع الأنشطة والإجراءات التي يقوم بها المعلم ، والتي تظهر آثارها على التلميذ ، والمقصود بالأنشطة والإجراءات هو مجموع العمليات الفعلية التي يمارسها المعلم أثناء الموقف التعليمي ، وتتمثل في القراءة والمناقشة والملاحظة والتوضيح والتكرار والتفسير ، واستخدام الوسائل التعليمية ، وممارسة الأنشطة وثيقة الصلة بأهداف المنهج . (٢٨) وتتنوع الأساليب المستخدمة في التدريس من مرحلة إلى أخرى ، بل ومن مادة دراسية إلى أخرى ، ومن أهم هذه الأساليب ما يلي : (٢٩)

- أسلوب قائم على حل المشكلات في تدريس الموضوعات أو عرض بعض الموضوعات في هيئة مشكلات تثير التفكير عن التلاميذ
- أسلوب قائم على التعلم الذاتي ، حيث يتعود التلميذ على الاعتماد على نفسه في التعلم والحصول على المعلومات من المصادر المختلفة .
- أسلوب قائم على التفكير الناقد عن طريق تشجيع التلاميذ على التساؤلات والاستكشاف والاستقصاء وفرض الفروض وغيرها من أساليب التفكير العلمي
- أسلوب يعتمد على استخدام المواقف اليومية في الحياة ، والاستفادة منها لمداخل التدريس ، وربطها بموضوعات المنهج .
- أسلوب المناقشة والحوار في بعض الموضوعات المقررة ، وإتاحة الفرص للتلاميذ للأخذ والعطاء والتدريب على حسن الاستماع ، واحترام لآراء المخالفة .
- وتجدر الإشارة إلى أن المعلم من الممكن أن يستعين بأسلوب أو أكثر من الأساليب السابق ذكرها في التدريس حسب طبيعة الموضوع

وطبيعة المرحلة العمرية التي يتعامل معها حتى يستطيع تنمية مهارات البحث والاطلاع لدى الطالب ، وتدريبه على أسلوب المناقشة والحوار وإبداء الرأي واحترام الرأي الآخر ، وتعويدته على العمل الجماعي والعمل بروح الفريق ، وبالنسبة لواقع التعليم المصري ، فإنه يشير أن طريقة التدريس المتبعة في مرحلة التعليم الأساسي قائمة على الحفظ والتلقين وتكرار المعلومات التي وردت في الكتب الدراسية ، هذا بالإضافة إلى أنه نادراً ما يستعين بوسيلة تعليمية في شرح الدرس نظراً لقصر مدة الحصص الدراسية نتيجة لتعدد الفترات داخل المدرسة ، فضلاً عن عدم وجود الوسيلة التعليمية المناسبة في أحيان كثيرة ، ومن أبرز الآثار السلبية المترتبة على استخدام الطريقة التقليدية في التدريس القائمة على أسلوب التلقين والحفظ أنها لا تتيح للطالب الفرصة للمبادرة والمشاركة وإبداء الرأي والإبداع ، كما أن هذه الطريقة لا تراعى الفروق الفردية بين الطلاب ، ولعل هذا يكون عامل هام من عوامل التسرب من المدرسة

#### بالنسبة للتقويم :

يعرف التقويم بأنه عملية إصدار حكم على مدى تحقيق الأهداف التربوية ودراسة الآثار التي تحدثها بعض العوامل والظروف في تيسير الوصول إلى الأهداف أو تعطيله ، ومعنى هذا أن التقويم يتضمن التقييم والتحديد والوصف والتصنيف والتوصيف لأحد جوانب سلوك المتعلم (٣٠) . وهناك عدة أسس يجب توافرها لعملية التقويم : (٣١)

- أن المادة الدراسية تحتاج لأكثر من وسيلة تقويم تبعاً لطبيعة المادة ، وخصائص الهدف التعليمي الذي نسعى إليه من خلال تدريسها والمستوى الذي تقدم فيه هذه المادة ، لذا فهناك حاجة إلى تنوع أساليب التقويم ما بين اختبارات مقال واختبارات موضوعية ، وقوائم ملاحظة تستوعب ما تتطلبه المادة من أداء تحريري أو شفوي أو عملي أو غير ذلك .



أن كل مالا يخضع للتقويم للفعل وبصوره جادة من الأهداف التعليمية يؤدي إلى إهماله في التدريس الفعلي ، فحينما لا تهتم الامتحانات بتقويم طرق التفكير المختلفة أو قدرة التلاميذ على الابتكار أو الجوانب العملية فإن هذا كله تتضاءل أهميته بل ، تتلاشى خلال التدريس ن ويتم التركيز في ذلك على ما تهتم به الامتحانات بالفعل ( الجوانب المعرفية وحدها ) .

• يجب أن يخضع للتقويم للفعل والجاد جميع عناصر المحتوى التربوي الذي يقدم في المدرسة ( المناهج والمقررات الدراسية ) لأن إهمال بعض العناصر أو التقليل من شأنها ( كالتربية الموسيقية أو الفنية أو الرياضية أو المهنية ) يؤدي إلى الاستخفاف بها إن أجلا أو عاجلا من جميع أطراف العملية التعليمية . وإذا كانت هذه تمثل الشروط الواجب توافرها في عملية التقويم ، فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الشأن ما مدى التزام عملية التقويم بمرحلة التعليم الأساسي في مصر بهذه الأسس ؟

إن الوضع الحالي لعملية التقويم بمرحلة التعليم الأساسي يشير إلى اقتصار عملية التقويم على أسلوب واحد فقط وهي الامتحان التحريري الذي يعقد في نهاية كل فصل دراسي ، وذلك بعد صدور القرار الوزاري الخاص بإلغاء أعمال السنة من جميع صفوف مرحلة التعليم الأساسي ، وذلك بعد أن كان التقويم مستمر طوال العام الدراسي متنوع بين الامتحانات التحريرية والشفوية أصبح يتم في نهاية كل فصل دراسي فقط ويقتصر على الامتحان التحريري فقط ، فضلا عن ذلك فإن التقويم يركز على تحصيل التلاميذ في بعض موضوعات المادة المقررة ولا يعطى أى اهتمام للتفكير العلمي أو الابتكار أو القدرة على التعبير عن الأفكار . ( ٣٢ )

وبذلك يركز على جانب واحد فقط هو الجانب المعرفي وإهمال بقية الجوانب الأخرى وعلاوة على ما سبق فهناك بعض الجوانب في المنهج

الدراسي لا تخضع للتقويم كالتربية الرياضية والتربية الموسيقية والمجالات العملية ، الأمر الذي يؤدي إلى الإهمال والاستهتار بها من جانب جميع القائمين على العملية التعليمية بالمدرسة بل وأفراد الإدارة المدرسية أيضاً ، لدرجة أن بعض المدارس لا تمارس فيها هذه الأنشطة تماماً .

#### خامساً : مشكلات المبنى المدرسي :

يشكل المبنى المدرسي محيط يحوى مجموعة من العناصر ( إدارية - حركية - خدمية - تصميمية ) تعمل في ظل الظروف الطبيعية والاجتماعية السائدة في البيئة المحيطة بها ويؤدي انساق تصميم المبنى المدرسي مع هذه الظروف المحيطة إلى إيجاد جو من الراحة النفسية والراحة العامة لدى التلاميذ ولدى القائمين على العملية التعليمية على حد سواء (٢٣) لذا أصبح اختيار المبنى المدرسي الملائم للعملية التعليمية يحتل مكان الصدارة وسط هموم المخططين والمربين . (٢٤) ومما هو جدير بالذكر أن هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند إعداد المباني المدرسية حتى تصبح عاملاً فعالاً في العملية التعليمية ، من أهمها ما يلي :

##### ١- الموقع الملائم :

وتبرز أهمية هذا الجانب في التخطيط لاختيار الأماكن التي سوف يقام عليها المباني المدرسية ، وتسبق عملية الاختيار هذه عملية مسح شامل للوقوف على حالة السكان من حيث عددهم ومعدلات المواليد والوفيات والزواج والتحرك السكاني من المنطقة واليها ، لأن المباني المدرسية التي تقام على المواقع المختارة لن تخدم الأجيال الحاضرة فقط بل أجيال المستقبل أيضاً (٢٥) .

##### ٢- تصميم المبنى المدرسي :

هناك عدة مواصفات لا بد من توافرها في تصميم المبنى المدرسي حتى يكون ملائماً للعملية التعليمية ، أولها الاهتمام بالجوانب الاجتماعية

والأخلاقية المحيطة بالمدرسة بمعنى البعد السكاني عن مناطق الشغب أو الأنشطة غير المشروعة أو أماكن اللهو ، وثانيها مراعاة بعد المدرسة عن مصادر التلوث والضوضاء وخاصة ما يتعلق بدخان المصانع ومصادر الضوضاء، وثالثها مراعاة نوعية الفراغان المخصصة للمجالات العملية بما يتناسب مع ظروف البيئة المحلية ، فالبيئة الريفية تتطلب توفير المجال الزراعي ، أما البيئة الحضرية فتتطلب توفير المجال الصناعي والتجاري ، كما يراعى توفير فراغات لمجال الاقتصاد المنزلى خاصة لمدارس البنات ، ورابعها مراعاة العزل الصوتي للفراغات المخصصة للتربية الموسيقية والفنية والمجالات العملية بما لا يؤثر على سير العملية التعليمية داخل الفصول الدراسية أو المكتبة ، وخامسها تحقيق الراحة العامة بمفهومها الشامل ، والتي تشمل الراحة الحرارية والهدوء (راحة سمعية)، والإضاءة (راحة بصرية) ، علاوة على ذلك فهناك عناصر أساسية ينبغي توفيرها مثل توفير مياه الشرب النقية ووسائل الصرف الصحي الآمنة ، وتوفير مصدر وتوصيلات للتيار الكهربى ، وتوفير شبكة تليفونات واتصالات . (٣٦)

### ٣ - مشتملات المبنى :

ينبغي أن تضم مشتملات المبنى المدرسي العصري الأقسام التالية :  
الحجرات الدراسية ، الأبنية الخاصة بالأنشطة النظرية والعملية ، حيث يشترك فيها جميع التلاميذ ، الأبنية الخاصة بالإدارة والخدمات ، الملاعب الرياضية والساحات والمكتبات .

### ٤ - التجهيزات :

يجب عند البدء لإعداد المبنى المدرسي أن يكون هناك معرفة واضحة ببرنامج التعليم بنوع الأثاث والتجهيزات اللازمة ، لأن التجهيزات ذات علاقة تبادلية بحجم المبنى وطرق التدريس والوسائل التعليمية . (٣٧)

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هناك بالفعل عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند إعداد المباني المدرسية حتى تكون صالحة لتحقيق الأهداف التعليمية والتربوية ، إلا إن استقراء الواقع التعليمي المصري يشير إلى أن هناك عدة مشكلات مرتبطة بالمباني التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من ناحية صلاحيتها كمباني تعليمية صالحة للتعلم ومراعاتها للشروط التربوية الواجب مراعاتها عند تصميم المبنى المدرسي وترجع جنود هذه المشكلة عندما بدء في تطبيق صيغة التعليم الأساسي في مصر قبل توفير المبنى المدرسي الملائم

لذلك ، فالمتمامل للأوضاع التي كان عليها التعليم الابتدائي والإعدادي في مصر عام ١٩٧٩ قبل تعميم التعليم الأساسي مباشرة ، يجد كما جاء في أحد الوثائق الرسمية الصادرة عن الوزارة " أنه بسبب ما يعانيه التعليم الابتدائي من نقص في المباني المدرسية كان لا بد من الأخذ بنظام الفترتين في نحو ٥٠ % من عدد المدارس الابتدائية ، بخاصة في العواصم والبنادر وأن هذا يقف حائلاً دون تطبيق نظام التعليم الأساسي ، وذكرت نفس الوثيقة بالنسبة للتعليم الإعدادي أن نظام الفترتين مطبق في نحو ٤٠ % من المدارس الإعدادية وبخاصة في المدن (٣٨) وبذلك نجد أنه طبق التعليم الأساسي في مصر دون الإعداد الكافي ومعالجة السلبات التي كان يعاني منها كل من التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والتي كانت من الممكن أن تحول دون تحقيق العملية التعليمية في هذه المرحلة للأهداف المنشودة .

ومن الأسباب التي ساهمت أيضاً في تفاقم مشكلة المباني المدرسية أنه مع الأخذ بصيغة التعليم الأساسي تم مد الإلزام من ست إلى تسع سنوات ، وذلك بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وهذا حدث أيضاً دون الاستعداد الكافي من جانب الدولة لمواجهة هذه الأعداد الكبيرة من الطلاب ، مما أدى إلى

قصور حركة البناء والتوسع الكمي دون ملاحقة هذا الكم الهائل من الطلاب ، هذا بالإضافة إلى سوء حالة كثير من المدارس القائمة نتيجة عدم القيام بأعمال الصيانة اللازمة وعدم مراعاة الشروط المثلى في تصميمات المباني ومساحات الخدمات للأنشطة التعليمية والتربوية المتكاملة ، فدورات المياه متدهورة أو معطلة ، والنوافذ مكسورة ، ويندر توافر المساحات الكافية لممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والهوايات . (٣٩)

تجدر الإشارة إلى أن مشكلة المباني المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي في مصر لها . ثلاثة جوانب ، يرتبط الجانب الأول بتصميم المبنى المدرسي نفسه ، ويرتبط الجانب الثاني بمشتملات المبنى المدرسي ، ويرتبط الجانب الثالث بتجهيزات المبنى المدرسي . بالنسبة للجانب الأول ، والمرتبطة بتصميم المبنى المدرسي بمرحلة التعليم الأساسي ، فقد اتضح وجود نسبة ١٨ % تقريباً من مباني المدارس الابتدائية لم تشيد أصلاً لتكون مدارس وإنما أنشئت لأغراض أخرى ، قد تكون منازل مثلاً ، ومن حيث صلاحية المباني المدرسية ، هناك حوالي المدارس الابتدائية غير صالحة لتكون مدارس ، وغير صالحة كمبان ، هذا فضلاً عن ارتفاع عدد المباني التي تحتاج إلى إصلاحات ، وتبلغ نسبتها حوالي ٢٨ % . (٤٠) كما أن هناك نسبة ١ ، ٢٥ % من مباني التعليم الإعدادي يحتاج إصلاحات ، ونسبة ٣ ، ٢ % من مبانيه غير صالحة تماماً ، ويلزم إحلال . (٤١) وفي ضوء هذه الظروف السيئة لكل من التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي بلغت نسبة عدد الطلاب الذين يتعلمون بالمدارس الابتدائية الرسمية على نظام الفترات ( اليوم المدرسي المنقوص ) حوالي ٧٣ ، ٠٥ % ، بينما نسبة عدد الطلاب الذين يتعلمون بالمدارس الإعدادية الرسمية على نفس النظام حوالي ٧٣ ، ٩ % . (٤٢)

ويوضح الجدول التالي عدد المدارس بمرحلة التعليم الأساسي

جدول رقم (١)

المراحل	اليوم الكامل	صباحية	مسائية	فترتين وأكثر
الابتدائي	٥٨١٦	٥٩٥٦	٣٤٠٤	١٠١٢
الإعدادي	٢٣٦٩	٢٣٦٢	١١٣٠	٨٦٩

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا زال هناك نسبة كبيرة من المدارس الابتدائية والإعدادية تعمل على نظام تعدد الفترات ( اليوم المدرسي المنقوص ) ، وهذا يرجع أساسا إلى سوء حالة الابنية التعليمية ، وعدم التناسب بين الأبنية التعليمية والكثافة الطلابية ، مما ترتب عليه قصر اليوم وارتفاع كثافة الفصول الأمر الذي انعكس بالضرورة على جودة ونوعية التعليم المقدم للطلاب بهذه المرحلة التعليمية الهامة .

أما من حيث توفر العناصر الأساسية التي ينبغي توافرها داخل كل مبنى مدرسي والمتمثلة في توفير مياه الشرب النقية وتوفير مصدر وتوصيلات للتيار الكهربى فقد كشف الواقع ان هناك حوالي ٣١ % من عدد المدارس الابتدائية ، وحوالي ١٥٩ % من عدد المدارس الإعدادية غير مزودة بالتيار الكهربى (٤٤) ، وذلك على الرغم من أن هناك نسبة كبيرة من مدارس هذه المرحلة تعمل فترتين وثلاثة فترات ، ومعظم شهور السنة الدراسية تكون في فصل الشتاء ، مما يتضح معه الآثار السيئة المترتبة على عدم توفر هذا العنصر الأساسي الهام بالمبنى المدرسي . ومن جهة أخرى هناك حوالي ٨ ، ٧ % من المدارس الابتدائية ، ٨ ، ٣ % من المدارس الإعدادية تصلها المياه من مصادر غير صالحة للشرب (٤٥) ، الأمر الذي يتناقض مع مراعاة إنسانية المتعلم

أما بالنسبة للجانب الثاني من مشكلة المباني المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي في مصر والمرتبطة بمشتملات المبنى المدرسي ، والمقصود به المرافق الصحية والتربوية كالمكتبات والملاعب الرياضية ، والأبنية الخاصة بالأنشطة النظرية والمجالات العملية، فقد كشف الواقع أنه في بعض المدارس يتم بالفعل إنشاء فصول جديدة في الأبنية والحدائق الملحقة بالمدارس من أجل مواجهة الزيادة المستمرة في إعداد التلاميذ ، كذلك تم استغلال الفصول الخاصة بممارسة الأنشطة والهوايات وتحويلها إلى فصول دراسية <sup>(٤٦)</sup> ، لذا نجد أن أكثر من ٩٠ % من المدارس الابتدائية لا يوجد بها مكتبات مدرسية ، وحوالي ١٤ % من المدارس الابتدائية أيضاً لا يوجد بها أفنية ، وبذلك فهناك أنشطة ومواد دراسية لا تدرس ومنها التربية الرياضية، كما أن هناك نسبة تصل إلى ٢٤ % تقريباً من أفنية المدارس غير كافية لأعداد الطلاب بها <sup>(٤٧)</sup> . أما بالنسبة لأماكن ممارسة التدريبات والمجالات العملية بالمباني المدرسية في مرحلة التعليم الأساسي ، فقد لوحظ أنه لا توجد ورش أو حجرات متسعة تكفي مجموعات التلاميذ التي يتعين عليها القيام بالتدريبات في المجالات المختلفة ، ففي معظم المدارس تخصص أصغر الحجرات للتدريبات المهنية ، وهذه الحجرات تكفي بالكاد دواليب حفظ الأجهزة التي هي ( عهده ) ويبقى التلاميذ خارج الحجرة لمشاهدة المدرسين عند إجراء التدريب <sup>(٤٧)</sup> ، نظراً لأن هذه المدارس غير مصممة أساساً لتحقيق أهداف التعليم الأساسي .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن المباني المدرسية التي كانت مصممة لخدمة العملية التعليمية والتربوية بمنظور شامل ، أي من كافة الجوانب النظرية والعملية والترفيهية والثقافية ، وإلى كانت ستساهم في تحقيق النمو المتكامل للتلميذ تحولت إلى مباني مدرسية يتركز الاهتمام فيها بخدمة العملية التعليمية من جانب واحد فقط هو الجانب النظري دون بقية الجوانب الأخرى الأمر الذي سيكون له مردودة السيئ على تحقيق النمو المتكامل للتلميذ ، أما

بالنسبة للجانب الثالث من مشكلة المباني المدرسية من مرحلة التعليم الأساسي في مصر والمرتبطة بتجهيزات المبنى المدرسي نفسه فيقصد به هنا التجهيزات والأدوات والمعدات المطلوبة لممارسة التدريبات والمجالات العملية بهذه المرحلة ، فقد كشفت الدراسات ما يلي : (٤٨)

- عدم توفر الخامات اللازمة والكافية ، ويتضح ذلك في تدريبات المجال الصناعي بخاصة .
- وصول بعض الأجهزة إلى المدارس الابتدائية مثل المنشار الكهربى والمتقارب الكهربى حيث لا يمكن للتلميذ استخدام أى منهما ، كما وصلت أجهزة معقدة فوق مستوى إدراك التلاميذ .
- عدم وجود دواليب ملائمة لحفظ الأدوات والمعدات ، ولذلك بقيت في صناديقها

### سلباً : مشكلات إدارة التعليم الأساسي :

لا زالت إدارة التعليم الأساسي في مصر تعاني من مشكلات متعددة بدءاً من المستوى القومي ، وانتهاءً بالمستوى الإجمالي ( المدرسة ) . ولعل من أبرز المشكلات التي تعاني منها إدارة التعليم الأساسي على المستوى القومي تتمثل فيما يلي

١- لا يساعد الهيكل الحالى على تحقيق التكامل الرأسى والأفقى لأنشطة التعليم الأساسي ، فعلى الرغم من وجود إدارة مركزية للتعليم الأساسي إلا أن حلقتى التعليم الإعدادى والابتدائى تتولى شئون كل منهما إدارة عامة قائمة بذاتها ، وقد انعكس هذا الانفصال على التطبيق الفعلى لسياسات وبرامج التعليم الأساسي .

٢ - تقترب الأنشطة التنظيمية التي يجب أن تتكامل بطبيعتها نتيجة لتوزعها على الإدارتين العامتين ( للتعليم الإعدادى والتعليم الابتدائى ) فكل إدارة عامة منها لها وحداتها الخاصة في : التخطيط ، المناهج ، الكتب ،



وهي الأنشطة التي يتحقق من خلالها التكامل والترابط بين حلقتي التعليم الأساسي .

٣ - وجود أنشطة تنظيمية غير متجانسة تتبع الإدارة المركزية للتعليم الأساسي ( مثل التربية الخاصة - تعليم الكبار ومحو الأمية .. ) والتي من الممكن أن تنتقل إلى جهات تبعية أخرى .

٤ - على الرغم من مسؤوليات الإدارتين العامتين للتعليم الابتدائي والإعدادي عن تخطيط التعليم الأساسي على المستوى المركزي للوزارة إلا أنهما تمارسان دوراً محدداً بالنسبة للمناهج والكتب حيث يتولى مستشارو المواد الممارسة الفعلية لهذا النشاط .

٥ - يركز نشاط التخطيط الذي يمارس في إدارتي التخطيط والتنظيم المدرسي بالإدارتين العامتين للتعليم الابتدائي والإعدادي على الباب الثالث للموازنة ( الاستثمارات ) ، وينصب نشاط التخطيط فقط على تخطيط القوى العاملة ، وهكذا تتناول الإدارة جزئية أو جانباً معيناً من التخطيط ، في حين أن عملية التخطيط لا بد وأن تشمل كافة جوانب العملية التربوية . (٤٩)

٦ - المركزية الشديدة التي تعاني منها الإدارة التعليمية ، والذي يؤكد ذلك أن المادة الحادية عشر من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أن " تتولى الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعي رسم السياسة العامة للتعليم ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة العامة ، وتتولى المحافظات العملية التنفيذية التعليمية والمتابعة المحلية " وهذا يعني أن الإدارة المركزية للتعليم الأساسي بيدها السلطة الحقيقية للتخطيط للتعليم الأساسي ورسم سياسته دون مشاركة من المديريات والإدارات التعليمية والمدارس ، وهذا يعني أن خط السلطة يتجه دائماً رأسياً في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل الأمر الذي يترتب عليه غموض في فهم أبعاد هذه السياسة لدى القائمين على تنفيذها أو عدم مناسبتها للحاجات المحلية والأوضاع التعليمية التي يعيشها هؤلاء الأفراد وتبرز هذه المركزية بصورة جلية

من خلال النشرات العمومية التي تصدرها هذه الإدارة والتي تطالب فيها جميع المدارس بتنفيذها (٥٠)

وتشير هذه النشرات إلى إجراءات شراء الخامات وإجراءات التصرف في المنتجات الأمر الذي نجم عنه كثرة التعقيدات الإدارية .

أما بالنسبة لمشكلات إدارة التعليم الأساسي على مستوى المديرية والإدارة التعليمية ، فيمكن إبرازها فيما يلي :

- عدم وجود عناصر التخطيط والبحوث على مستوى المديرية والإدارات التعليمية

- رغم وجود مسئول للتعليم الأساسي في بعض المديرية والإدارات التعليمية إلا أن عمله الحالي يقتصر على تنسيق احتياجات المجالات العملية من الأجهزة والخامات دون أن يكون له إشراف على نشاط التعليم الأساسي بحلقته .

- العلاقات التنظيمية بين المديرية والإدارات التعليمية تعتمد على مستوى الإدارة التعليمية وليس على طبيعة المهام والمستويات الموكلة إليها . (٥١)

- لا زالت تعمل كل من الحلقة الابتدائية والحلقة الإعدادية بصورة منفصلة ، فضلا عن ذلك فإن الحلقة الإعدادية ترتبط بالمرحلة الثانوية تحت إشراف مدير واحد ، وذلك في المديرية التعليمية من المستوى الثاني ، والإدارات التعليمية من المستوى الأول والثاني والثالث .

٥ - الدور السلبي للمجالس المحلية في إدارة التعليم الأساسي بحلقتين الابتدائية والإعدادية ، وهذا يتأتى نتيجة لانخفاض مستوى وفعالية أجهزة الإدارة المحلية سواء نتيجة لعب في التشريع ، أو في التنظيم ، أو للانشغال بالجانب السياسي عن الجانب الإداري . (٥٢)

أما بالنسبة لمشكلات إدارة التعليم الأساسي على المستوى الإجرائي ( المدرسة ) فيمكن إجمالها فيما يلي :

١- أن النظام الإداري الحالي بكل من المدرسة الابتدائية والإعدادية في مصر ظل كما هو ولم يتغير حتى بعد تطبيق التعليم الأساسي ، لدرجة أنه أصبح غير قادر على مواجهة المتطلبات الجديدة لتحقيق الأهداف الموضوعية للتعليم الأساسي التي جاء بها قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ (٥٣) . وقد ترتب على الجمود الذي يتصف به التنظيم الإداري عدم المواءمة أو التكيف مع التغيرات الآتية والمستقبلية .

٢- مازال التركيز في العمل الإداري بالمدرسة على النواحي الآلية المتعلقة بحرفية القواعد واللوائح إلى جانب البطء في الحركة والتهرب من المسؤولية (٥٤) ، وبذلك قد يترتب على تركيز الأفراد على تطبيق اللوائح والقواعد داخل التنظيم ، أن أصبح ذلك يمثل الأساس في تقييم الأداء وليس تحقيق النتائج التي صمم من أجلها التنظيم الإداري بالمدرسة .

٣- يعتبر عدم وضوح الأدوار وازدواجية اختصاصات القائمين على إدارة كل من المدرسة الإعدادية والمدرسة الابتدائية من أبرز مشكلات التعليم الأساسي على المستوى الإجرائي ، حيث تقوم وزارة التربية والتعليم بتوظيف أعداد كبيرة من الموظفين في الوظائف المختلفة سواء في المدرسة أو الإدارة التعليمية المحلية أو الإدارة المركزية ، هذا فضلاً عن تولى أعداد غير قليلة مهام ناظر ومدير ووكيل مدرسة (٥٥) ، الأمر الذي يترتب عليه كثرة المناصب الإدارية ، حيث من الممكن أن تضم المدرسة الواحدة مديراً وناظراً أو أكثر ووكلاء متفرغين ، ووكلاء يقومون بالتدريس ( ووكلاء بجدول ) ، مما يؤدي إلى تعدد الاختصاصات وتداخلها لوجود أكثر من منصب إداري بالمدرسة الواحدة . (٥٦)

ومن أبرز مظاهر الازدواجية والتداخل في مسئوليات واختصاصات القائمين على إدارة كل من المدرسة الابتدائية والإعدادية في مصر " أن

الإحصائيات في البيانات المتعلقة بالمدرسة يقوم بجمعها أكثر من شخص ، هم المدير والناظر والوكيل والموظفون الإداريون ، مما يحولها إلى عملية روتينية صرفه وتفقد قيمتها من الناحية التربوية ، كما أن ذلك قد يصيب مصادر إعطاء البيانات بالملل وعدم الاكتراث في النهاية (٥٧)

وعلاوة على ذلك فإن " عملية التوجيه الفني يقوم بها أكثر من شخص ، وهم الموجه العام والموجه الأول ، وموجه القسم وناظر المدرسة ، والوكيل والمدرس الأول ، مما يؤدي إلى تداخل وازدواج في الاختصاصات والمسئوليات . (٥٨) وكما يتضح مما سبق فإن التكرار والازدواجية في اختصاصات القائمين على إدارة المدرسة يعنى قيام أكثر من فرد بعمل مماثل للعمل الذي يقوم به أفراد آخرون ، مما يؤدي إلى هدر كثير من وقت وجهد هؤلاء الأفراد للوصول إلى نتائج واحدة .

٤ - كثرة القيود المفروضة على إدارة كل من المدرسة الابتدائية والإعدادية من مرحلة التعليم الأساسي نتيجة لتركيز السلطة في يد الإدارات العليا الأمر الذي يحد من قدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ، وبالتالي يحول دون قدرتها على تحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها . (٥٩)

٥ - يشير واقع التعليم الأساسي إلى أن تطبيق هذا النوع من التعليم قد أضاف مهام جديدة لعمل كل من مدير المدرسة الإعدادية والمدرسة الابتدائية ، ولم يتم تدريب أى منهما التدريب الكافي لذلك ، وأن الأساليب الحالية لإعدادهما لم تختلف عما كان يتبع من أساليب في إعداد نظائر التعليم الابتدائي والإعدادي سوى في إضافة محاضرة عن التعليم الأساسي ، وإن التدريب الحالي يتم بصورة غير واضحة الهدف عند المتدربين (٦٠) . وقد يترتب على ذلك عدم إلمام مدير المدرسة بالمهام المطلوب منه القيام بها بالضبط وما هي الأعمال التي ينبغي أن يكلف بها مرعوسيه ، بالإضافة إلى ذلك وكما يتضح من التقارير الرسمية " فإن الطريقة المتبعة في اختيار مدير المدرسة الإعدادية أو الابتدائية لا تقدم مسئولاً إدارياً صالحاً " (٦١) فعند النظر إلى واقع اختيار مدير المدرسة ، نلاحظ أن الأقدمية تلعب دوراً كبيراً في الترشيح لوظيفة مدير

للمدرسة ، حيث يكون الترشيح للأقدم في الدرجة للمالية والأقدم في الدرجة التي تسبقها مباشرة والأقدم في التعيين والأقدم في التخرج والأكثر سناً . والأعلى في الدرجة المالية . (١٢) وهناك معيار آخر لاختبار مدير مدرسة التعليم الأساسي وهو أن يكون قد قضى عدة سنوات في مجال الإدارة المدرسية والتدريس لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن ثمانى سنوات . (١٣)

وبناء على ما سبق يمكن القول أن عنصر الأقدمية في العمل أو في السن هو الأساس أو نقطة الانطلاق في اختيار مدير المدرسة الابتدائية أو الإعدادية ، ولقد أثبتت التجارب عدم صلاحية هذه الأسس التقليدية في كثير من الحالات ويجب التحرر منها لأن الاستناد إلى الأقدمية في العمل أو إلى عامل السن في الترقية إلى الوظائف الأعلى مع ما تضمنه من أسس إيجابية للعدالة ، قد يؤدي إلى للرضا الوظيفي ، إلا أن لها جوانبها السلبية خاصة مع عدم مواصلة التجديد ومتابعة التطورات الحديثة في مجالات العمل مما يعنى الحفاظ على النظم القديمة التي لا تواكب الاتجاهات الحديثة المعاصرة ، كما أن معظم الذين وصلوا إلى مراكز قيادية عن طريق الأقدمية لا يرحبون بقبول أى تغيير أو تعديل فيما سبق أن تعودوا على ممارسته . (١٤) الأمر الذي يتبعه انعدام التنمية المستمرة لمهارات وقدرات الأفراد ، وبالتالي انعدام قدرتهم على التكيف والموازمة مع التغيرات البيئية التي يواجهونها .

- الدور السلبي لمجالس الآباء والمعلمين في إدارة كل من المدرسة الابتدائية والمدرسة الإعدادية ، وهذا يرجع إلى : (١٥)

- عدم وعى أولياء الأمور بأهمية الدور الذي يقومون به في إدارة المدرسة .
- خوف الآباء وأولياء الأمور من الحضور إلى المدرسة حتى لا ترهقهم المدرسة بأعباء مالية .
- اعتقاد الآباء وأولياء الأمور بأن التعليم واجب الدولة فقط ، وأن مساهماتهم مجال التعليم لا تشكل أهمية ، أو أن تأثيرها ضئيل بالنسبة لميزانيات التعليم الضخمة .

- وانصراف غالبية أولياء الأمور للعمل حتى في وقت الفراغ لسد حاجاتهم من ضرورات الحياة .

### سابعاً : مشكلات تمويل التعليم الأساسي :

تعتبر عملية تمويل التعليم المرتكز الأساسي لإحداث التطور المطلوب ، كما أنها مقياس حقيقى لمدى الاهتمام به من قبل المجتمع دولة وأفراد ( ٦٦ ) كما يمكن القول أيضاً أن عملية التمويل تشكل عاملاً هاماً من عوامل جودة المخرج من النظام التعليمي .

ونظراً لأن الدستور المصري نص على أن التعليم بالمجان في جميع مراحل التعليم بدءاً من مرحلة التعليم الأساسي وحتى الجامعة ، لذا فإن الدولة كما سبق أن أوضحنا تتحمل قدراً كبيراً من الإنفاق على التعليم ، " ويشارك القطاع الخاص بنسبة ضئيلة للغاية في إدارة وتمويل التعليم الأساسي تبلغ حوالي ٧.٥٢ % من خلال المدارس الخاصة التي يمتلكها ، " وقد بلغت نسبة تلاميذ المدارس الابتدائية الخاصة إلى إجمالي المدارس الابتدائية الحكومية ٥.٤٧ % ، وتبلغ النسبة ٢.٠٥ % في المدرسة الإعدادية " . ( ٦٧ ) بالإضافة إلى ذلك ، فهناك المساعدات الدولية التي تقدمها بعض الدول والهيئات وهي مصادر مؤقتة وغير دائمة .

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الدولة هي التي تتولى عبء الإنفاق على التعليم بجميع مراحلها ، ومن بينها التعليم الأساسي نظراً لأنها تساهم بنسبة كبيرة ، أما القطاع الخاص فيساهم بنسبة ضئيلة جداً ، كما أن المساعدات الدولية لا يعتمد عليها في جميع الأحوال نظراً لأنها مؤقتة وترتبط بقيود أو شروط معينة تحد من حرية الدولة المستفيدة وتجدر الإشارة أن هناك زيادة مستمرة في تمويل التعليم في مصر ، ويوضح الجدول التالي تطور موازنة وزارة التربية والتعليم ( للتعليم قبل الجامعي ) . ( ٦٨ )

جدول رقم (٢)  
تطور موازنة التربية والتعليم ( التعليم قبل الجامعي )  
في السنوات من ١٩٩١/٩٠ — ١٩٩٧/٩٦

( القيمة بالآلاف جنيه )

باب	الباب الأول	الباب الثاني	الباب الثالث	الباب الرابع	الباب الخامس
٩١ / ٩٠	١٨٢١٨٥٩٠٠٠	٢٧٩٤٣٧٠٠٠	١٧٢٩١٠٠٠٠	٢١٨٠٩٨١٠	٢٢٩٦٠١٢٨١٠
٩٢ / ٩١	٢١١٢٠١١٠٠٠	٣٩٢٨٥٠٠٠٠	٢١١٩٣٠٠٠٠	١٢٨٧٨٠٠٠	٢٧٢٩٦٦٩٠٠٠
٩٣ / ٩٢	٢٥٢٨٠٦٠٠٠٠	٥٠٣٢٣٥٨٠٠٠	٥٦٩٩٣٠٠٠٠	١٢٨٧٦٦٣٤	٣٦١٤١٠٢٤٣٤
٩٤ / ٩٣	٣١٤٦٩٧٢٠٠٠	٧٥٢٩٩٤٠٠٠	٦١٠٧٨١٠٠٠	١٨٥٢١٥٩	٤٥١٢٦٠٠١٥٩
٩٥ / ٩٤	٣٨٣١٦٧٦٠٠٠	٩٦٤٥٢٤٠٠٠	٨١٢٩٣٨٠٠٠	١٨٤٨٩٦٠	٥٦١٠٩٨٦٩٦٠
٩٦ / ٩٥	٤٧٩٢٤٢٨٠٠٠	١٠٧٧٦٥٠٠٠٠	١٥٢٤٩٤٠٠٠	٧٥٠٥٤٠٤٦٠	٦٧٧٣١١٢٤٦٠
٩٧ / ٩٦	٥٦٧٣٠٨٧٠٠٠	١١٦٣١٥١٠٠٠	٩٥٢٨٨٣٠٠٠	٣٣٣٢٤٦٠	٧٧٩٢٤٥٣٤٦٠

السباب الأول ، يشمل المرتبات والأجور والمكافآت التي تصرف على التعليم على اختلاف أنواعهم وفئاتهم .

\*\* السباب الثاني ، ويشمل المصروفات العامة للدولة مثل الإيجارات ، وبدل السفر ومصروفات للصيانة والإنارة والطباعة ، وتكاليف الكتب والتغذية .

\*\* السباب الثالث ، ويشمل المصروفات ذات الطابع الاستثماري ، وهي المصروفات المخصصة للأعمال الجديدة ذات الطابع الاستثماري مثل المباني والأدوات المدرسية والمعامل وغيرها .

\*\* الباب الرابع ، ويشمل المصروفات ذات الطابع التحويلي مثل سداد أقساط مستحقة والإعانات . ( ٦٦ )

ونلاحظ من الجدول السابق أن الاعتمادات الخاصة بالأجور والمكافآت ( الباب الأول ) للعام الدراسي ١٩٩٧ / ٩٦ بلغت ٧٣ % من جملة الموازنة ، أي أنها تستحوذ على الجزء الأكبر من الميزانية المخصصة للتعليم مقارنة بالآبواب الأخرى .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أنه على الرغم من الزيادة في نسبة الميزانية المخصصة للتعليم إلا أن هناك نوع من عدم ترشيد الإنفاق نظراً

لضآلة حجم الاستثمارات المختصة للتعليم ( الباب الثالث ) ، والنفقات الجارية ( الباب الثاني ) ، وتركيز الميزانية في الباب الأول ( الأجور والمكافآت ) ، مما يؤثر بالسلب على جودة وكفاءة العملية التعليمية ، لأنه مع الزيادة الواضحة في ميزانية التعليم إلا أنه هذه الزيادة ما زالت عاجزة عن تخفيض كثافة عدد التلاميذ في الفصل وإلغاء تعدد الفترات ، نظراً لأن هذه الزيادة عاجزة عن المساهمة في إنشاء مبانى مدرسية وفصول جديدة بالمعدلات المطلوبة لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة من الطلاب ، هذا بجانب عدم القدرة على توفير الأدوات والتجهيزات والوسائل التعليمية .

وإذا كان ترشيد الإنفاق على التعليم يعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر على جودة وكفاءة المخرج التعليمي للتعليم ككل فإنه يعتبر من الأمور الملحة بالنسبة لمرحلة التعليم الأساسي على وجه الخصوص نظراً لازدياد الطلب على التعليم الأساسي ، خصوصاً مع الانفجار السكاني الذي أدى إلى نشوء أعداد كبيرة من الفئات المحتاجة للتعليم الأساسي .

وإذا تتبعنا النسبة المئوية للإنفاق على التعليم الحكومي في مصر كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، نجد أنها شهدت تذبذباً كما هو موضح بالجدول التالي . ( ٧٠ )



## جدول رقم (٣)

الانفاق على التعليم الحكومي في مصر  
كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي

السنة	٧٠	٧٥	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	متوسط الفترة من ٨٨ - ٩٠
النسبة المئوية	٤,٨	٥	٥	٥,٣	٥,٥	٤,٨	٦ %

ومن الجدول السابق يتضح تذبذب مخصصات الانفاق على التعليم الحكومي بالنسبة للناتج القومي بين الزيادة والنقصان ، وعلى الرغم من إزدياد هذه المخصصات في الفترة من ٨٨ - ٩٠ ، إلا انها لا زالت غير قادرة على مواجهه هذه الأعداد المتزايدة من الطلاب ، وما يترتب عليه من " انخفاض نصيب وحدة نفقة التلميذ من الإنفاق على التعليم " . (٧١)

وبالنسبة لمرحلة التعليم الأساسي كانت كلفة الطالب في مرحلة التعليم الأساسي سنة ٦٦ / ١٩٦٧ حوالي ٧،١١ جنيه ، أصبحت ٥،١١ جنيه سنة ١٩٧٠ ، ومعنى هذا انخفاض ما ينفق على الطالب في المرحلة الابتدائية ، فإذا علمنا أن كلفة الطالب سنة ٧٩ / ١٩٨٠ في الحلقة الابتدائية كان ٣٤ جنيه ارتفع إلى ٦٣ جنيه سنة ١٩٨٣ ، وذلك بالأسعار الجارية ، فإذا وضعنا التضخم في الاعتبار وأرجعنا هذا المبلغ إلى أسعار سنة ١٩٦٦ كان المقابل ١٤ جنيه ، ٢٤ جنيه بالأسعار الثابتة وهو ما يقابل ٢٠ جنيه ، ٢٤ جنيه ، فإن جملة ما ينفق على تلميذ بمرحلة التعليم الأساسي هو حوالي ٤٨ جنيه ، وذلك حسب أسعار سنة ١٩٦٦ ، فإذا قارنا ما ينفق على الطالب الأمريكي سنة ١٩٦٥ وهو ٣٠٥ جنيه تقريباً وهو ما يوازي ١٣ مرة ما ينفق على الطالب المصري في مرحلة التعليم الابتدائي وذلك سنة ١٩٦٥ ارتفع إلى ١٧ مرة وذلك سنة ١٩٧٦ . (٧٢)

### ثامناً: مشكلات معلم التعليم الأساسي في مصر :

إن المتتبع للتطور التاريخي لإعداد المعلمين في مصر يلاحظ أن السياسة التعليمية قد اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار والارتجالية ، فقد تعرضت مؤسسات الإعداد لكثير من التعديلات الارتجالية في مدة الدراسة وقواعد القبول وتحديد مؤهلات المعلمين ، كذلك إلغاؤها في بعض الأحيان ثم إعادة إعدادها مرة أخرى ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود فلسفة تربوية واضحة المعالم يسير في ضوئها نظام التعليم .

ومن هناك كانت سياسة إعداد المعلم تقوم على التعديلات وليس التغيير الجذري والإصلاح الشامل ، الذي يهدف إلى التطوير لأنها كانت تنقذ إلى التخطيط الشامل ، لذلك نجد سياسة إعداد معلم التعليم العام تتفصل عن سياسة إعداد المعلم للتعليم الفني بأنواعه (٧٢) وباعتبار أن التعليم منظومة متكاملة ومتفاعلة الأجزاء التي تتمثل في المراحل التعليمية ، لذا فإن تطوير إعداد المعلم لمرحلة التعليم الأساسي يجب أن ينظر إليه في إطار المنظومة التعليمية ككل ، بحيث يكون التطوير شاملاً للمراحل التعليمية الأخرى .

وقد اتجهت وزارة التربية والتعليم في السنوات الأخيرة إلى جعل إعداد معلم التعليم الأساسي بحلقتيه الابتدائية والإعدادية يتم تحت مظلة كليات التربية وعلى الرغم من الجهود التي بذلت أخيراً بشأن تحسين مستوى إعداد المعلم ، خاصة معلم المرحلة الأولى ، إلا أن هذه الفترة التاريخية الطويلة التي اتسمت بالتذبذب والصراع عانى المعلم خلالها من مشكلات عديدة ، بعض هذه المشكلات امتدت آثارها إلى الوقت الحاضر منها ما يأتي :

#### ١- الاختيار والإعداد :

تتمثل مشكلة الاختيار في أن كليات التربية تقبل الطلاب الذين يرسلهم مكتب التنسيق ، وفقاً لمجموع درجاتهم التي حصلوا عليها في شهادة الثانوية العامة ، بالإضافة إلى الاختبارات الشخصية التي تقوم هذه الكليات بإجرائها ، والتي وصفت بأنها شكلية في كثير من الأحيان ومجرد عمل

روتينى ، يتم بعدها قبول جميع الطلاب المتقدمين للالتحاق بالكلية ويكون بينهم من لا يصلح لمهنة التعليم أصلاً سواء من الناحية النفسية أو الجسمية ، وقد يرجع ذلك إلى أن كليات التربية لا تجد أمامها خيار في قبول جميع المتقدمين ، حيث أن معظمهم من أصحاب المجاميع المنخفضة ، وذلك لأن هذه الكليات تأتى في مؤخرة اهتمامات الشباب ، حيث تجتنب الكليات الأخرى ذات المكانة العالية في المجتمع مثل الطب والهندسة أفضل العناصر ، وإذا كان هذا ينطبق على كليات التربية التي كانت تعد معلمي المرحلتين الإعدادية والثانوية فقط ، فإنه كان ينطبق بصورة أسوأ على المعاهد والدور التي تعد معلمي المرحلة الابتدائية ، لدرجة أن هذه المعاهد لم تجد أمامها إلا من يتركه للتعليم الثانوى العام باستثناء عدد قليل ممن تضطروهم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية من الالتحاق بهذه المعاهد اختصاراً لمدة تعليمهم وسرعة تخرجهم وضماناً للحصول على وظيفة بعد للتخرج مباشرة . ( ٧٤ )

وبعد أن تولت كليات التربية مهمة إعداد معلمي المرحلة الأولى بعد تصفية دور المعلمين والمعلمات فإن اختيار الطلاب لشعبة للتعليم الأساسي " الابتدائي " يتم أيضاً وفقاً لمجموع الدرجات التي حصل عليها الطالب في شهادة الثانوية العامة ، والتي تكون أقل من نظيره في الشعب الأخرى . وعلى الرغم من أن البعض ينظر إلى كليات التربية بوصفها من كليات القمة ، إلا أن من يأتى إليها من أصحاب المجاميع العالية ليس رغبة في العمل بهذه المهنة ، ولكن لأنه يضمن عمل بعد للتخرج .

لذلك فإن مشكلة اختيار الطلاب الراغبين في الاشتغال بمهنة التعليم قائمة ، حيث أن الاختيار لا يتم على أسس علمية مقننة تضمن أفضل العناصر للعمل بهذه المهنة . وهذه المشكلة لا تقتصر فقط على مجرد الالتحاق بالكلية ، ولكنها تمتد إلى مستوى الخريج الذي تفرزه هذه الكليات ويكون غير راضى عن المهنة التي أعد للاشتغال بها إلى جانب ضعف مستوى هذا الخريج ،

والذي يرجع إلى عملية الإعداد ذاتها داخل كليات التربية التي نمت نمواً عجيباً ، وبعضها ذات مستوى متدن ، من حيث الهيئة التدريسية والمناهج والمعدات والمعامل والمكتبات والطلاب . (٧٥)

معنى ذلك أن المشكلة لا تكمن في اختيار من يريد الالتحاق بكليات التربية ولكن أيضاً في حسن إعداده داخلها ، وقد أرجع الأستاذ الدكتور سيف الدين فهمي الوضع المتردي لمهنة التعليم " بأنه لا ينبع فقط من نوعية من يأتي إلى هذه المهنة ، ولكن يأتي أيضاً من هذه المكونات الثلاث للمهنة ، فأنا عندما نقارن بين المحتوى المعرفي لمهنة الطب أو مهنة الهندسة ، وبين المحتوى المعرفي لمهنة التعليم نجد الفرق كبيراً بين المحتويين في ظل التقدم العلمي الكبير الذي نشهده اليوم ، إضافة إلى ما يتبعه من تقدم تقني ، فما زال المعلمون في المدارس يستخدمون محتوى معرفياً معيناً لا يزيد كثيراً عن الفنيات التي كانت تستخدم منذ مئات السنين ، فما زالت التقنية الفنية المستخدمة ، هي السبورة وتقنية الكتاب وتقنية التحفيظ " .

ويتنوع المحتوى المعرفي الذي يقدم لطلبة كليات التربية ، فهناك محتوى معرفي خاص بالتخصصات ( رياضيات وطبيعة وكيمياء ولغة عربية مثلاً ) ، وهناك محتوى معرفي خاص بمنظومة ما نسميه بالعلوم التربوية والنفسية ، وهي الأخرى علوم تنمو بكثرة إضافة إلى أن المعلم إنسان يتعامل مع الثقافة ، ويعد الناس لتقافة معينه ، كما أنه يجب أن يدرك ما حوله من ثقافات وتيارات ثقافية مختلفة ، وبالتالي فهناك محتوى معرفي آخر لهذه الأشياء ، فإذا نظرنا إلى المحتوى المعرفي الذي يقدم للطلبة على الأقل بالنسبة لمجال التربية والعلوم التربوية نجده لم يتغير كثيراً وكذلك الأمر بالنسبة للعلوم التخصصية . (٧٦)

أما بالنسبة للإعداد الثقافي للمعلم ، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك قصوراً واضحاً في الإعداد الثقافي بمرحلة التعليم الأساسي بكليات

التربية إلى جانب أن المقررات الدراسية الخاصة بالإعداد الثقافي محدودة للغاية. (٧٧)

وإذا كانت عملية إعداد معلم مرحلة التعليم الأساسي بحلقته الابتدائية والإعدادية تعتمد على ثلاثة جوانب متكاملة وهي : الإعداد الثقافي العام ، والإعداد الأكاديمي التخصصي ، والإعداد المهني ، وتختلف الوزن النسبي للمقررات التي تخص كل جانب من جوانب الإعداد الثلاثة ، فالوزن النسبي للمقررات التخصصية في خطة الدراسة بكليات التربية في مصر تصل إلى حوالي ٦٣ % ، وتشمل أوزان مقررات العلوم التربوية والنفسية بكليات التربية نسبة لا بأس بها ، تصل في المجمل العام لسنوات الدراسة إلى ٣٢ % من جملة المقررات ، والملاحظ أن الوزن النسبي لمقررات الإعداد الثقافي في كليات التربية لا تمثل سوى ٥ % فقط من مجمل المقررات . (٧٨)

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الأوزان النسبية للمقررات المرتبطة بجوانب الإعداد الثلاثة تدور عالمياً فيما يلي : (٧٩)

٤٠ % للمواد التخصصية .

٣٨ % للمواد المهنية التربوية والنفسية والتربية العملية .

٢٢ % للمواد الثقافية .

وعند مقارنة الأوزان للمقررات المختلفة في خطة الدراسة بكليات التربية في مصر والمرتبطة بجوانب الإعداد بمثيلتها على المستوى العالمي نجد أن الوزن النسبي للمقررات التخصصية لا تقل بل تزيد عما هو مقرر عالمياً ، وكذلك الحال بالنسبة للمقررات التربوية والنفسية ، بينما يختلف الحال بالنسبة للمقررات الثقافية التي تقل بنسبة كبيرة جداً عما هو مقرر عالمياً هذا بجانب طغيان المقررات التخصصية والمقررات المهنية والتربوية على المقررات الثقافية في خطة الدراسة بكليات التربية في

مصر الأمر الذي يسبب عنه ضعف الإعداد الثقافي العام لطالب التعليم الأساسي .

## ٢- تعدد مصادر الإعداد :

تقوم جهات متعددة بتخريج المعلم مثل كليات التربية ، والقسم التربوي بكليات البنات وكليات دار العلوم والآداب بالإضافة إلى دور المعلمين والمعلمات ويرجع هذا إلى الإزدواجية والثنائية التي عانى منها المجتمع المصري في الماضي بين التعليم الديني في الأزهر والتعليم المدني في المدارس الحديثة التي أنشأها محمد علي .

لذلك نجد المعلم يتخرج في الأزهر ومدرسة المعلمين العليا والجامعة ثم معهد التربية بالإضافة إلى مدارس المعلمين والمعلمات الأولية منها والراقية ، فضلا عن مدرسي الخبرة والصلاحية والكثيرون منهم اكتفوا بالشهادات المتوسطة . ( ٨٠ )

وقد أدى هذا التعدد في مصادر الإعداد إلى تنوع واضح في مؤهلات المعلمين بكافة مراحل التعليم خاصة مرحلتى التعليم الابتدائي والإعدادي ، فنجد من بين المعلمين المشتغلين بالمرحلة الابتدائية أولئك الذين يسمونهم ( ذوى الصلاحية ) مثل حملة الشهادة الإعدادية أو الثانوية العامة أو خريجي المدارس الصناعية أو خريجات المدارس الثانوية النسوية بالإضافة إلى ذوى الخبرة من معلمي ومعلمات المواد التخصصية والموسيقى والتربية الرياضية ممن لا يحملون مؤهلا دراسيا متخصصا، ولقد بلغ عدد الفئات المختلفة ما بين تربوية وغير تربوية بين هيئات التدريس في المرحلة الأولى في وقت من الأوقات ثمانى وعشرين فئة . ( ٨١ )

أما بالنسبة للمرحلة الإعدادية التي يوجد بها أيضا تنوع في مؤهلات المعلمين والمعلمات ، ففي عام ٩٠ / ١٩٩١ كانت نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهلات عليا تربوية ٦١ % من إجمالى عدد المعلمين والمعلمات ،

ونسبة الحاصلين على مؤهلاً عالياً حوالي ٣٣ % ، ونسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة ١٠ % ونسبة الحاصلين على مؤهلات أخرى ٦ % . ( ٨٢ )

ولم يقتصر هذا التنوع على المعلمين في التخصصات المختلفة ، بل امتد إلى معلمي المادة الواحدة ، فنجد معلم اللغة العربية يتخرج في قسم اللغة العربية بالأزهر وفي دار العلوم ، وفي قسم اللغة العربية بكلية الآداب . ( ٨٣ )  
وامتدت آثار هذا التعدد والتنوع واستمر خلال السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن إلى أن اتجهت وزارة التربية والتعليم إلى توحيد مصادر إعداد المعلم لكافة مراحل التعليم ، وأن يتم في إطار التعليم الجامعي أو معاهد تابعة للتعليم العالي .

وعلى الرغم من أن إعداد المعلمين للمراحل التعليمية المختلفة يتم تحت مظلة كليات التربية في مختلف المحافظات إلا أننا نلاحظ اختلاف وتعدد في نظام الإعداد بين كليات التربية نفسها ، حيث نجد ثلاث مؤسسات تقوم بإعداد معلم المرحلة الأولى هي :

- كليات التربية
- كلية التربية بجامعة حلوان
- كليات التربية النوعية .

فعلى سبيل المثال ، نجد أن كليات التربية تضم شعبتين لتخريج معلم التعليم الأساسي هما : الشعبة العامة التي يتم فيها إعداد معلمي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ومعلمي المرحلة الثانوية في تخصصات تقليدية معروفة ، وشعبة التعليم الأساسي ( الابتدائي ) حيث مازال هناك اختلاف حول تسمية هذه الشعبة ، فالبعض يطلق عليها " شعبة التعليم الأساسي " كما في كلية التربية بجامعة عين شمس ، والبعض الآخر يضعها تحت مسمى " التعليم الابتدائي " ، وهذا الاختلاف إذا كان يدل على شيء ، فإنما يدل على عدم وضوح في الرؤية حول الهدف من إنشاء هذه الشعبة بكليات التربية المختلفة ، وهذا الغموض شمل الطالب أيضا ، هذا إلى جانب أن اختلاف المرحلة

سوف يؤثر بالضرورة على نظام الإعداد ، وما يتضمنه من مقررات يدرسها الطالب ، بإعداد معلم المرحلة الابتدائية يختلف عن إعداد معلم المرحلة الإعدادية وهكذا .. لأن لكل مرحلة تعليمية طبيعتها الخاصة ، كما نجد هذا الاختلاف واضحاً في نظام الإعداد لنوعية واحدة من المعلمين ، بإعداد معلم المرحلة الأولى بكلية التربية جامعة عين شمس ، نجد أن التخصص يبدأ من السنة الأولى ويدرس الطالب بالكلية مقررات تربوية معظمها يركز على مرحلة التعليم الأساسي ككل ، أما كلية التربية بالفيوم فنجد الطالب يدرس دراسة عامة لمدة عامين ، ويبدأ التخصص من السنة الثالثة ، وتركز المقررات التربوية على إعداد الطالب للتدريس بالمرحلة الابتدائية كمعلم فصل ومعلم مادة .

ولا يقتصر الأمر على معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بل يمتد إلى معلم الحلقة الثانية الذي يعد في التخصصات التقليدية المعروفة بكليات التربية ولا يتضمن إعداداته أية إشارة عن التعليم الأساسي إلى جانب إعداداته بنفس الكيفية التي يعد بها معلم المرحلة الثانوية ، على الرغم من تباين فلسفة التعليم وأهدافه في كلتا المرحلتين ، وفي الوقت نفسه تقوم كلية التربية بجامعة حلوان بإعداد المعلم لنفس الحلقة في شعب خاصة للتعليم الأساسي .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك بعض الاختلافات في توزيع المقررات الدراسية على سنوات الدراسة ، وفي نوعية المقررات التربوية والنفسية بين كليات التربية التي تعد معلمي المواد الأكاديمية ، وكليات التربية النوعية التي تعد معلمي المواد النوعية . ( ٨٤ )

### ٣- مكانة المعلم في المجتمع :

ظلت مكانة المعلم التي يستمدّها من وضعه الاجتماعي والاقتصادي بداخل المجتمع المصري تعاني الكثير ، حيث نظرة المجتمع لهذه المهنة باعتبارها مهنة من من لا مهنة له ، فلا تلقى التقدير والاحترام المناسب من



جانب أبناء المجتمع لكثرة العاملين فيها من ناحية ، كما أنهم يأتون من مستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية متباينة من ناحية أخرى ، وإلى جانب أن ما يتحمله المعلم من مشاق وصعوبات ولا يلقى التقدير المادى المناسب ، حيث انخفاض المرتبات بالنسبة لما يتحمله من أعباء ، وبذلك أصبحت مهنة التعليم لا تجتذب الشباب بصفة عامة ، والممتازين منهم أكاديمياً بصفة خاصة لأسباب عديدة منها :

- أ - النظرة التقليدية التي ينظر بها المجتمع إلى المعلم ، بل نظرة المعلم إلى نفسه على أنه أقل من غيره من أصحاب المهن الأخرى .
- ب - عدم إثارة مهنة التعليم لطموح الشباب ورغباتهم في الصعود الاجتماعى السريع .
- ج - إحساس الشباب بما يتحمله المعلم من إرهاق شديد نتيجة العمل مع جماعات كبيرة من الأطفال والمراهقين .
- و - شعور الشباب بسوء الظروف التي يعمل فيها من ازدحام الفصول وقلة الامكانيات وتعقد العلاقات ونظرة الآباء .
- د - شعور الشباب بأن مجال التعليم يضم مستويات متباينة متفاوتة من حيث التأهيل والحساسية لمهنة التعليم والرغبة فيها .
- هـ - ضعف فرص الترقية أمام المعلم نتيجة الأعداد الكثيرة من المعلمين ونقص المخصصات المالية لوزارة التربية والتعليم . ( ٨٥ )

وهذه النظرة الاجتماعية المتدنية لمهنة التعليم لها جذورها التاريخية ، حيث أوضحت كثير من الدراسات أن معلم المرحلة الأولى كان يوضع في مرتبة أقل من معلمي المراحل الأخرى لأن إعداده يكون دون مستوى الجامعة ، هذا إلى جانب الفكرة التقليدية التي تضع المدرسة الابتدائية في مكانة أقل من المراحل الأخرى ، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن معلم المرحلة الأولى غالبا ما يأتي من بيئة اقتصادية واجتماعية متدنية ، وذلك لقصر مدة الإعداد بالمقارنة بخريجي الجامعات ، مما شجع الآباء خاصة في المناطق

الريفية المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً على إرسال أبنائهم إلى دور المعلمين والمعلمات حتى يصبحوا قوى عاملة قادرة على الكسب في وقت قصير، علاوة على وجود هذه الدور على مستوى المحافظات والمراكز مما يوفر لهم مصاريف الإقامة والسكن والانتقال إلى العواصم ، حيث مؤسسات التعليم العالي والجامعى . (٨٦)

وفي السنوات الأخيرة تغيرت النظرة نسبياً إلى مهنة التعليم ، ويتضح ذلك من أن الملتحقين بها صاروا من أصحاب الجامعات العالية ، وأصبحت كلياتها من كليات القمة ، وذلك يرجع إلى العائد المادى الذي تدره الدروس الخصوصية وضمان العمل بعد التخرج وإتاحة السفر إلى الدول العربية .

وقد بذلت كثير من الجهود من قبل وزارة التربية والتعليم لتحسين أحوال المعلمين المادية ، وذلك للارتقاء بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للمعلم ، وبالتالي الارتقاء بمهنة التعليم . (٨٧) وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تحسين أحوال المعلمين المادية ليست كافية للنهوض بمهنة التعليم والارتقاء بها .

#### ٤- العجز في أعداد المعلمين :

تعتبر هذه المشكلة أحد الأسباب الرئيسية التي نشأت عنها المشكلات السابقة ، فقد أدى العجز المستمر في أعداد المعلمين إلى الاستعانة بمعلمي الضرورة من خريجي المدارس والكليات الجامعية غير المؤهلين تربوياً للعمل بالتدريس ويتضح هذا العجز في كل من الحلقة الابتدائية والحلقة الإعدادية بمرحلة التعليم الأساسى .

أ - بالنسبة لمعلم الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى ، تفيد نتائج الأبحاث أن دور المعلمين والمعلمات كانت تخرج قبل إلغائها سنوياً حوالي ١٩٩١٣ معلماً في المتوسط ، بينما وصل متوسط الطلبة المقبولين بشعب التعليم الأساسى بكليات التربية خلال السنوات ( ٨٨ ، ٨٩ ، وحتى ٩٠ ، ١٩٩١ ) حوالي ٣٥١٤ طالبا سنوياً ، ولو فرض أن كل المقبولين سوف يتم تخرجهـ

دون تسرب ، فإن هذا العدد لن يكون كافياً بالحاجات من المعلمين ، خاصة عند مقارنة هذه الأعداد المقبولة بالحاجات من المعلمين للحلقة الأولى التي أعلنتها دراسات وزارة التربية والتعليم كما يلي : ( ٨٨ )

#### جدول رقم ( ٤ )

أعداد معلمي المرحلة الابتدائية طبقاً لحاجة  
الوزارة والمتوقع تخرجهم

السنوات	حاجات الوزارة وفقاً لتقديراتها	المتوقع تخرجهم	العجز المتوقع
٩٢ / ٩١	١٧٠٠٠	٣٩٥٣	١٣٠٤٧
٩٣ / ٩٢	١٧٧٥٠	٦١٨٩	١١٥٦١
٩٤ / ٩٣	١٨٣٠٠	٣٩١٢	١٤٣٨٨

ومن خلال هذا الجدول ، ووفقاً لإحصائية عام ٩٣ / ١٩٩٤ يتضح أن الوزارة تحتاج ١٨٣٠٠ معلماً ، بينما المتوقع تخرجهم من كليات التربية ( ٣٩١٢ ) ، مما يشير إلى أن مدارس الوزارة ستواجه عجزاً مقداره ( ١٤٣٨٨ ) معلماً . ويوضح الجدول التالي العجز والزيادة في إعداد معلمي التعليم الابتدائي وفقاً للتخصصات المختلفة . ( ٨٩ )

## جدول رقم ( ٥ )

يوضح إجمالي العجز والزيادة في أعداد المعلمين بالحلقة الابتدائية  
بجميع محافظات الجمهورية طبقاً للتخصصات المختلفة

المادة	اللازم	الموجود	العجز	الزيادة
مدرس فصل	١٠٥٢٩٧	١٣٩٧٤٧	٣٩٧٦	٣٨٤٢٦
اللغة العربية والدين	٣٢٢٨٨	٢٨٣٩٤	٨٧١٩	٤٨٢٥
المواد الاجتماعية	٧٠٣٨	٨٤٩٩	٨٤٣	٢٣٠٤
العلوم	٨٣٠٩	٨٥٨٩	١٤١٢	١٦٩٢
الرياضيات	١٦٨٦١	١٣٦٩٦	٤٥٧٢	١٤٠٧
اللغة الانجليزية	٤٣٧٩	٤٨٨٨	٨٥٩	١٣٦٨
الخط العربي	٢٩٨٩	٣٩٥٩	٦٧٥	١٦٤٥
التربية الرياضية	١٤٤٦٩	٨٦٢٥	٦٠٤٩	٢٠٥
التربية الفنية	١٤٤٦٩	٨٧٤٨	٥٨٥٧	١٣٦
التربية الموسيقية	٨٦١٩	٤٣٢٨	٤٥٩٤	٣٠٣
المجال الصناعي	٢٠٣٨	٦٠٦٠	١٦	٤٠٣٨
المجال الزراعي	١٩٩٢	٨٠٥٧	١٤	٦٠٧٩
الصيانة والترميمات	٢٨٣٣	٤٠٤٦	٢٨٠	١٤٩٣
الاقتصاد المنزلي	٢٥١٧	٦٨٢٠	٢٧	٤٣٣٠
الإشراف الاجتماعي	١٥٢٤٦	٩٨٤١	٧١٦٩	١٧٦٤

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن هناك عجز في بعض التخصصات  
وزيادة في تخصصات أخرى ، حيث هناك عجز كبير في معلمي التربية  
الرياضية ، حيث بلغت نسبته ٨ ، ٤١ % من اجمالي اللازم ، ويوجد عجز  
أيضاً في معلمي التربية الفنية ومعلمي التربية الموسيقية بلغت نسبته على

التوالي ٤٧، ٤٠ % ، ٣ ، ٥٣ % من إجمالي اللازم ، بينما توجد زيادة كبيرة من إجمالي اللازم في معلمي المجال الصناعي ومعلمي المجال الزراعي ومعلمي الاقتصاد المنزلي .

ب - بالنسبة لمعلم الحلقة الإعدادية من مرحلة التعليم الأساسي فهناك عجز في بعض التخصصات وزيادة في تخصصات أخرى ، كما يتضح من الجدول التالي : ( ٩٠ )

### جدول رقم ( ٦ )

ويوضح الجدول التالي بيان بأعضاء هيئة التدريس بالمرحلتين الإعدادية والثانوية بجميع المحافظات للعام الدراسي ١٩٩٤ / ١٩٩٥

التخصصات	اللازم	الموجود	العجز	الزيادة
اللغة العربية والدين	٦٠٩٤٦	٧٤٥٣٨	—	١٣٥٩٢
اللغة الانجليزية	٤٠٠٤٨	٣٠٨٨٥	٩٧٧٨	٦١٥
اللغة الفرنسية	٩٥٣٢	٧٤٧٥	٢٦٦٢	٦٠٥
الرياضيات	٢٩٣١٣	٣٩٥٤٩	٨٩٧	١١١٢٩
العلوم	٢٦٥٤٢	٤٩٧٦٧	—	٢٣٢٢٤
مواد الاجتماعية	٢١٠١٧	٢٩٦٨٩	٣٥٧	٩٠٢٩
التربية الفنية	١٠٥٠١	١٢١٣	٦٥٤	٢٢٥٦
التربية الموسيقية	٦٥٥٦	٣٧٣٠	٢٨٧٦	٥٠
الاقتصاد المنزلي	٧٢٨٠	٨٩٦٢	١٢٢٤	٢٩٠٧
التربية الزراعية	١٠٧٣٦	٥١٧٢	٥٦٦٨	١٣٤

وكما يتضح من الجدول السابق ، فهناك بعض التخصصات بها فائض زائد عن الحاجة ، كاللغة العربية والدين والعلوم ، كما أن هناك بعض التخصصات بها نسبة كبيرة ، كالتربية الموسيقية والتربية الزراعية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية . ونتيجة لهذا العجز في بعض التخصصات ، فقد

استعانت الوزارة بخريجي بعض الأقسام كالفلسفة والتاريخ والجغرافيا لتدريس اللغات الأجنبية ويرجع العجز والزيادة في بعض التخصصات إلى سوء توزيع الطلاب بين التخصصات المختلفة بكليات التربية ، وعدم وجود نوع من التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية لتحديد الأعداد المطلوبة من المعلمين في كل تخصص ، وبالإضافة إلى ذلك فهناك قصور في عملية التنبؤ بالأعداد المطلوبة من المعلمين ذوي التخصصات المختلفة ، واعتماد عملية التنبؤ هذه على أساليب غير دقيقة .

##### ٥- مشكلات تدريب معلم المرحلة الأولى :

لقد ظل تدريب المعلمين في مصر عرضة للتغير والتبدل إلى أن أشار تقرير السياسة التعليمية في مصر الذي صدر في مايو ١٩٨٥ إلى أهمية تدريب المعلم أثناء الخدمة ، وأن تكون هناك برامج للتدريب في إطار التعليم المستمر .

ويعتبر تدريب المعلمين أثناء الخدمة برنامج منظم ومخطط يمكن المعلمين من النمو في المهنة التعليمية بالحصول على مزيد من الخبرات الثقافية والسلوكية ، وكل من شأنه أن يرفع عملية التعلم والتعليم ، ويزيد من طاقات المعلمين الإنتاجية ولا بد لهذا التدريب من خطة مسبقة وأن يتم في إطار جماعي تعاوني ، وبموجب فلسفة واضحة وأهداف محددة . (٩١)

وتوجد مشكلات عامة لتدريب معلم التعليم الأساسي ، تتمثل فيما يأتي

أ - عدم وجود خطة واضحة لتنفيذ البرامج التدريبية بصورة متكاملة مما أدى إلى انخفاض المستوى التدريبي للمعلمين في أثناء الخدمة .

ب - اقتصر دور مراكز التدريب على تنفيذ البرامج التدريبية التي تضعها الإدارة المركزية دون مشاركة المراكز في التخطيط والإعداد لها .

ج - الافتقار إلى التكامل بين مراكز التدريب الرئيسية والمحلية . (٩٢)

د- لا يتوفر لدى المعلمين قناعة ببرامج التدريب وجدواها غير كافية في كثير من الأحيان ، مما يؤدي إلى عزوفهم عن الالتحاق بهذه البرامج

لانشغالهم بعملهم الأصلي الذي يتقاضون عليه مرتب لا يكفيهم في

الغالب ، أو عملهم الإضافي الذي يمكنهم من مواجهة متطلباتهم . ( ٩٣ )

هـ - صعوبة توفير المواصلات للمتدربين خاصة في المناطق الريفية .

و - قلة الأطر الفنية المؤهلة للتدريب بالنسبة لعدد المعلمين المراد تدريبهم

ز - غلبة الطابع النظري على الجانب التطبيقي والعمل في برامج التدريب

ح - ندرة تقديم برامج التدريب وفق أسس علمية .

ط - إغفال متابعة المتدربين بعد تدريبهم .

ى - الانفصال أحيانا بين برامج التدريب وبرامج الإعداد .

ك - غلبة استخدام الأساليب التقليدية في التدريس والتدريب واقتصارها على

المحاضرات دون أى تطوير أو تجديد لهذه الأساليب . ( ٩٤ )

ل - افتقار البرامج التدريبية إلى التنوع نتيجة لضعف المستوى

الاقتصادي في مصر . ( ٩٥ )

أما بالنسبة لبرنامج التأهيل التربوي لمعلمي المرحلة الابتدائية ، فقد

أشارت العديد من الدراسات إلى بعض نواحي القصور في هذا البرنامج منها

أ - أن برامج التأهيل لا تؤد الغرض المنشود منها على الوجه الأكمل ولا

تعالج نواحي القصور لدى المعلمين ، إلى جانب تسرب الدارسين . ( ٩٦ )

ب - أن المستوى العلمي لمعظم الدارسين لا يؤهلهم للاستمرار في الدراسة

بالبرنامج .

ج - أن نظام الدراسة لا يساعد على تحقيق أهداف البرنامج .

د - أن بعض المقررات التي تدرس لا تناسب الدارسين ولا تفيدهم في

عملهم بالمدرسة الابتدائية . ( ٩٧ )

## هوامش الفصل ومراجعته

- ١- تم الاستناد إلى المرجع التالي :  
الهيئة العليا المشتركة ( برنامج الأمم المتحدة للتنمية - اليونسكو - اليونسيف - البنك الدولي ) " وثيقة تأمين حاجات التعلم الأساسية - رؤية للتسعينات " ،  
من أوراق المؤتمر العالمي - حول التربية للجميع ، المنعقد في نيويورك ،  
يونيو ١٩٩٠ .
- ٢- نادر احمد أبو شريحة ، إدارة الوقت ، ( الأردن : دار مجدلاوى ، ١٩٩١ ) ،  
ص ٩٦ .
- ٣- محمد وجيه الصاوى ، التعليم الأساسي في مصر بين المثال والواقع ، " من  
بحوث مؤتمر معلم التعليم الأساسي : الحاضر والمستقبل ، المنعقد في كلية  
التربية جامعة حلوان ، في الفترة من ١٠ - ١٢ فبراير ١٩٨٦ القاهرة ، ص  
٨٩ .
- ٤- فؤاد أحمد حلمي ، " إدارة وتنظيم التعليم الأساسي في مصر - دراسة ميدانية " ،  
رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية ، جامعة الأزهر ،  
القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٥ .
- ٥- عادل عبد الفتاح سلامه ، " دراسة مقارنة لبعض الاتجاهات المعاصرة في  
تطوير التعليم الابتدائي ومدى إمكانية الإفادة منها في ج . م . ع " ، رسالة  
ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية ،  
كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٧ .
- ٦- سعيد إسماعيل على ، " محنة التعليم في مصر " ، كتاب الأهالي ، العدد الرابع  
، جريدة الأهالي ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٦ .
- ٧- جمال أبو الخير ، " المجالات العملية في التعليم الأساسي كما تبدو من البحوث  
والدراسات المصرية - دراسة تحليلية لأراء واتجاهات الدراسات والبحوث في



المجالات العملية في مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق " من  
بحوث

مؤتمر معلم التعليم الأساسي : الحاضر والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

٨ - محمد وجيه الصاوي ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

٩ - أحمد إسماعيل حجي ، نظام للتعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

١٠- ناريمان محمود جمعه ، التعليم الأساسي في مصر وأهدافه في ضوء

المتطلبات التعليمية للمجتمع المصري ، من دراسة التعليم الأساسي في مصر

- الواقع والمستقبل ، القاهرة المركز القومي للبحوث التربوية

والتنمية ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

١١- تم الاستناد إلى المرجع التالي :

عبد الله عبد الدايم ، مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية ، ( تونس :

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩٥ ) ، ص ٩٤ .

١٢- نبيل أحمد عامر صبيح وشاكر محمد فتحى ومحمود عابدين ، التعليم الابتدائي

مشكلاته واتجاهات تطويره ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

١٣- محمد على حافظ ، " تطوير التعليم الابتدائي في مصر " ، بحث مقدم إلى

مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي ، المنعقد في الفترة من ١٨ - ٢٠

فبراير ١٩٩٣ ، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية

والتعليم ، بالقاهرة ، ص ٢١٣ .

١٤- المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

١٥ - معهد التخطيط القومي ، تقرير للتنمية البشرية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٥٠ .

١٦- نبيل أحمد عامر وشاكر محمد فتحى ومحمود عابدين ، مرجع سابق ، ص

١٣٤

١٧- صلاح الدين المتبولي ، " التعليم المصري والقروض الأجنبية " ، كتاب

الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨٩ ، يونيو ١٩٩٥ ، ص ٤٧ .

١٨- المرجع السابق ، ص ٤٧ .

١٩- أحمد إسماعيل حجي ، المعونة الأمريكية للتعليم في مصر ، ( القاهرة : عالم

الكتب ، ١٩٩٢ ) ، ص ٤٨ .

- [illegible]

- التعليم الأساسي حاضره ومستقبله ، للمنعد بكلية التربية جامعة طنطا ، في الفترة من ١٣ - ١٤ ابريل ١٩٩٧ ، ص ٢٣ .
- ٣٣ - نفيسه أبو السعود ، " تقويم بيئة المدرسة الإعدادية واستعداداتها " ، من مؤتمر واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .
- ٣٤ - نبيل أحمد عامر وشاكر محمد فتحي ومحمود عابدين ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .
- ٣٥ - المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
- ٣٦ - نفيسه أبو السعود ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨ ، ٦٩ .
- ٣٧ - نبيل أحمد عامر وشاكر محمد فتحي ومحمود عابدين ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .
- ٣٨ - عوض توفيق عوض ، " التعليم الأساسي في مصر وحاجته إلى التطوير " ، من دراسة التعليم الأساسي في مصر - الواقع والمستقبل - مرجع سابق ، ص ص ٣٦ ، ٣٧ .
- ٣٩ - معهد التخطيط القومي ، مرجع سابق ، ص ٣١ .
- ٤٠ - أحمد إسماعيل حجي ، تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية - دراسة نقدية للسياسة التعليمية في مصر في ضوء الفكر التربوي والخبرات الأجنبية ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٩ ) ، ص ١٢٣ .
- ٤١ - فؤاد أحمد حلمي ، تمويل التعليم الأساسي في مصر رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .
- ٤٢ - صلاح الدين المتبولي ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .
- ٤٣ - ج . م . ع ، وزارة التربية والتعليم ، إحصائيات التعليم قبل الجامعي ١٩٩٥ / ١٩٩٦ ، مرجع سابق .
- ٤٤ - فؤاد أحمد حلمي ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .
- ٤٥ - المرجع السابق ، ص ١١٠ .
- ٤٦ - صلاح الدين المتبولي ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .
- ٤٧ - أحمد إسماعيل حجي ، نظام التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .
- ٤٨ - المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .
- ٤٩ - أكاديمية الإنماء التربوي ، مرجع سابق ، ص ص ١٧ ، ١٨ ، ٣١ .

- ٥٠ - جمال أبو الخير ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .
- ٥١ - أكاديمية الإنماء التربوي ، مرجع سابق ، ص ١٩ .
- ٥٢ - رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، الدورة الثامنة عشر ، القاهرة ، ص ٢٧ .
- ٥٣ - فؤاد أحمد حلمي ، إدارة وتنظيم التعليم الأساسي في مصر - دراسة ميدانية ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٩ ، ١٩٠ .
- ٥٤ - أحمد إسماعيل حجي ، نظام التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .
- ٥٥ - سعيد إسماعيل على ، " إدارة الوقت في التعليم المصري " ، مجلة دراسات تربوية ، المجلد الثامن ، الجزء ( ٥٤ ) ، ( القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩٣ ) ، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .
- ٥٦ - على السيد طنش ، " الإدارة المدرسية في ج . م . ع بين الواقع والمأمول " ، من بحوث مؤتمر التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين ، المنعقد بكلية التربية جامعة حلوان ، في الفترة من ٢٩ - ٣٠ ابريل ١٩٩٥ ، القاهرة ، ص ١٠٦٤ .
- ٥٧ - السيد عبد العزيز البهواشي ، " بعض المشكلات الإدارية للتعليم الابتدائي في مصر " ، في عبد الغنى عبود وآخرون ، إدارة المدرسة الابتدائية ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٢ ) ، ص ٢٦٣ .
- ٥٨ - المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .
- ٥٩ - فؤاد أحمد حلمي ، إدارة وتنظيم التعليم الأساسي في مصر - دراسة ميدانية ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .
- ٦٠ - المرجع السابق ، ص ص ١٧٧ ، ١٨١ .
- ٦١ - سليمان عبد ربه مبارز ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .
- ٦٢ - السيد عبد العزيز البهواشي ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .
- ٦٣ - المرجع السابق ، ص ١٤١ .
- ٦٤ - مرفت صالح ناصف ، " الإدارة التعليمية في مصر في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات - تصور مقترح " ، مجلة التربية والتنمية ، السنة الثالثة ، العدد

٨، ( القاهرة : المكتب الاستشارى للخدمات التربوية ، فبراير ١٩٩٥ ) ، ص ٢٠ .

٦٥ - نهلة عبد القادر هاشم ، تطوير الإدارة المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي في ج . م . ع في ضوء مفهوم إدارة الوقت ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية ، بكلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٦١ .

٦٦ - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، تطوير التعليم في ج.م.ع في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥ .

٦٧ - فؤاد أحمد حلمي ، تمويل التعليم الأساسي في مصر - رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

٦٨ - وزارة التعليم ، مشروع مبارك القومي - إنجازات التعليم في خمسة أعوام ٩١ - ١٩٩٦ ، ج.م.ع ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ١٤٩ .

٦٩ - صلاح الدين جوهر ، مقدمة في إدارة وتنظيم التعليم ( القاهرة : مكتبة عين شمس ، بدت ) ، ص ٢٣٩ .

٧٠ - صلاح الدين المتبولي ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٧١ - فؤاد أحمد حلمي ، تمويل التعليم الأساسي في مصر - رؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

٧٢ - سلامه صابر محمد العطار ، " واقع التعليم الأساسي في مصر في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمجتمعية " ، من دراسة التعليم الأساسي في مصر - الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

٧٣ - محمد الهادي عفيفي وسعد مرسى أحمد ، قراءات في التربية المعاصرة ، ( القاهرة : عالم الكتب ، بدت ) ، ص ص ٨٨ ، ٨٩ .

٧٤ - محمد عبد الهادي وسيف الدين فهمي ، " تقويم إعداد المعلم في البلاد العربية " ، مؤتمر إعداد وتدريب المعلم العربي ، يناير ١٩٧٢ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ص ٤٤٥ .

٧٥ - سيف الدين فهمي ، " ندوة خصوصية مهنة التعليم " ، من مؤتمر كليات التربية في الوطن العربي في عالم متغير ، المنعقد بكلية التربية جامعة عين شمس ، في الفترة من ٢٣ - ٢٥ يناير ١٩٩٣ ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٩٠ .

- ٧٦ - المرجع السابق ، ص ٨٦ .
- ٧٧ - ثابت حكيم ، " الإعداد الثقافي لمعلم التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات العصرية " ، من بحوث مؤتمر إعداد المعلم في ضوء استراتيجية تطوير التعليم ، المنعقد بكلية التربية جامعة المنيا ، في الفترة من ٢٨ - ٣٠ أكتوبر ، ١٩٩٠ ، ص ١٣٢ .
- ٧٨ - نبيل عبد الخالق متولى وسيد سالم مرسى ، " نموذج مقترح لإعداد معلم التعليم الثانوى في مصر في ضوء تجربة اليابان " ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٦ - ١٨ .
- ٧٩ - المرجع السابق ، ص ١٨ .
- ٨٠ - سليمان نسيم سليمان ، صياغة التعليم المصري الحديث - دور القوى الاجتماعية والسياسية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ) ، ص ٢٣ .
- ٨١ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مؤتمر إعداد وتدريب المعلم العربى ، يناير ١٩٧٢ ، ص ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .
- ٨٢ - دسوقى عبد الجليل ، " تقويم مدرس المدرسة الإعدادية " ، دراسة مقدمة إلى مؤتمر واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره ، مرجع سابق ، ص ٥١ .
- ٨٣ - سليمان نسيم سليمان ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ .
- ٨٤ - سليمان عبد ربه ، " تطوير كليات التربية في مصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة " ، دراسة مقدمة إلى مؤتمر كليات التربية في الوطن العربى في عالم متغير ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .
- ٨٥ - محمد عبد الهادى وسيف الدين فهمى ، مرجع سابق ، ٤٤٧ .
- ٨٦ - سيف الدين فهمى ، المنهج فى التربية المقارنة ، ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨١ ) ، ص ٣١٨ .
- ٨٧ - وزارة التربية والتعليم ، تطوير التعليم فى مصر سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه ( التعليم قبل الجامعى ) ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢٥ .

٨٨ - محمد متولى غنيمه ، " تقويم نظم وبرامج إعداد المعلم في مصر في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة ، دراسة مقدمة لورشة العمل التحضيرية للمؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

٨٩ - محمد أحمد الهريدى و محمد السيد حسونه ، " دراسة إحصائية تحليلية لواقع العجز والزيادة في هيئات التدريس والخدمات التربوية في جميع مراحل التعليم العام قبل الجامعى حتى يوليو ١٩٩٥ " ، دراسة مقدمة لورشة العمل التحضيرية للمؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، مرجع سابق ، ص ٨ ، ٩ .

٩٠ - محمد متولى غنيمه ، مرجع سابق ، ملاحق البحث ، ص ١٢٥ ، ١٢٧ .  
٩١ - دسوقى عبد الجليل ، " تقويم مدرّس المدرسة الإعدادية " ، من مؤتمر واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

٩٢ - محمد الصائم عثمان ، تطوير نظام تدريب معلم التعليم الابتدائي في أثناء الخدمة في السودان على ضوء خبرات مصر وانجلترا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة و الإدارة التعليمية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

٩٣ - أحمد إسماعيل حجي ، التربية المقارنة ، ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ ) ، ص ٤٨٠ .

٩٤ - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، التقرير الختامي للندوة الإقليمية حول إعداد وتدريب معلم المدرسة الابتدائية ليؤدي وظيفة مزدوجة معلماً للصغار والكبار ، دمشق ، نوفمبر ١٩٨٦ .

٩٥ - محمد عثمان الصائم ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

٩٦ - خلف محمد البحيرى وسيد أحمد طنطاوى ، " بعض مؤشرات الكفاية الداخلية لبرنامج التأهيل التربوي بكلية التربية بسوهاج " ، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الاداء الجامعى فى كليات التربية - الواقع والطموح ، المنعقد بكلية التربية جامعة المنصورة ، في الفترة من ٧ - ٩ سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٣٣٥ .

٩٧ - أحمد إسماعيل حجي ، " دراسة تقويمية لنظام تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية في مصر باستخدام أسلوب التعليم عن بُعد " دراسة مقدمة إلى مؤتمر معلم التعليم الأساسي - الحاضر والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

# Handwritten title

## Handwritten subtitle

Handwritten text line 1

Handwritten text paragraph 1

Handwritten text paragraph 2

Handwritten text paragraph 3

Handwritten footnote text



## الفصل السابع

### مسارات الصيغة المستقبلية للتعليم الأساسي\*

#### المسار الأول: تنمية الطفولة المبكرة

حيث أن التعليم يبدأ منذ الولادة ، فإن الأطفال عند دخولهم المرحلة الابتدائية يكونوا قد قطعوا مرحلة حاسمة من نموهم تحدد، إلى درجة كبيرة ، ما تؤول إليه حياتهم لاحقاً . فخلال هذه السنوات المبكرة ترسي الأسس وتكتسب المهارات للتعليم المستمر داخل المدرسة وخارجها .

ولقد أعاد المنتدى التأكيد على أهمية رعاية وتنمية الطفولة المبكرة وعلى مكانتها الهامة في " الرؤية الموسعة للتربية الأساسية " الواردة في مؤتمر جومنتيين عام ١٩٩٠ " إن برامج رعاية وتنمية الطفولة المبكرة هي الخطوة الأولى نحو تحقيق أهداف التربية للجميع . فتنمية الطفولة المبكرة ذات أثر حاسم في تشكيل ذكاء الأطفال الصغار وشخصياتهم وسلوكهم الاجتماعي " وأبدى بعض المشاركين قلقهم من أن الاندفاع نحو تعميم التعليم الابتدائي وإصلاحه قد حول الانتباه عن تنمية الطفولة المبكرة . وكان يبدو أحياناً أن هناك احتمال بأن يؤدي الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة إلى تحويل التمويل عن التعليم الابتدائي بدلاً من أن يكون استثماراً اجتماعياً مكملًا له .

لقد تركزت مناقشات المنتدى لموضوع تنمية الطفولة المبكرة حول الأمور التالية: محتوى برامج تنمية الطفولة المبكرة ، والمستفيدين من هذه البرامج ، ودور الآباء والعلاقة بين تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي ، وتكلفة برامج تنمية الطفولة المبكرة .

\* من وثائق المنتدى الاستشاري الدولي للتربية للجميع ، التربية ذات النوعية الجيدة للجميع : التقرير النهائي ، يوليو ٨ - ١٠ سبتمبر ١٩٩٣ .

### النهج الشمولي :

ينمو الأطفال خلال سنوات عمرهم المبكرة وينضجون جسدياً وذهنياً وهم لا يحتاجون إلى الحماية والغذاء والرعاية الصحية فحسب ، بل الإثارة والتفاعل مع الآخرين وفرص التعلم أيضاً . ولقد أبرزت المناقشات أنواعاً مختلفة من برامج الرعاية وتنمية الطفولة المبكرة ، مبينة بذلك أن هذه البرامج تشمل ما هو أكثر من تعليم " ما قبل المدرسة " ( رياض الأطفال ) وتنطوي تنمية الطفولة المبكرة على مجموعة من النشاطات الموجهة نحو الاحتياجات المختلفة للأطفال الصغار ، والتي تساعد في تعزيز الأسر والمجتمعات التي ينمون فيها ، بالإضافة إلى تعزيز بيئاتهم الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية . إن هذا النهج المتكامل هو سمة أساسية مميزة لبرامج تنمية الطفولة المبكرة، تجعلها مختلفة عن المدارس العادية .

وفي ضوء الصراعات الجارية في أجزاء كثيرة من العالم ، أكد بعض المتحدثين على أهمية تربية الطفولة المبكرة في تشجيع التسامح واحترام الآخرين . فالتربية من أجل السلام ينبغي أن تبدأ في سن مبكرة لكي تكون فعالة .

### من هو المستفيد من برامج تنمية الطفولة المبكرة :

بين النقاش أن تربية الطفولة المبكرة في كثير من البلدان النامية تتسم بمؤسسية لبرامج مرحلة ما قبل المدرسة ، التي تعتبر مكلفة وقاصرة على عمر محدد . وكما وصفها أحد المتحدثين " إن مثل هذه البرامج تعكس التمايز الاجتماعي الراهن، لأنها تخدم ، بشكل أساسي ، النخبة الثقافية والاقتصادية " . وتكشف الإحصاءات التفاوت الهائل بين الدول في مدى شمول خدمات مرحلة ما قبل المدرسة ، وحتى عندما تكون نسب الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة عالية نسبياً ، فإن أطفال الأسر الأقل حظاً والمناطق الفقيرة غالباً ما يقل أو ينعدم انتفاعهم بمثل هذه الخدمات .

واتفق المشاركون على ضرورة إعطاء الأولوية لخدمات تنمية الطفولة المبكرة في المجتمعات الهامشية والحضرية والريفية . وطبقاً لأقوال العديد من المتحدثين ، فإن المهمة الملحة تتمثل في الوصول إلى الأعداد المتزايدة بسرعة من الأطفال والأسر (المعرضين للخطر) . وهذه الفئات تشمل اللاجئين ، والنازحين والأطفال الذين يعانون من ويلات الحروب والعنف والإعداد المتزايدة من الأيتام بسبب مرض الإيدز . ويشكل الأطفال المعاقون فئة مستهدفة أخرى للرعاية الخاصة في برامج تنمية الطفولة المبكرة

### تعليم الآباء :

إن الآباء هم خير من يمنح الرعاية للأطفال الصغار ، فمهاراتهم وكفاءتهم وعملهم من أجل رفاه الأسرة بأكملها ، له آثار بالغة على عمليات نمو وتربية الطفولة المبكرة . فجهل الوالدين بأمور رعاية الطفل، مثلاً، يعزى إليه سوء الصحة ونقص التغذية وإعاقة النمو . كما أن الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين فقط في مسكن سيئ ويفتقرون إلى التغذية والنظافة الأساسية ، يحتمل أن لا يكون نموهم العام عادياً .

كما أشير إلى أن المشاركة الفعالة للآباء والمجتمعات المحلية في نشاطات تنمية الطفولة المبكرة هي عامل أساسي في نجاحها ، وضمان انسجامها مع الثقافة السائدة ، وذات مغزى هادف . وينبغي أن يشارك الآباء في تخطيط وتنفيذ وتمويل البرامج التي تستهدف الأطفال الصغار ، وأحياناً تشمل جهود تنمية الطفولة المبكرة تعليمياً ومشاركة بعيدة للآباء { أنظر في الصفحات القادمة خدمات فعالية الآباء في الفلبين} . وتستطيع البرامج الشاملة لتنمية الطفولة المبكرة أن تندمج تماماً مع برامج تعليم الكبار وبرامج محو الأمية والبرامج السكانية . وهذا يوضح أيضاً مفهوم " دورة التعلم " التي تبدأ عند الولادة أو حتى قبلها، والتي تستمر عبر مرحلة البلوغ . وقد أكد بعض المشاركين على أهمية تعليم الآباء كجزء من جهود تنمية الطفولة

المبكرة بسبب العلاقة الوطيدة بين مهارات محو الأمية للآباء وبين التحصيل التعليمي للأطفال .

تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي :

كانت إحدى المسلمات الأساسية لمناقشات المنتدى أن برامج تنمية الطفولة المبكرة لها أهمية في تهيئة الأطفال لمواصلة التعلم . وقد وردت أمثلة ودراسات عديدة لتأييد هذه المقولة ، فقد أشار البعض إلى أن بضعة شهور من النشاط خلال الطفولة المبكرة يمكنها أن تزيد من انتفاع الطفل من التعليم الابتدائي . كما أن مثل هذا الإعداد النفسي والجسدي له ارتباط وثيق بتقليل معدلات الرسوب والتسرب .

ومع ذلك ، فقد شعر أحد المتحدثين بأن الترابط بين التعليم قبل وخلال المرحلة الابتدائية مازال لا يؤخذ بالجدية الكافية ، وقد يعود ذلك إلى أن برامج الطفولة المبكرة نادراً ما تكون جزءاً من نظام التربية الرسمي ، فوزارة التربية تلعب دوراً محدوداً في مثل هذه الجهود ، هذا إن كان لها ذلك الدور .

تعليم ما قبل المدرسة في كينيا-مشروع مشترك

تقوم كينيا ، بالتعاون مع مانحين دوليين ، بتنفيذ برنامج فعال لمرحلة ما قبل المدرسة إلى زيادة تهيئة الأطفال لدخول التعليم الابتدائي ، وفي نفس الوقت مساعدة الأمهات اللواتي يعملن بدوام كامل خارج البيت بالإضافة إلى مسؤولياتهن عن تربية الأطفال . إن رياض الأطفال ، التي تخدم الأسر من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تستوعب ٣٠ بالمائة من أطفال كينيا من سن ٣ إلى ٦ سنوات ، إلا أن ٩٥ بالمائة منهم التحقوا بهذه المدارس . ويهدف البرنامج عموماً إلى "تحسين الأحوال العامة للأطفال" من خلال نهج شمولي يجمع بين الصحة والتغذية ومراقبة النمو لهؤلاء الأطفال وحفزهم ، وتوعية الآباء والمجتمع المحلي .

لقد شهدت كينيا تغيرات اجتماعية -اقتصادية سريعة في السنوات الأخيرة ، وهجرة هائلة باتجاه المدن ، وتزايد الضغط السكاني ، وتعاظم أعداد النساء العاملات واضطرت أعداد كبيرة من النساء اللواتي يمثلن في أغلب الأحيان المعيلات الوحيدات لأسرهن ، إلى ترك أطفالهن دون رعاية ، لو تحست رعاية غير كافية ، ليستطعن الخروج إلى العمل ، وفي ضوء هذا الوضع المأساوي للآباء وأطفالهم ، أثبت برنامج تعليم ما قبل المدرسة أنه هو الحل المفضل . وقد ازداد الالتحاق بهذا البرنامج من ٦٥٧,٧٠٠ طفلاً عام ١٩٨٦ إلى ٩٠٨,٩٧٠ في عام ١٩٩١ محققاً بذلك قفزة قدرها ٣٨ بالمائة .

ويرى الآباء فوائد هذه المدارس ليس لأن أطفالهم يلقون فيها رعاية أفضل، ولأنهم أكثر استعداداً لبدء المرحلة الابتدائية فحسب ، بل لأنهم أيضاً يغدون أكثر صحة وأكثر انفتاحاً من أولئك الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم قبل المدرسي ، ومن النتائج الإيجابية الأخرى لذلك ، زيادة التعبئة المجتمعية ، وزيادة وعي الآباء بأساليب إعداد الطعام ، والتغذية وتنظيم الأسرة ، والتطعيم... الخ . انبثق البرنامج من حركة " مساعدة الذات " التي بدأت بعد الاستقلال ، وهو يشجع المشاركات بين طائفة عريضة من الأطراف المعنية ، أهمها الآباء والمجتمعات المحلية ، فالآباء يقدمون الأرض والمباني للمدرسية ، والأثاث ، والمواد ، ورواتب المعلمين ، يساعدهم في ذلك في معظم الحالات هيئات محلية على مستوى المقاطعات، بما فيها المنظمات الدينية والشركات ، كما شرع البعض في تنفيذ برامج تغذية الأطفال في المجتمع المحلي بالإضافة إلى تدابير لمراقبة النمو .

كما يعتبر المعلمون ومدرّبوهم " أطرافاً أساسيين " فيلتقى المدربون دورة تمهيدية مدتها تسعة أشهر ، بينما يلتقى المعلمون تدريباً أثناء الخدمة لمدة سنتين . ويتناول التدريب بحث قضايا مثل العلاقات الإنسانية، والاتصالات الفعالة ، واحتياجات الأسر ، وحل المشكلات ، من أجل إكساب للمتدربين المهارات اللازمة ليتعاملوا مع الأطفال ومع آبائهم ، ومع للمجتمعات المحلية والراعين للبرنامج . وفي عام ١٩٨٤ أنشأت الحكومة

المركز الوطن لتربية الطفولة المبكرة بالإضافة إلى شبكة من "المراكز الفرعية" على مستوى المقاطعات. ومن خلال هذه المراكز تقوم وزارة التربية بالتعاون مع مؤسسة برنارد فان لير ، ومؤسسة الاغاخان واليونيسيف ، بدعم البرنامج في مجالات الإدارة العامة ، والتدريب أثناء الخدمة ، والتوجيه ، وتطوير المناهج والمواد ، والتقييم والبحوث كما بدأ التعاون الوثيق مع الوزارات الأخرى كوزارات الصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية

وبالرغم من نجاح البرنامج ، إلا أن هناك تحديات هامة تواجهه . وربما كانت أكثر القضايا إلحاحا في رواتب المعلمين المتدنية جداً وغير المنتظمة ، مما حدا بالكثير منهم في السنوات الأخيرة إلى ترك عملهم في التدريس من أجل البحث عن وظائف بديلة ، وعلاوة على ذلك ، ينبغي تحسين تدريب المعلمين ، وإدخال برامج خاصة للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة ، كأطفال الشوارع، والأطفال المعاقين واللاجئين . وهذه مشكلة حادة حيث أن أعداد هؤلاء الأطفال في تزايد ، والبرامج الحالية قد أخفقت في توفير العناية المناسبة لهم . ويمكن لبرامج تنمية الطفولة المبكرة أيضاً أن تكون مصدر إلهام قيم لتحسين التعليم الابتدائي " فممارسات تنمية الطفولة ، مثل مشاركة الآباء والمجتمعات المحلية ، تسهم إلى حد كبير في تحسين أداء التعليم الابتدائي " على حد تعبير أحد المشاركين ، فعلى سبيل المثال ، معظم برامج تنمية الطفولة المبكرة سهلة المنال وتستخدم استراتيجيات تستجيب لمجتمعاتها . وتركز البرامج الجيدة على الأساليب غير النظامية للتعليم والتعلم ، وتطوّر وتستخدم المناهج المشوقة والملائمة للأطفال والآباء ، وفعالة جداً في خلق الفرص للفتيات والنساء .

وعلاوة على ذلك ، فإن برامج تنمية الطفولة المبكرة التي تعمل عن كثب مع المجتمعات المحلية تكون في وضع مناسب لتصل إلى الأطفال والأسر التي تكون في أمس الحاجة لها. وكما علق أحد المشاركين "إن برامج تنمية الطفولة المبكرة لا يجنى فوائدها الأطفال فحسب ، بل الآباء

والمجتمعات المحلية أيضاً . وهي تمنح الفرص للنساء لكي يسعين وراء العمل خارج البيت بتوفير بيئة آمنة لأطفالهن ، وهي بذلك تسهم في تعزيز المجتمعات المحلية" ، وهي أيضاً عامل مؤثر في تقوية التعاون بين مختلف الأطراف التي لها منفعة من التربية للجميع ، تشجع المشاركات بين القطاعات، كالصحة والتربية على سبيل المثال ، أو بين الآباء والسلطات

### تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي :

إن ضبط تكلفة خدمات رعاية وتنمية الطفولة المبكرة هو أحد أنجح الوسائل المؤدية إلى زيادة الانتفاع من برامج هذه الخدمات . وقد أبدى بعض المتكلمين قلقهم من أن التوسع الكبير في خدمات تنمية الطفولة المبكرة قد يتطلب استثماراً أولياً ضخماً ، ونفقات متكررة كبيرة ، مما قد يحد من إمكانية استدامتها . ومع ذلك ، هناك عدد من البدائل الناجحة قليلة الكلفة يمكن أن تحل محل التعليم قبل المدرسي التقليدي عالي الكلفة المنتشر في البلدان الصناعية . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تدار نشاطات تنمية الطفولة المبكرة من البيوت بإشراف متطوعين وأنصاف مهنيين ، أو أن تكون متضمنة في البرامج القائمة لتعليم الكبار وبرامج تنمية المجتمع المحلي . كما تمت الإشارة إلى أن كلفة نشاطات تنمية الطفولة المبكرة ينبغي تقييمها في ضوء منافعها . فإن كان للاستثمار في رعاية وتنمية الأطفال مردود هام، كتخفيض الهدر في التعليم ، وتفرغ أفراد الأسرة الذين يتكفون برعاية الأطفال للعمل ، فإن برامج تنمية الطفولة المبكرة قد يكون لها منافع اجتماعية مقابل تكلفتها إلى الحد الذي يبرر الاستثمار العام فيها .

وطالب المنتدى بالمزيد من دعم المانحين لمساعدة البلدان النامية لتتوسع في برامج تنمية الطفولة المبكرة . وشعر كثير من المتحدثين أن الوكالات المانحة ينبغي أن تبادر بالاتصال بالحكومات بدلاً من أن تنتظر طلبات المساعدة منها . وعلاوة على ذلك، ينبغي على المانحين أن يكونوا مستعدين للالتزام طويل الأجل لدعم برامج تنمية الطفولة المبكرة .

## المسار الثاني

### تحسين التعليم الابتدائي

أن تكون التربية عملاً جيد النوعية هو أحد القواعد الأساسية للتربية للجميع . ومع ذلك فإن تحسين التعليم الابتدائي لا يتم بمجرد وضع معايير لما ينبغي أن تكون عليه التربية ذات النوعية الجيدة في عالم مثالي، بل ينبغي على التربويين أن يواجهوا واقع حال التعليم وما يمكن أن يكون عليه اليوم في موقعهم من العالم .

أن هذه الحاجة لتوجه عملي برزت في مناقشات موضوع تحسين التعليم الابتدائي. فعلى حد قول أحد المشاركين في المنتدى : " إن هناك حاجة لوضع معايير رفيعة المستوى ، ولكن يتوجب علينا أن نتوخى المنحى العملي عند العمل بهذه المعايير " .

ولقد أعطى المنتدى اهتماماً خاصاً لمناقشة "لماذا" و"كيف" نرسل الأطفال إلى المدارس ، ونبقيهم فيها، ونتأكد من أن يكون التعليم الذي يتلقونه جيد النوعية وملائماً. كما تم التأكيد على أن الحاجة ماسة إلى مزيد من المشاركة في العملية التربوية - من المعلمين، ومن المجتمع المحلي ، ومن الدارسين أنفسهم .



وبالنظر إلى وضع التعليم الابتدائي من وجهة نظر شمولية إصلاحية ، حدد المنتدى ثلاث قضايا رئيسية متداخلة العلاقات تتبغى معالجتها :

- \*\* المنهج ومواد التعلم .
- \*\* المعلمون والتدريس .
- \*\* مشاركة المجتمعات المحلية .

#### تعريف الملاءمة :

إن السعي لجعل المنهج أكثر " ملاءمة " - أي أكثر استجابة للمجتمعات والثقافات والقيم المحلية- هو أولوية واضحة للتربية للجميع إلا أنه يجب على التربويين والسلطات في كثير من البلدان إيجاد حل للمعضلة المتمثلة في أن التركيز الزائد على بعض القيم المحلية " الملاءمة " قد يؤدي إلى فشل الأهداف العامة للتربية للجميع ، فما الذي يجب أن يفعله التربويون، مثلاً في المجتمعات التي لا ترى في تعليم الفتيات أمراً "ملائماً" لدورهن في الأسرة والمجتمع ؟ والمعضلة الأخرى في بعض الدول ، هي كيف تتم الموازنة بين الحاجة إلى مناهج أكثر تجاوباً وتنوعاً وبين هدف تنمية الوحدة الوطنية. ففي المجتمعات متعددة اللغات مثل بابوا غينيا الجديدة التي تنتشر فيها أكثر من ٣٠٠ لغة فإن الإفراط في لامركزية تطوير المناهج، والتركيز على الملاءمة المحلية قد يشكل تهديداً للهوية الوطنية، ومن ثم للوحدة السياسية والاستقرار .

وتشير الدراسات الحديثة حول التعلم الابتدائي في البلدان متعددة اللغات، إلى أن الأطفال يستغرقون وقتاً أطول في المرحلة الابتدائية. ولذا فإنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص بمراقبة أثر إصلاح المناهج والسياسة المتعلقة باللغات المستخدمة في التعليم . وقد تضطر المجتمعات التي تواجه أوضاعاً

لغوية صعبة إلى إطالة مدة التعليم الابتدائي ليتمكن أطفالها من إتقان مهارات التعلم .

### التخفيف من عبء المنهج :

هناك صراع حاد، ينبغي حله، بين الحاجة إلى منهج أساسي متماسك يركز على المهارات الأساسية، وبين الطلب على منهج أوسع وأكثر استجابة لحاجات المجتمع بحيث يشمل " المهارات الحياتية " ذلك الطلب المتعلق في أغلب الأحيان بالقضايا التي يحث المانحون على تبنيها، مثل التغذية وتخطيط الأسرة والتربية البيئية والوقاية من مرض الإيدز. ولقد حذر أحد المشاركين من " أن نطاق منهج التعليم الابتدائي قد تخطى حدود قدرات المعلمين على التدريس وقدرات الأطفال على التعلم. فالتوسع في المنهج كان له أثر على طلب المواد ولا ينبغي أن يستمر " .

وهناك حاجة ماسة إلى إيجاد توازن معقول بين "مهارات التعلم الأساسية" وبين المهارات الحياتية"، إذ بدون هذا التوازن قد يصبح المنهج متقللاً بصورة كبيرة لدرجة أن الأطفال قد يفشلون حتى في تعلم القراءة والكتابة. وقد قدم بعض المشاركين اقتراحات بصدد مواضيع كالوقاية من مرض الإيدز والتربية الصحية وإدارة موارد المياه ، أن يتم تحويلها إلى قنوات التعليم غير النظامي وتعليم الكبار، وأن ينظر في دمجها في برامج محو الأمية . ويواجه تدريب المعلمين مأزقاً مماثلاً . " فهناك مبالغة في التدريب على ما هو خاص بطائفة معينة من التربويين ، والقليل من التدريب على الأساسيات... إذ يجب أن نمتلك ناصية المواد المطبوعة قبل أن ننقل إلى الوسائل الإلكترونية " . وكان هناك اتفاق عام على أن منهج التعليم الابتدائي يجب أن يركز على تنمية المهارات الأساسية مع وضع تعريف واسع لهذه المهارات ليتمكن الأطفال من اكتساب " القدرة على التعبير عن مشاعرهم وعلى تصنيف الواقع ، وعلى وصف تجاربهم " .

### استقرار المناهج :

لقد أشير إلى أن التغييرات المستمرة في المناهج بسبب تغير الظروف السياسية، هي إحدى المشكلات في كثير من البلدان . فقد عجزت الحكومات والهيئات المانحة عن تقدير كلفة التغييرات المستمرة في المناهج فيما يتعلق بالكتب المدرسية الجديدة ، والمواد التعليمية الأخرى ، وإعادة تدريب المعلمين . وتم التركيز على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر انتظاماً وتسلسلاً لتطوير المناهج وطباعة الكتب المدرسية ، إذ يمكن في بعض الحالات اللجوء إلى اللامركزية ، لإنتاج مواد التعلم بغية تشجيع المبادرات المحلية والمزيد من مشاركة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية ، والمعلمين ، والدارسين أنفسهم . وعلى الهيئات المانحة أن تنظر في إمكانية العمل مع المنظمات غير الحكومية لإنتاج المواد محلياً . وسيطلب هذا بالطبع مساندة من الحكومة من خلال سياسات وإجراءات منسقة - داخل وزارة التربية ( مراكز تطوير المناهج ومعاهد تدريب المعلمين ) ومع الوزارات الأخرى المعنية بالإعلام والتجارة والمالية والتخطيط

### مواد التعلم الفعالة :

أن عملية تحويل المنهج إلى مواد تعليمية جيدة وأدوات يستخدمها المعلمون قد تم التأكيد عليها كحلقة حاسمة ومهمة في سلسلة التعليم - والتعلم

وكان هناك شعور عام بأن مواد التعلم ينبغي تكيفها لتتلاءم مع قدرات للدارسين ، وليس العكس . " فنقطة البداية في المناهج هي نقطة حاسمة . فقبل سن ٦-٧ سنوات يكون الطفل قد امتلك مقدراً من المعرفة والخبرة، ونوعاً ما من القدرة على تصنيف بيئته والتعامل معها، ولكن المدارس لا تعترف بذلك " . وتفتقر كثير من البلدان إلى المهنيين الماهرين للزمين لإنتاج مواد تعليمية جيدة، واقترح كثير من المشاركين أن يقدم مزيد من

الدعم إلى إنتاج الكتب وتوزيعها وإلى "دراسات قطاع الكتب" بهدف تعزيز إنتاج الكتب محلياً .

كما أثار بعض المشاركين تساؤلات حول انهماك المدارس بأمر "ملكية الكتب" ، إذ يمكن في أغلب الأحيان خفض تكلفة الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى والتي تشكل عبئاً على الآباء وعلى الحكومات، بدرجة كبيرة عن طريق احتفاظ المدارس بالكتب وتشجيع الإنتاج المحلي للمواد .

**حفز المعلمين ومنحهم صلاحيات :**

كان تحسين جودة التعليم محور مداورات المنتدى فكان هناك اهتمام بالغ بحفز المعلمين لكي يباشروا "ولاية" أوسع على مدارسهم وعلى تدريبهم على حد سواء ، " فإذا أريد للتربية للجميع أن تنجح، فإن المعلمين يجب أن يعاملوا كشركاء لا كموظفين". فلا ينبغي أن يقتصر تدريب المعلمين على التركيز على الأساسيات، بل ينبغي منحهم صلاحيات للمشاركة الفعالة في تحديد حاجات التعلم الأساسية وكيفية تلبيتها ، كما تم التأكيد على أهمية تكامل كافة جوانب إدارة عملية التدريس ، وتزويدهم بدعم فعال وبأجر يتناسب مع تدريبهم المهني، وتوفير هيكل وظيفي أكثر ملاءمة .

واقر المنتدى أيضاً الدور الهام لمدير المدرسة أو المدرس الأول في إدارة المعلمين ومساندتهم وبشكل أوسع في الإصلاح أو التجديد المدرسي. وتحتاج مدارس المناطق النائية إلى عناية خاصة في هذا المجال حيث أن كثيراً من هذه المدارس يقوم عليها مدرس واحد أو ليس لها مدير. وقد يكون الحل في التدريب في أثناء الخدمة باستخدام أساليب التعليم عن بعد بالإضافة إلى تدابير متنوعة لدعم المعلمين. ومع ذلك، فقد جرى التنبيه على أنه لا ينبغي استخدام التدريب في أثناء الخدمة كبديل رخيص للتدريب قبل الخدمة .

وينبغي منح المعلمين صلاحيات اختيار طرق التعليم البديلة، واعطائهم حرية أكبر لتكييف المنهج وفقاً لحاجات طلابهم . وقد لاحظ أحد المشاركين أن " المعلمين أكثر معرفة بكيفية العمل من معرفتهم بماهيته " . وفي الحقيقة فإنه من المألوف أن نجد أن المعلمين يعرفون عن التدريس أكثر مما تعرف

كليات تدريب المعلمين " . ومع أن الحكومات ينبغي أن تتولى المسؤولية الكاملة عن تدريب المعلمين، إلا أنه يمكن بذل مزيد من الجهود المحلية لتشجيع ومساندة النقابات المهنية التي تمكن المعلمين من تقاسم المهارات والخبرات فيما بينهم .

إن المعايير العالية الموضوعية لاختيار المعلمين وتدريبهم واعتماد مؤهلاتهم، تتعارض مع واقع الأمر في كثير من البلدان التي سيظل المعلمون فيها محدودي التدريب وكفاياتهم متدنية لمدة طويلة . فما الذي يمكن عمله، إذن ، لتزويد المعلمين بتدريب فعال ، ومنهج ذي بنية متينة، وإشراف ودعم منتظمين؟ لقد تمت الإشارة إلى جمعية التقدم الريفي في بنجلادش كمثال على قدرة التدريب المكثف والمنهج التماسك على تعزيز قدرة المعلمين ذوي التأهيل المتدني .

ومع ذلك ، فإن الميل لاستخدام منهج جامد ومواد تعليمية " لا يتصرف بها المعلمون " لمواجهة عدم كفاية المعلمين ذوي الإعداد الرديء يقتضي تفكيراً ملياً . " فلا ينبغي أن تنتج كتباً مدرسية لا يجوز الخروج عن نصوصها بحيث لا تسمح للمعلمين القيام بأي مبادرة . فإذا أصبحت العملية التربوية آلية ، فإن المعلمين لن يتمكنوا من ممارسة فن التدريس .

#### مشاركة المجتمع المحلي :

يعتمد تحقيق مشاركة المجتمع المحلي وإدامة هذه المشاركة على ما يوليه الآباء وقادة المجتمع المحلي من قيمة للتعليم وطلب عليه . ومن العوامل الهامة لهذه المشاركة الاعتقاد المقتنع بملاءمة المنهج فالمجتمع المحلي ، مثلاً ، يزداد اهتمامه بالمدارس إذا ساد الاعتقاد بأنها تقدم معارف مفيدة عن المشكلات الصحية ومهارات العمل .

وقد ذكر كثير من المشاركين أن المدارس في بلدانهم نادراً ما تكون جذورها متعمقة في المجتمعات المحلية فغالباً ما تكون المشاركات الفعالة

للمجتمع المحلي ذات ارتباط وثيق لا بالتدخل والقيادة الحكومية ، بل بحضور المنظمات غير الحكومية ونشاطها فالمدارس الدينية في سريلانكا ، مثلاً حسنت من الطلب على التعليم الابتدائي ومن المشاركة فيه .

وفي بلدان أخرى ، فإن الدورات التي ترعاها المنظمات غير الحكومية ، كالوقاية من مرض الإيدز ، ومحو أمية الكبار ، قد عززت من دعم المجتمع المحلي للتعليم .

ولقد كان أحد العوامل التي أعاققت مشاركة المجتمع المحلي هو نظرة الحكومة إليه كوسيلة " لحشد " أو " اجتذاب " الموارد المحلية لدعم التعليم . ومع ذلك فإن التجربة تبين إن المشاركة تكون أكثر واقعية واقدر على الديمومة عندما يشترك المجتمع المحلي في تقييم الاحتياجات ، وتحديد الأهداف وتخطيط البرامج وإدارة المدارس . ولكن إلي أي مدى يكون متوقعا من المجتمع المحلي أن يشرف على ، أو يساعد في إدارة المدارس المحلية ؟ ففي كثير من المناطق الريفية ، حيث يكون إشراف وزارات التربية معدوماً ، أو متقطعاً في أحسن الأحوال ، فإن إقبال المدارس غير المبرمج ، وغياب المعلمين أو أشكال الانقطاع الأخرى ، تكون منتشرة ، وتؤثر تأثيراً سلبياً على جودة التعليم الابتدائي .

كيف يتسنى للمجتمعات المحلية أن يزداد تفاعلها مع مدارسها بحيث يتوقف ، على حد تعبير أحد المشاركين ، التدهور المستمر في مشاركة المجتمع المحلي ، وانخفاض حوافز المعلمين ، وتحصيل الطلاب المتدني ، وتناقص الطلب على التعليم ، وتدني مشاركة المجتمع المحلي ؟ وكماثال على هذه المشاركة ، قام الآباء في بعض مناطق الهند بدور فعال في مراقبة دوام المدارس ودوام المعلمين .

## المسار الثالث

### تحسين التعليم الابتدائي غير النظامي

يسرى بعض المراقبين اليوم أن التعليم غير النظامي والأساس والحد الحاسم ، للسعى نحو التربية للجميع، بعد أن كانت الفكرة السائدة عنه أنه بديل هامشي من الدرجة الثانية ، فقد نجحت برامج التعليم غير النظامي في توفير التربية الأساسية حيث فشلت المدارس الرسمية، كما أن نجاحها كان دافعاً للتعليم النظامي لإعادة النظر في ممارساته بشأن عملية التعليم والتعلم.

وعلى حد قول أحد المشاركين : " إذا نظرنا إلى الـ ٣٠ - ٤٠ بلداً التي لا أمل للتعليم النظامي أن يصل إلى كل طفل فيها خلال العقد القادم ، فعلياً أن نعترف ونقبل بأنه لا يستطيع إي قدر من التعليم النظامي أن يحل أو يلبي احتياجاتهم لتوفير التربية للجميع .

#### الانتقال من " التجارب المعزولة " :

أن بقاء التعليم غير النظامي ، باستراتيجياته التجديدية وأساليبه التعليمية المرنة ، على الحد الفاصل من مبادرة التربية للجميع ، كان موضوعاً متكرراً في مناقشات المنتدى حول تحسين التعليم الابتدائي غير النظامي ، ولم يعد السؤال بالنسبة للمنتدى ، هو ما إذا كان ينبغي التوسع في التعليم غير النظامي . بل كيف يتم ذلك - سواء كتعليم علاجي أو مكمل للأطفال والكبار الأقل حظاً ، أم كنهج لمساعدة جماهير المتعلمين المنخرطين في السياق العام للتعليم المدرسي . ووافق المنتدى على أن تعزيز التعليم غير النظامي وضمان عدم بقاء الجهود الناجحة مجرد " تجارب صغيرة معزولة " سيتطلب موارد ودعم كبيرين على كافة المستويات الحكومية .

وتكمن قوة أساليب التعليم غير النظامي ، كما اجمع المنتدى ، في قدرتها على أن تكون جسراً للتعليم النظامي من جهة ، وعلى أن تحقق نتائج

باهرة خارجه . فالصفوف غير النظامية التي تديرها لجنة التقدم الريفي البنجلاديشية على سبيل المثال ، وصلت إلى مئات الآلاف من الأطفال وكانت كيفية تكرار عناصر برامج التعليم غير النظامي الناجحة على نطاق واسع هي أحد القضايا الأساسية التي طرحها المنتدى : " أننا نستهدف ملايين المتعلمين ولا يجوز لنا أن نكتفي بالتباهي بنجاحاتنا في بعض القرى الصغيرة ، بل ينبغي أن نجد العناصر القادرة على إحداث أثر كبير " .

إن التحدي يكمن في تحديد البرامج الأكثر تجديداً من أجل تكرارها وإمكانية تصديرها إلى بلدان أخرى ، لا كمجموعة كاملة ، بل كوحدات نسقية تتسم بالمرونة . وأشار كثير من المشاركين إلى أنه حتى أفضل " النماذج " غير النظامية تفشل غالباً في إحراز النجاح عند تطبيقها في بلاد أخرى ، ولا سيما إذا تم فرضها دون مراعاة للثقافة والظروف المحلية ، أو إذا كان نجاحها الأصلي قائماً على فرد موهوب . ويعتمد تكرار البرامج غير النظامية الناجحة ، إلى درجة كبيرة ، على تقبل كبار موظفي الحكومة وقادة المجتمع المحلي لأفكارها وأساليبها الأساسية " إن التحدي لا يتمثل في خلق نسخ من الأشخاص الذين يتمكنون بجانبيتهم وسحرهم أن يجعلوا البرامج غير النظامية تنجح ، بل بتدريب المخططين الحكوميين ليعملوا ويفكروا مثلهم

### نزع الرسمية عن النظام التعليمي الرسمي

إن الخطوة التالية في عملية التربية للجميع ينبغي أن تتمثل في " نزع السمة الرسمية عن نظام التعليم الرسمي وربطه بكل البدائل غير النظامية الموجودة " فنزع السمة الرسمية عن المدارس يبدو أمراً ملحاً في البلدان التي تتمتع بنسب التحاق عالية بالمدارس ، ولكنها مع ذلك ، لا تتقدم بالإحصاءات الخاصة بالالتحاق في أعمار محددة تظهر كثيراً من النظم المدرسية المثقلة بأكثر من طاقتها والممتلئة بالطلاب من نوى الأعمار الكبيرة بسبب معدلات الرسوب المزمن . ومع ذلك ، فإذا جرى إصلاح هذه النظم بحيث تتم "



تصفيتها " من المعيدين فأن ذلك سيفتح المجال أمام طلاب كثيرين ليتلقوا تربية أساسية أكثر جودة .

وكما أن هناك حاجة لنزع السمة الرسمية عن التعليم النظامي ، فقد شعر بعض المتكلمين أن البرامج غير النظامية يمكن أن تستفيد من قدر يسير من الرسمية ليعطيها ذلك استقراراً وتمنح المتعلمين فرصاً أفضل للالتحاق بالمسار الرئيسي للتعليم السائد ، فيقترب المساران النظامي وغير النظامي بذلك بعضهما من بعض .

**الحد من التفاوت القائم على أساس الجنس أو الموقع الجغرافي :**  
أدت المدارس الرسمية ، لأسباب عديدة ، إلى استثناء ، أو أبعاد أو الفشل في استمالة وتعليم المتعلمين المحرومين أما بسبب جنسهم ، و بسبب موقعهم الجغرافي . فالطفلة في كثير من المجتمعات - وكذا الأطفال من الجنسين في المناطق النائية أو الفقيرة ، وبالإضافة إلى أطفال الشوارع والبدو واللاجئين ، هم جميعاً من بين الذين لا يصلهم التعليم أو الذين يتلقون تعليماً سيئاً . ومع ذلك فقد أثبتت برامج التعليم غير النظامي فعاليتها في الحد من التفاوت في حصولهم على تربية أساسية جيدة .

ونظراً للتأكيد على أهمية عدالة الفرص التعليمية للجنسين في جدول أعمال التربية للجميع ، فقد قدمت للمنتدى أمثلة عديدة عن الجهود غير النظامية التجديدية الرامية إلى تحسين محو الأمية للفتيات والنساء وإلى اعتمادهن على أنفسهن . وكان هناك اتفاق عام على أن نجاح هذه البرامج منوط بالأسلوب الشمولي التكاملي الذي يتعامل مع المتعلم كشخص كامل ، ويتجنب التركيز المنفرد الضيق على الصحة أو التغذية أو محو الأمية أو القدرة على القيام بأنشطة مدرة للدخل .

ولفتت المناقشات النظر إلى حقيقة مفادها أنه لا للتعليم النظامي ولا غير النظامي قد نجح في معالجة الفجوة الهائلة القائمة بين الجنسين والتي تعكسها البيانات المتوافرة عن الأمية وعن التحصيل التربوي . فحتى في الحالات التي وصل فيها التعليم غير النظامي إلى الفتيات والنساء ، فإنهن قد أصبحن أكثر هامشية بسبب تدنى نوعية التعليم المقدم لهن والذي يفشل في إعدادهن لكى يواصلن، التعلم النظامي أو يلتحقن بسوق العمل على قدم المساواة مع الأولاد والرجال .

ودعى بعض المتكلمين إلى المزيد من ضبط جودة برامج التعليم غير النظامي لضمان قدرة المتعلمين ، من الذكور والإناث ، الذين تصلهم هذه البرامج على الانتفاع من التعليم النظامي ، وعلى تعزيز قدرتهم على المناقشة في مجالات العمل مع الذين أنهوا المدرسة . كما أن عدم اعتراف المجتمع، حالياً ، بإنجازات التعليم غير النظامي تمت الإشارة إليه كمشكله أخرى يتوجب معالجتها ولاسيما لما لها من أثر سلبي على الفتيات والنساء اللواتي يشكلن أغلب الدارسين في التعليم غير النظامي . وحذر بعض المشاركين من المسلك التمييزي الذي يدفع الفتيات والنساء إلى القطاع التعليمي الفرعي غير النظامي الذي لا يتلقى دعماً مالياً ولا اعترافاً مناسباً . وهذه ظاهرة تؤدي إلى تفاقم سوء وضعهن " كمواطنات من الدرجة الثانية

### محو أمية الآباء وتعليم الأطفال :

قام عدد كبير من المتكلمين بتذكير المنتدى بأن نهج التعليم غير النظامي ينطبق على البرامج التي تستهدف اليافعين والكبار والأطفال . وقد تم ذكر بعض نشاطات تعليم مختلف فئات المستويات والأعمار في آن واحد عند مناقشة تنمية الطفولة المبكرة آنفاً .

ولقد بينت الدراسات الموثقة توثيقاً جيداً عمق الارتباط بين محو أمية الآباء وبين تحصيل أطفالهم في المدرسة . وأورد عدد كبير من المشاركين

ففي المنتدى الأمثلة عن كيفية ربط برامج محو الأمية للكبار بتعليم الأطفال، فذكر أحد المشاركين، على سبيل المثال ، كيف أدت البرامج غير النظامية في تايلاند إلى تعزيز هذا الارتباط الهام عن طريق تقديم تدريبات على محو الأمية إلى ذوى النفوذ من القرى وقادة المجتمعات المحلية ، وأعضاء جمعيات تنمية القرى . وبيّنت هذه التجربة أن بإمكان قيادة المجتمع المحلي ذات الالفة العالية أن تزيد في الطلب على التربية الأساسية زيادة ملحوظة . كما شمل مشروع آخر " المعلمين المشاة " الذين تم تعيينهم لكي يقيموا في القرى حتى يتآلفوا مع الأهالي ومع الثقافة المحلية قبل قيامهم بتنظيم الصفوف الدراسية . أما الدرس المستقى من مثل هذه البرامج غير الرسمية ، فهو أن هذا النوع من التدخل لا يستطيع أن يعيش في عزلة عن المجتمع المحلي ولا عن التعليم النظامي.

#### مورد غير مستقل : المدارس الدينية غير التقليدية :

لوحظ في بعض البلدان أن المدارس التقليدية أو الأهلية نستطيع، إذا جرى تعزيزها واصلاحها، أن تساعد في جسر الفجوة القائمة بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، ويمكن أن تندمج في الحملة الرامية لتحقيق التربية للجميع ، كما تمت الإشارة إلى مدارس المعابد البوذية والمدارس القرآنية القائمة في العالم الإسلامي، كمؤسسات تقليدية قادرة على الوصول إلى ملايين الأطفال، ولما كان صانعو القرارات والباحثون يتغاضون غالباً عن مثل هذه المؤسسات فإنها من النادر أن تظهر في الإحصاءات التربوية ، وفي خطط التربية الوطنية . وفي أعقاب مؤتمر جومنتيين ، قررت حكومة تايلاند إعادة تنشيط ٣٠,٠٠٠ من مدارس المعابد ، بزيادة الدعم المقدم لها لمساعدتها في مراجعة نظم امتحاناتها وفي تطوير نظام معادلة تعليمها من المرحلة الابتدائية وحتى المستوى الجامعي . وطبقاً لنظام المعادلة المذكور - الذي يشمل الآن حوالي ٥٠٠,٠٠٠ متعلماً - يستطيع الشباب الذي جرى ترسيمه كراهب أن يعاود الالتحاق بنظام المدارس الحكومية .

وفي راجستان ( في الهند ) بذلت الجهود لسد الفجوة بين التعليم النظامي وغير النظامي عن طريق إحداث بعض التغيرات في مدارس المساجد في المجتمعات المسلمة. ومع إن هذه الجهود قد واجهت مقاومة ، إلا أن كثيراً من أئمة المساجد والمشايخ اقتنعوا بضرورة تقويم جودة برامجهم التربوية وتحديد النواقص والتحسينات التي يتوجب إدخالها على المناهج . وكانت نتيجة التوافق مع منهج المدارس الاعتيادية أن أصبح الآن بإمكان الطفل في مدرسة المسجد أن تعادل شهادته بحيث يسمح له بالدخول في نظام التعليم العام .

هل هذا هو كل ما في الأمر ؟

وجد المنتدى أن عدد " قصص نجاح " التعليم غير النظامي كان مصدراً للإلهام ، ولكن بعض المتكلمين نبهوا إلى ضرورة التمييز الناقد المتوازن لهذه التجارب . كما اقترح أن تحديد العقبات والقيود التي تعترض طريق النجاح سيعود بالفائدة على المنتدى وعلى المجتمع الدولي . " أننا نسمع النزر اليسير عن الفشل وعن الكفاح وعن المشكلات ، دعونا نسمع القصة كاملة " ، على حد قول أحد المشاركين .

### تكامـل التعليم النظامي وغير النظامي :

لم يعد هناك أدنى شك بأن برامج التعليم غير النظامي جيدة التنفيذ تستطيع أن تتجح ، وأن تتفوق في بعض الحالات ، على نظام التعليم الرسمي . واتفق على أن التحدي سيكون في إيجاد طرق لكسب تقبل الجمهور لهذه البرامج البديلة ولإدخالها في السياق العام للتعليم .

إن غياب الروابط والتكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي قد تم اعتباره أحد المشاكل الرئيسية . فقد حذر عدد كبير من المشاركين من أنه إذا لم تكن هناك صلة قوية بين هذين المجالين ، فلا مناص من تفاقم عدم تساوى

الفرص ، وبهذا الصدد قال أحد المتكلمين : " يتوجب علينا أن نحذر من خلق نظامين متوازيين، منفصلين ولكن متعادلين " .

وتم الإجماع على أن التعليم غير النظامي يجب أن يعمل بشكل أكثر كثافة وتجديداً لتحقيق التكافؤ الوظيفي ، عن طريق ربط البرامج بعضها ببعض ، وأساليب التعليم عن بعد ، لكي يحقق ، ولكي يظهر للناس أنه قد حقق فعلاً، مستويات الإنجاز التعليمي نفسها التي يحققها النظام الرسمي . وأبدى المشاركون من الهيئات المانحة الاهتمام بقياس الإنجاز في التعليم غير النظامي ، وتساءلوا عن كيفية ملء " فجوات " التعليم النظامي عن طريق استخدام النهج غير النظامي ، وعن كيفية قياس مخلاته ومخرجاته

وقد أكد المنتدى على ضرورة تكامل التعليم النظامي وغير النظامي في نظام موحد متجدد الحيوية " لكي يتمكن كل طفل وبالغ من الانتفاع بفرص التعليم الجيد " . فعندما ينتقل المتعلمون بين البرامج النظامية وغير النظامية ، يجب أن يستمدوا القوة من التعليم الجيد ليتمكنوا من البقاء والنجاح في مجتمعاتهم ، وفي الاقتصاد العالمي الذي يتزايد تعقيداً وتنافساً . كما اتفق على وجوب قيام الحكومات بدور أكثر قوة وحيوية في تنسيق الجهود الرسمية وغير الرسمية لجمعها في نظام متكامل بوضع سياسات ومعايير عامة ، وضمان المدخلات الأساسية، وتعويض الاختلافات الإقليمية، وتقديم الدعم المهني ، وبهذا الصدد ، أثارت أسئلة حول مدى استفادة المؤسسات من الدروس المستفادة من التعليم غير النظامي . كيف يستطيع صانعو القرارات أن يوجدوا الروابط بين البرامج النظامية وغير النظامية بحيث يستفيد أحدهما من قوة الآخر ؟ وكيف يمكن دمج هذه البرامج في استراتيجية وخطة عمل شاملتين للتربية للجميع ؟ ورأى المنتدى أن إشراك قطاع عريض من صانعي القرار الحكوميين - في مجالات التخطيط ، والمالية ، وتنمية المجتمع ، والزراعة ، والصحة ... الخ ، بالإضافة إلى السلطات التربوية - هو أمر حاسم للوصول إلى تكامل فعال بين التعليم النظامي وغير النظامي من منظور التربية للجميع .

وفوق ذلك كله ، فإن أي توسع في البرامج غير النظامية للتربية الأساسية ينبغي أن لا يعنى التخلي عن النظام المدرسي الرسمي . وذلك أن التوسع غير المخطط له ، وغير المنضبط في البرامج غير النظامية " في مناخ عام من النقد الشديد للتعليم العام ولتخلي الحكومة عن التعليم الابتدائي " سيكون ذا أثر ضار . وعلى حد تعبير أحد مندوبي المانحين : " دعونا ننسى أن هناك نظاماً رسمياً ، وأن معظم أطفال العالم هم داخل هذا النظام . إن مهمتنا هي جعل ذلك النظام الرسمي يستحق الالتحاق به " .

**دورات المجتمعات المحلية: نقل المدارس إلى الأطفال في المكسيك**

هذا الحل غير النظامي والتجديدي لتوسيع نطاق التعليم الابتدائي ليصل إلى أطفال المناطق النائية ، الذي يتمثل في دورات المجتمعات المحلية، ابتداءً عام ١٩٧٣ في المكسيك بغية تقديم التعليم الابتدائي للأطفال الذين يعيشون في النجوع الريفية المتناثرة التي لا تصلها المدارس النظامية . وفي مواجهة التحدي الذي يفرضه وجود المدارس الريفية ذات الحجرة الدراسية الواحدة التي يضطر المعلم فيها للعمل مع أطفال من مختلف فئات الأعمار والقدرات ، قامت دورات المجتمعات المحلية بتطوير منهج مرن متعدد المراحل يقدم تعليمًا يكافئ ، من ناحية عملية ، لا من ناحية رسمية، ما تقدمه المدارس النظامية . إن هذه الدورات المنتشرة على نطاق الدولة، وذات المفهوم والمجال المحليين تقوم الحكومة بتمويلها وإدارتها ، ولكنها تكون مسؤولة أمام المجتمعات المحلية التي تخدمها . وتعتني دورات المجتمعات المحلية التي تكون على هيئة مدارس مصغرة " بالتجمعات السكانية المتناثرة " في المكسيك ، وينتظم في كل منها حوالي ١٢ طالباً ، وفي عام ١٩٨١ وصل البرنامج إلى الذروة فقدم ١٧,١٩٨ دورة انتفع منها ٣٤٤,٠٠٠ طالباً في ٧,٠٠٠ مجتمعاً محلياً ، وذلك يعادل ما تقدمه ٨% من مدارس المكسيك وهناك عناصر نموذجية لدورات المجتمعات المحلية ، مثل :

يؤخذ المعلمون أنصاف المهنيين من المجتمع المحلي : إذ تقاير هذه الدورات الخدمة الاجتماعية مقابل منح تقدمها، وذلك عن طريق منح الشباب والشابات نوى الخلفية الريفية منحة لمدة ٣ سنوات ليكملوا تعليمهم بعد العمل كمعلمين مدة ٢ إلى ٣ سنوات . ويستفيد هذا النظام من التقارب الثقافي والتموي بين المعلمين والدارسين .

### الروابط القوية بين المجتمع المحلي والبرنامج :

حيث يأخذ الآباء وأهل النجع على عاتقهم تقديم مكان للمدرسة وتوفير المعلم ، ويكون المعلمون الذين يعيشون في المجتمع المحلي ، مسؤولين أمام هذا المجتمع ويستطيعون مراقبة تقدم كل طفل .

منهج ملائم للأوضاع المحلية ويحظى بالمعادلة على المستوى الوطني: يجمع بين الصيغ المحلية والريفية والمعرفة الثقافية، فمنهج هذه الدورات يستهدف التعليم المستديم . ومع أن هذه الدورات لا تقوم " بالتعليم من أجل اجتياز الامتحانات " ، إلا إنها تعلم القدرات الأساسية التي تعادل المعايير المعتمدة على المستوى الوطني .

### بنية تدريسية تجديدية :

أن دورات المجتمعات المحلية مكيفة لتتبع مستويات متعددة من الصفوف التي تتلقى التعليم في حجرة دراسية واحدة، وهي تستخدم منهجاً " متكرر الحلقات " ذا مرونة عالية ويتكون من وحدات، يقوم فيه الأطفال من مختلف الأعمار بتكرار مفاهيم معينة في مستويات نموهم المختلفة .

### الدروس المستفادة :

" إن تجربة دورات المجتمعات المحلية تؤكد حقيقة إن الذين يتعذر الوصول إليهم لا يمكن وصولهم من خلال برامج تعويضية قليلة الكلفة . فالبدائل تتطلب موارد، لا سيما في مرحلة التطوير، ومع ذلك فإنها يمكن أن تصبح فعالة في مقابل التكلفة إذا ما أضحى جزءاً لا يتجزأ من نظام موحد " .

## المسار الرابع

### مشاركات جديدة من أجل التربية للجميع

إن الأزمة الاقتصادية العالمية ، وما لها من أثر على التمويل العام للتربية ، قد أعادت لفت انتباه الحكومات والجماهير إلى الحاجة إلى قيام مشاركات من أجل تقديم التربية للجميع ذات النوعية الجيدة . كما أدت التوجهات العالمية نحو ديمقراطية النظم التربوية ولا مركزيتها ، والمشاركة المحلية الأوسع في إدارة المدارس إلى تزايد المشاركات في التربية وتنوعها بدرجة كبيرة .

#### الحكومات ، لكن ليس بمفردها :

كانت الحكومات، في مؤتمر جومتيين ، على وعى مسبق بأنها لن تتمكن بمفردها من القيام بتمويل وتوفير التربية ذات النوعية الجيدة للمجتمع . ولما كانت المساعدات الخارجية قد وصلت إلى مستوى مستقر لا تتعداه نظراً لميزانيات المنح الراكدة بل المتناقصة، ولتنافس الطلبات على أموال المساعدات المتاحة، فقد غدت المشاركات الوطنية بين الحكومات ورجال الأعمال والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية خياراً جذاباً لاستخدام التمويل المتوفر بشكل أفضل ولتوسيع قاعدة الموارد

وفي الوقت الذي تبحث فيه الحكومات عن طريق لتطبيق لامركزية البيروقراطية التربوية ، ولنزع الصبغة الرسمية عن المدارس ، ولتحقيق المساواة في الفرص التعليمية ، فإنها تتطلع أيضاً إلى التعاون مع شركاء أقوىاء مبدعين . وسواء كان هؤلاء الشركاء هم المنظمات غير الحكومية ،



أو مجموعات رجال الأعمال ، أو المجتمعات المحلية ، أو المجموعات الدينية ، أو الوكالات الدولية المانحة ، فإن تضافر جهودها في تخطيط التعليم وتمويله وتقديمه وفي أحداث تجديدها ، لم يعد ينظر إليه كترف أو كتجربة . فلقد غداً أمراً لاغنى عنه . وكما لاحظ أحد المشاركين : " لقد انتقلنا من القول بأن المشاركات يمكن أن تسهم في تحقيق التربية للجميع ، إلى القول بأنها أصبحت أمراً جوهرياً لتحقيقها - لضمان تقديم أوسع وانتفاع أكبر بتربية أساسية أكثر ملاءمة وأعلى جودة " ولكن تنظيم المشاركات وإدارتها وإدامتها ليس أمراً سهلاً . فتعزيز المشاركات في المناطق النائية والهامشية ، حيث تكون الحاجة لها أشد ، هو تحد استثنائي

وبعد بيان فوائد المشاركات ، سعت المائدة المستديرة إلى القيام بتقويم ناقد للظروف التي يمكن أن تزدهر فيها هذه المشاركات ، وإلى تحديد اتجاهات جديدة لتطويرها .

### المنظمات غير الحكومية في التربية للجميع :

كان دور المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية على حد سواء ( الأهلية والمحلية ) في إنشاء المشاركات والمساهمة فيها أحد محاور المناقشات . وقد لوحظ أن كثيراً من المنظمات الدولية غير الحكومية تسعى لتوسيع دورها "كوسيلة" لربط المنظمات الوطنية غير الحكومية ، والحكومات أيضاً ، بمصادر التمويل . وخلال السنوات الخمس الماضية تقريباً ، برزت المنظمات الوطنية غير الحكومية كأطراف فاعلة في تحقيق التربية للجميع ، وغداً كثير منها حالياً قادراً على تقديم القيادة والإدارة المهنية والكفاء في مجال التعليم غير النظامي ، وقد جرى التنويه مرة ثانية بلجنة التقدم الريفي في بنجلاديش كمثال على مدى قدرة المنظمات غير الحكومية القوية وذات الإدارة الجيدة ، على إدارة البرامج ، حتى تلك الواسعة النطاق .

وعند بحث قصص نجاح مثل هذه ، لاحظت المائدة المستديرة تحركاً مشجعاً نحو النشاطات التعليمية الأكثر تنظيماً، والأوسع نطاقاً التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية ، وابتعاداً عن نهج " النقطة في البحر " الذي يركز طاقة كبيرة في رقعة واحدة صغيرة . كما حددت المائدة المستديرة أيضاً كثيراً من جوانب المشاركات التي يمكن تحسينها ، والقائمة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، وفيما بين المنظمات غير الحكومية نفسها :

\* ضرورة تسوية الخلافات في فلسفة وأساليب الإدارة، ودورات التخطيط، وهياكل التكلفة ... الخ بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وبين الوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية أيضاً، وبين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وعلى رأى أحد المشاركين: " هناك حاجة إلى التعامل مع مآزق الشك وانعدام الثقة الذي لا يقتصر على العلاقات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية " .

\* الحاجة إلى مزيد من التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية، سواء في مجال اقتسام الموارد وفرص التدريب وقواعد المعلومات ... الخ ، أو لتطوير برنامج عمل مع الحكومات يكون أكثر تنسيقاً ومصداقية . " فهناك " شعور بأن مجموعة المنظمات غير الحكومية يجب أن ترتب أمورها لكي تحظى بمصداقية أكبر " .

\* ضرورة الإقرار بالاختلاف المتزايد بين المنظمات غير الحكومية العاملة في البلدان النامية فبينما لاتزال هناك عدة منظمات تستهدف " الخدمة " بتقديم سلسلة من الخدمات الاجتماعية ضمن دورها الخيري التقليدي ، فإن هناك اليوم جيل جديد منها يعمل مع منظمات غير حكومية صغيرة أهلية على مستوى المجتمع المحلي، ويقوم بدوره كداعية للسياسات ، وكوسيط ، وكحافز للقدرات ومعزز لها .

\* ضرورة معالجة المشكلات الخاصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية، كالطريقة المتبعة في إعداد جداول الأعمال في أغلب الأحيان التي تعتمد على النوايا الحسنة أكثر من اعتمادها على الاحتياجات المحددة ؛ وتحريف الأفكار الرئيسية لتلائم متطلبات عمليات جمع الأموال وضغوطها ( فالأفكار الجيدة لا تلقى قبولاً جيداً )؛ والاعتماد المستمر على "الهاوي" الخير بدلاً من الاعتماد على المدير المحنك ؛ وأخيراً ، تفضيل الأثر الملموس في مكان صغير بدلاً من الأثر الواسع النطاق على سياسات التنمية أو ممارساتها .

#### القطاع الخاص مصالحه الكامنة في التربية :

إن تجدد اهتمام القطاع الخاص بالمشاركة في التربية الذي نجم عن الوضع الاقتصادي العالمي ، كان موضوعاً آخر تناولته المائدة المستديرة . فالمبرر المنطقي وراء الاستثمار في قوة عمل متعلمة وذات دراية كان هو الدافع التقليدي وراء قيام قطاع الأعمال بالتركيز على التدريب الفني والمهني، أي ربط التعليم بفرص العمل ومع ذلك، فقد لاحظت المائدة المستديرة أن هذا التركيز أخذ بالتحول : فالقطاع الخاص يتوجه الآن أيضاً ليقوم بمشاركات في التربية الأساسية . ويظهر هذا التوجه في مجموعة من الاستراتيجيات مثل : مشاريع " قم برعاية مدرسة " ومشاريع خاصة بدعم التعليم في المناطق الهامشية جغرافياً أو اقتصادياً .

ورأى كثير من المشاركين أن مشاركة القطاع الخاص يجب أن تشمل الدور الذي يمكن أن يقوم به أرباب العمل والنقابات العمالية في توفير التعليم ، ولا سيما على المستوى المحلي . " إن هذه الهيئات قادرة على أن تلعب دوراً هاماً لا في توفير المهارات الأساسية فحسب ، بل تستطيع التأثير على سياسة الحكومة وتسهيل انتفاع الفئات المستضعفة بالتعليم ، وتغيير مواقف المجتمع المحلي نحو تعليم الفتيات " . ولاحظت المائدة المستديرة علاوة على

ذلك ، أن المشاركة الموسعة للقطاع الخاص في تحديد السياسة التربوية تتطلب تعميق إحساس رجال الأعمال وتدريبهم . وأشار أحد المشاركين إلى أنه " ينبغي تثقيف مجتمع رجال الأعمال ، لاحول توجهات العمل الخيري فحسب ، بل أيضاً باتباع نهج مستدير أعمق فيما يتعلق بالتعليم " .

### المجتمعات المحلية كشركاء :

أيد عدد من المشاركين في المائدة المستديرة توسيع نطاق تعريف المشاركات ليشمل كل مجموعات المجتمع المحلي المساندة - التي تشمل ، ولكنها لا تقتصر على ، تنظيمات أصحاب العمل والعاملين ، ومجموعات رعاية الأطفال وصحتهم ، والتجمعات النسائية ، وجمعيات أولياء الأمور والمعلمين . ويمكن أن تلعب هذه المجموعات التطوعية دوراً فاعلاً في المشاركات التربوية المحلية . وقد عبر عن ذلك أحد المشاركين بقوله : " إن الهيئات التطوعية لا تفكر في مساهماتها بدلالة ما تدفعه من أموال فقط فالمتطوعون يمكن أن يساعدوا في تعبئة الناس وحينما يتسرب أطفال غير المتعلمين من المدارس ، يستطيع المتطوعون أن يذهبوا إلى أولياء أمورهم لمناقشة الأمر معهم وحفزهم على إعادة إرسال أطفالهم إلى المدارس " .

ونظراً للصلة الوثيقة لهؤلاء المشاركين بالمجتمع المحلي ، وسهولة اتصالهم به ، فإن مساهمتهم المتميزة لا يمكن أن تعوضها الحكومة ولا المنظمات الدولية بسهولة وتقدم المجموعات المنبثقة من المجتمع المحلي نظاماً حيوية لمساعدة المتعلمين داخل المدارس أو خارجها : " إذ لا يدرك كثير من الناس أن الأطفال يأتون إلى المدارس بدون هذه النظم المساندة . وإذا ما قصدنا تقديم التربية للجميع ذات النوعية الجيدة ، فيتوجب علينا أن نتأكد من وجود هذه النظم في مكانها الصحيح ، وكان أحد الأمور الذي تمت الإشارة إليه كإجراء مفيد في السياسة التربوية ، هو خلق حوار أكثر صراحة

بين السلطات التربوية وبين المجتمعات المحلية من أجل جعل المدارس أكثر شفافية واستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي .

### مبادرات المانحين ووساطتهم :

إن الوكالات المانحة التي تعتبر عموماً طرفاً ثالثاً محايداً ، قد تدخلت أحياناً لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي لها صلة بالتربية للجميع ، لتقوم بالمبادرة والوساطات والمساعدة في إيجاد المشاركات بين هذه الأطراف . وقد اقترح أن يقوم المانحون بتقديم الدعم الفني والمالي للأليات التدريبية للمشاركات. كما يستطيع المانحون أيضاً أن يساعدوا في بناء القدرات الفاعلة في نشاطات التربية للجميع لدى المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال لتمكينها من القيام بدور فعال في المشاركة مع السلطات التربوية .

ويستعاضم توجه بعض الوكالات المانحة نحو إعطاء المنظمات غير الحكومية عقوداً من الباطن لتنفيذ المشاريع ، وهذا مؤشر على مصداقية هذه المنظمات وكفاءتها المهنية. وقد ذكرت إحدى الوكالات المانحة : " منذ عهد قريب لا يتجاوز أربع سنوات ، لم تكن لنا علاقة بالمنظمات غير الحكومية إطلاقاً . أما الآن فإننا نستعين بها لتوريد لوازم المشاريع، ولتجهيز المشاريع وتنفيذها " . ورأت المائدة المستديرة أن هذه الممارسات قد تنتشر نظراً لأن الجهات المختلفة أصبحت أكثر إطلاعا على قدرات بعضها البعض .

### خلق بيئة تعزز القدرات :

إن الحكومات عادة هي صاحبة الموقع الأفضل لخلق بيئة محببة تهئ إطلاق القدرات وملائمة لمشاركات التربية للجميع ، ولكن الأطراف الأخرى يمكن أن تقوم أيضاً بالمبادرة في ذلك . ومع أن المشاركات تختلف كثيراً من بلد لآخر ، إلا أن المائدة المستديرة رأت أن هذه المشاركات تكون في أغلب الأحيان ذات فاعلية أكبر عندما تنطلق في إطار سياسي يحفز نهج المشاركة

في التنمية وضمن نظام تربوي مركزي يتسم بدرجة لا بأس بها من استقلالية مستوياته الدنيا .

وفي نهاية المناقشات لخصها رئيس جلسات المائدة المستديرة بقوله : " لن يحدث هذا من تلقاء نفسه ، ولا من خلال إصدار الأوامر واتباعها ، بل ينبغي أن يخطط له بالتشريعات والسياسات والبرامج المساندة ، وبالتدريب على المعارف والاتجاهات والمهارات الملائمة وبالموارد الكافية ، من أجل أن تقوم المشاركة بمهمتها " .